

٧٨٥

١٢٤

کتابخانه
مجلس شورای ملی

بازرسی شد
۲۷ - ۳۶

۵۵۹۵۰

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب حاج میرزا عبد الله برخطای

مؤلف

موضوع

بازدید شد
۱۳۸۲

۶۲۷/۱۲
۳۳۵۰

شماره ثبت کتاب

۵۸۹۰

التحفة الخيرية لمرآة الكاذب الماهر القادر
 الجرب المتقن الفطر البصير العقل
 شرا لا تنجو العلم بخبر ورق
 حقه لقب رجل مكن

روسی شده
 ۳۶ -

۵۸۵۰
 ۱۷۸۱۲

موضوع:
 مؤلف:
 کتاب: حاشیه عبدالله بر خطای
 کتابخانه مجلس شورای ملی

۱۷۸۱۲
 بازدید شد

۴۵۵۵۵

خطی - فهرست شده
 ۴۵۲۲

1

[illegible]

۱۹۹۴
نیاں سرحد
نیاں سرحد

قوله كونه القائل هو جابر بن عبد الله

This image shows a page from the Voynich manuscript, featuring dense, handwritten text in an unknown script. The text is arranged in several columns, with some lines written diagonally. The parchment is aged and discolored.

التي لم تبق له من مائة - ثلاث ومائة من الذهب
 او لغيره من مائة من الذهب او لغيره من مائة من الذهب
 طهون وحيث يرد له الواردون لم يفتشوا لانه لا يملك
 الكمال في كونه في حيث غدا ويكتب اليه عليه السلام
 للقبول على ما لا يملكه من الذهب او من الفضة او من
 من حيث ان يملكه من مائة من الذهب او من الفضة

٢



في كتابه من مائة من الذهب او من الفضة او من
 الكمال في كونه في حيث غدا ويكتب اليه عليه السلام
 للقبول على ما لا يملكه من الذهب او من الفضة او من
 من حيث ان يملكه من مائة من الذهب او من الفضة



في كتابه من مائة من الذهب او من الفضة او من
 الكمال في كونه في حيث غدا ويكتب اليه عليه السلام
 للقبول على ما لا يملكه من الذهب او من الفضة او من
 من حيث ان يملكه من مائة من الذهب او من الفضة

شأنه جامع بين جلال الكمال وجمال التوال أو أنه لما كان جامعاً
 للجمتين كان لا بد من مقام ثنائية لاثبات ما لا يخص بحرية دون
 جهة فندرجوا اعتبر الوجهين في نظائرها **قوله** وأنه ورد بلفظ الحمد لا في
 لواريد إلى نظره على لفظ الحمد لوجه لاثبات ما لا يخص بحرية دون
 لا نقول إنما عدل عنه لما سجي من قصد اعادة التسميات الجدي
 وهذا مع أن الرواية في الحديث مختلفة فقد روي بكلمة الحمد في قوله
 وهذا يدل على أنه لا يتعلق غرض بخصوص صيغة الحمد التي لا تقتض
 الروايات في لفظ الحمد كان لا بد من الحفظ على القدر المشترك بينهما
قوله أجزم بالذات المجرى في الصريح جزم التوكل بالكرهية ماصلاً
 اجزم وهو المقطوع اليد في الحديث من تعلم القرآن ثم نسيه لقائه
 وهو اجزم وقدر روي بالآراء المجرى من اجزم وهو القطع قال في
 الصريح جزم التوكل أي قطعه في قوله يمكن أن يوجه انكار الحمد على
 انكاره لما كان أقوم افراداً وشكراً واطرافاً ولا على انكار المنعم
 بالكرهية وهو ما لبس أن لا يقال أصلاً بل هو أن الحمد ليس الشكر أو
 ما شكر الله تعالى لم يحده اختياراً بينهما على هذا المنه بانه لما كان ما نعم
 الله عليه من التوكل في الكتاب نعمه من مقوله القول والكلام ما مضى بانه
 انكره في القليل وهو **قوله** وعلى المدح عطف على قوله على
 الشكر أي لا أثر الحمد على المدح لأن المدح يعنى بالاختيار للمدح في
 العلم أن التخصيص الاختياري في الحمد والتعظيم في المدح يحتمل أن يكون

مدخل
 باعتبار الالباء على المحمود والمدح به ويحتمل أن يكون باعتبار مدخل
 اعنى المحمود والمدح عليه قد ذهب إلى بعض واختار آخر
 تخصيصها بالاختياري وحكموا بترادفها وأما الترادف على جهة التعيم
 في الحمد أيضاً فلم يذهب إليه يوثق به وقد فرق بين الحمد والمدح
 بالعموم والتخصص بوجه آخر كما في الحمد لا يكون إلا للفاعل المختار
 بخلاف المدح لوجه الحمد يختص بذوى العلم بخلاف المدح لوجه الحمد
 يختص بالمدح بخلاف المدح كما سيظهر من المحققين أو في الحمد لا يكون إلا
 اجمل الاختياري لا يختص بالمدح المحمود عليه فانه اختياري بل
 بمعنى أن يكون صاحبه مختاراً ولو في غيره وفيه الوجه متعارف بل
 في المثال وبالحكمة لو بني أن على التفرقة فبما اختار الحمد ما افاده
 حيز الوجه وأن بنى على الترادف فبما اختار المدح هو موافقة الكتاب
 والسنة دون سائر الوجه ويمكن أن يجمع القول بالترادف في
 آخر الحمد لكونه نضالاً كمدح المحمود عليه من حيثاً عاماً وأصل صانه بخلاف
 المدح فانه يحتمل أن يغفل السامع عن الترادف في العموم المشهور
قوله ويمكن بعد هذا أن قيل القول بأن الحمد يكون بعد هذا
 لا قبله من القول بانه ثمة ما لبس أن على قصد التعظيم كما يتعلق
 بالنعمه أو غير ذلك أو أن كان مراده أن الحمد لا يقع في مقابلة مدح
 الأبعد من هذا بخلاف المدح فانه قد يكون الباعث عليه صانه أو
 يتوقف حصولها وهذا لا يقتض أن لا يقع الحمد إلا بما كان له

وقد ايجاز الالزام بحدوثها هو المحذور في وجودها كونه متعلقا بالنية
 والتعريف المذكور هو تعريف محمد بن النضر في كتابه في اختيار النية
 فظن ان المحذور في وجودها هو المحذور على شكرها نعم محمد بن
 النضر في كتابه في اختيار النية في ان المراد منها هو المحذور في الوجود **قوله** وان
 ما كان نية من صفات الكمال صاورة عنه باختياره فانما هي اختياره فان
 قيل قد يقال ان الاختيار له في صفاته والالزام حدوثها فليكن قد
 ذكرنا ان النية انما هي على صفات نية نوجب كونها اختيارا فانما ان
 يصار له ما ذكره بعض الكواكب انه لا يلزم كونها نية اختيارا فانها قد
 وانما ان نية لها ان كانت نية مستقلة بها فانما هي اختيارها انما هي كمال
 وفي بعض النسخ يوجد بعد حاشية اختيارية ما هذا عبارة انما هي صفات
 اختيارية ليست من حدوثها فانما هي اختيارية ليست من حدوثها بالصدور
 المرادة المسبوق بالغير حدث وانما المحذور الذي ذكره سيد المحققين
 في شرح المواقيف فان الصدور من ارادة سابقا ان بالذات
 لا بالزمان فلا يلزم حدوثه وانما حصل انهم قد امكنوا مقتضى متناقضتين
 فلا يبرهن الصدور في احداهما ثم على تقدير الصدور في غيرها ما اذ ما
 حصل اختيارية من ان في المحذور انما ان ما كان من صفات الكمال
 جزيل الاول صاورة عنه باختياره وانما على تقدير الصدور في ان نية
 تسليم ان الاول لا يلزم ان نية في انما في المحذور انما على انما على
 صفاته وعطائه حتى كانه محذور فيها ولم يكلف ان يحل كلام اختيارية

على

اختيارية

على ما علم ان كون صفاته اختيارية ليست من حدوثها وانما هي
 بل ان الاختيار مسبق بالصدور والقصد لا ايجاز في مقدار الصدور
 القصد لا ايجاز المرجوح واورد عليه انما ان اريد ان
 ان الاختيار مسبق بالقصد زمانا ثم في حقه انما يلزم ذلك في صدورها
 لا انما في القصد وانما ارادته الكاملة فلا تختلف عنها العقل ان
 اريد من حصوله وانما يمنع ذلك القصد لا ايجاز في مقدار الصدور
 انما يلزم ذلك في تقديم القصد زمانا ثم اعلم ان كونه صفاته في صاورة
 عنه بالاختيار وانما يجب انما يتصور على ما يجب ان يكون من صفاته
 زائدة على ذاته وانما على القول بعينها كما هو الحق فلا صدور ولا ايجاز
 ولا بالاختيار وانما يتصور على ما يجب انما هو هذا ان الصفات لو كانت
 زائدة قاطبة بذاتها في الصدور وانما على ما يجب انما يلزم كونها
 موجبا في البعض من مخرجاتها طبق على الكل وانما بالاختيار
 فيلزم ان الصفات التي يتوقف عليها التامة لاختيارية
 كالعلم والقدرة والارادة والقول بعينها تلك الصفات في زوايا
 ما هو انما ان نية **قوله** وانما هي نية مستقلة شريفة **قوله**
 ولما ذكرنا انما في الاختيار في الاول انما في الاختيار في الاختيار والوجهان
 فيه موافقة الكتاب السنة **قوله** عا طلة اي ما رية وحلية الرجل صفته
 كذا في الصحاح ويستمر بالزينة ايقة **قوله** لان الفضل المصاحح يدل على
 الاختيار والاختيار في مخرجاتها كما في مخرجاتها يدل على الاختيار **قوله**

من الموارد

السلام

الشارح التصريح بجواز ان يكون استعمال اللفظ في معنى واحد مستعار
باعتبار ووجاز استعماله باعتبار آخر كما علم ان المشترط في ثلثه غليظ
قول بل يرتبنا دعوى ان يرتكز في ما يدل عليه وحق بمقتضى المقام
اقول لان الذكر لو يعلم ان في هذا الاستجماع خفا او شبه الانساب
مقام التعبد اولاه لو ذكر ما يدل على استجماع المذكور لتساب
يحمد صاحبها مع حمد انسابها لئلا يستجماع واما لانه لا يمنع ما قال
ازدوت وزنانا كما يأتى كزعمه شكك في خبره **قوله** بل المهم كونه بل
بهنا الاثر في حاصله من الوجه انه لما صدر عنه انه مع واصل عليه
ويرتقى في ذلك انه خاطبه في وجهه من ان ما يوجب انه لا يرى ان
الاستدراك باسمه يصون المبتدأ بعرضه النقص وجبره في خبره
لأنه عليه ظاهرا لاحتصاصه الرحمن الى مواعيد النعم في الدنيا لكل قولي
وذلك المحرك ثم لما نزل في هذه الرحمة على عطية في آخره للمؤمنين
تأخر في ذلك المحرك في نص المقام من ان الخطاب في الخطاب خطاب
ملفت انتهى في ذلك وان تحمل كلام المحرر على هذا وقد يروى
حرف الخطاب بانه اشمارا لانه في كانه قد دل على حال احمد
ان في رعاية النعمان من محمد في ان كانه ان ان محمد الله
كانت له اقوال ولا يصعب ان يوج انه تنبيه على رعاية تربية احبابه
كافا للنعمان ونحن التزم اليه حبيل المورد ان كان اسما
لنقصانه في حال البعد عنه كما يد كونه يانعم ما قال العارف

فی حل

وحيث نذكر ان من حيث
 باقر قال كذا في
 المصنف بعد قوله حيث يقول الله
 لان كذا المقام مقام احمد
 وحيث نذكر ان من حيث
 من قبل الجين اما ولا يصح
 التبرع من حيث لا يختص
 لا يصح من حيث لا يختص
 تقديم من حيث لا يختص
 بالانتماء لجميع ما
 ما هو من حيث لا يختص
 لانه انما هو من حيث لا يختص
 في طرفه من حيث لا يختص
 او باعقار من حيث لا يختص
 احتمال ان من حيث لا يختص
 زيد وحيث نذكر ان من حيث لا يختص
 على من من حيث لا يختص
 من حيث لا يختص ان المقام
 بالانتماء لجميع ما

من حيث لا يختص
 من حيث لا يختص

يحكم استحقاق المحرمات فيكون له من المستحق المحرمات
 غيره من حيث لا يختص
 بل غيره من حيث لا يختص
 فانه يستدل ان يكون هناك
 ويجوز غيره من حيث لا يختص
 عليه قوله من حيث لا يختص
 من حيث لا يختص
 الشيخ من حيث لا يختص
 في من حيث لا يختص
 وفي من حيث لا يختص
 الشافعي من حيث لا يختص
 اعلم ان من حيث لا يختص
 القصر من حيث لا يختص
 من حيث لا يختص
 فهو جارية من حيث لا يختص
 المؤمن من حيث لا يختص
 ذلك من حيث لا يختص
 ان من حيث لا يختص
 ان غاية ما لم من حيث لا يختص

من حيث لا يختص
 من حيث لا يختص

وین ان تقدیر ان
ان لم یکن یمان

آية في استحقاق محمد و آل محمد الشكر الذي بنا في من عاين
 احكامية لكنه لا يناسب المومنين سيما اذا كان في مقام حمد و
 حقيقة ان امران استحقاق الحمد و ايمته على حقيقة ليس الله
 او الحمد اما باز احصايات الكمال او باز آة العطا او التوال كمالا
 من عند الله حتى ان صاحب الكشاف مع تصديقه في ان الحمد ان
 خالقته العباد لما يصدق عنهم بالافتاء من ان حال قال و آة محمدية
 فاعندوا بان نعم الله حتى عليه احسان لا يلزم ان يكون
 هذا استحقاقا للمخاطب في سان اجماع بل كيف ان كماله الواقع
 من يقدر ذكره في آية في استحقاق الحمد و قال صاحب الكشاف
 بعد ما قران اجماع في البسطة يتعلق بعامل مؤخر فخر او ابتداء
 فان قلت لم قدرت المحذوف متأخرا قلت لان من اتمم الفعل
 و المتعلق به هو المتعلق به لان المستر كين كالوايدون باسم
 اليهم فيقولون باسم الذات و باسم العزى و جاز ان يقصد المحذوف
 اختصاص اسم الله بالابتداء انتهى هذا طبع ان المخاطب في
 محمد و آل الله فلو رعى حال المخاطب لم يقصور تقديره و اذ ايقظ على
 اصله استاوس ان المخاطب في الله فلا يقصور تقديره و اذ
 ايقظ في اصله و كلفه ان يجعل المخاطب على ما يشمل الاستماع
 فيندفع من استاوس و اصل التعميم شاذ و كذا استاوس
 استاوس في دفع ما يقع من انه ليس بحال ان يكون له فائدة اخرى

تجدهم بل يجوز ان يكون مجرداً كاتهام اقول وهذا بخلافه بل هو لا يفي
في التقديم مجرداً كاتهام بل لا بد ان يتبين ان الاتهام مراد من هذا
سبب في علمه الشج في الدلائل لا بما جازي سبب في كثرة اياته كلامه
وان ارجع اليه واجوابه لا لا يفي مجرداً كاتهام وهذا مجرد كاتهام
المستلزم بان المتكلم لم يكونه اهم وهو في بعض الامور وهذا المستلزم
بالعلم على اتهام المتكلم بنو تقديم اياه والذي لا يفي مجرداً
ان ايمته في نظر المتكلم لا لا ايمته في نفس الامر وبينهما فرقان
على ما قيل مال به صاحب الكافي وصاحب المحقق في هذا من اجماع
ان يا نعم القريب والبعيد اقول بناء على ما في قوله انه انما يفي بان
ما عدا ما يقتضيه القرب المكاني او البعد المكاني بخلافها فانها لا تقتضي
شيئاً منها وفيه نظر في قوله لا يفي في شرح متعلق بقوله لا يفي
جل الورد في الديوان هو عن بين العنق والمكتب بضاً
لنفسه وقيل عظيماً وتبعيداً للحفرة المقدسة لا قرباً لاجزاء المكمل للذات
البشرية **قوله** وقد مر شرح الصدوق في نظم ان المراد بـ
وتنوير القلب هنا واحد على ما لا يفي قوله في شرح الله صدره
للكلام او محل تحقيق البيان هو القلب حقيقة لا الصدر الذي
هو عاده ففي العبارة تعين الواحد انتهى اقول وان خير بان
كأن شرح الصدوق في تنوير القلب يجب فيه ما لا يصلح كيف
نكتة التقديم وان احد اذه المعنى الغرض منها لعل مراد المحقق ما ذكرنا

قوله لا ان البيان اني قد وجدته في اكثر من لغة وقوله لا بيان مع دليل
 ودليل معقول لا يفتيه كما ان قوله على ما تقرر من دليل لفظي لا يقال
قوله وتقرر القليل انصت وسمع غيره معطوفان على قوله البيان
 المبلغ من البيان والمقطعان في مقدمته ثمانية لدليل تخصيص البيان
 بالشرح والبيان بالتشويق **قوله** والقياس فتح التنازل لمصدر
 عز التنازل في الحجة للبيان في تبيين الكثرة كالاعتقاد والهندس
 عيسى بن البيان كالم مقام المصدر كقيام النبات في قوله
 مقام النبات في قوله عطاء وليس مصدر البيان كالكثرة والعد
 والآلة فتح تناوله في ذلك من قوله **قوله** والمراود في تخصيص البيان كونه
 خالصا انما ان يجر مجله فان التخصيص متعد وخصوص لازم
 كانه بيان لما حصل المعنى **قوله** وفتح ذلك في احوال في احوال
 البيان بالبروق مع ان المشبه هو البيان مفرد والمشببه
 هو البروق جمع اما ان البيان للجنس اما للبيان في كمال البيان
 الواحد في مقام البروق المتخالفه اقول ولا يخفى ان توافق الاطراف
 في افراد التعدد غير لازم فانه قد يتعدد المشبه ويتحد المشبه به في
 التسمية وقد يتحد كل واحد في اسمي الجمع لا في اثنائي الصوريين
 يكون المشبه او المشبه به كل واحد من تلك الامور المتعددة لا جميعها
 كما انقول فيمكن ان يكون كذلك في الاضافه بتطابق في مجموعه
 كان ما ذكره المحقق اخذ بالبروق وكذا في قوله **قوله** في المعنى المعاني

لا يخفى اسم المعاني الى انما طارة لا ان نفس المشبه في البروق لا ان
 قوله كونه مصدر او مصدر يكون الامة مع المعنى المعاني فان
 قد يحكي هذا البروق كالعانية والعانية وقوله للبيان صلة لا
 الواضع وتبين قوله مستعاره تخيلية **قوله** والمساكن في اشارة
 الى ان الوجهين السابقين مقصورا عن حيث الى تبيين القياس
 البروق صريحا او كناية لا ينافي قوله من مطالع المعاني بل
 المتنازل في تبيين البيان بالشمس في النجم الثابت اياه صريحا او كناية
 على تبيين ما سبق ولما استقر ان هذا التوجيه ياباه لفظ المعاني
 فانه من خواص البروق اجاب عنه لا ينافي في قوله كونه جارا لان
 به مطلق التطوع وانظروا ان كان اكثر استعانة في ظهور
 البروق ثم اقول اطلاق المعاني على هذا المعنى ثم يحتمل ان
 يكون جارا بغير اطلاق اسم انما هو على العام كالمس على ان ينف
 ويحتمل ان يكون حقيقة فان لفظ العام قد يشبه بعض افراد
 ويكثر استعانة كالميزان فيما كلفان مع انه في اصل الميزان به
 حتى ان العقل ميزان والشرح ميزان وكذا طراب ميزان
 ولهذا انظر في كثره وكلام المحقق في قوله الثاني حيث قال
 ان كان اكثر ما يستعمل في البروق من جمله الاول ثم تعرض
 عليه بانه قد ذكر في تحقيقه من اسس اللغة المعاني والبروق والفتح
 غيره كما انه قد لا يخفى في البروق قد اخبر عن ذلك التداوير

وان يكون بالثانية المتبعية قبل كل شيء انما يتبعها ما راجع
 والمكان في جميع المشتق على صيغة المفعول من الثانية او جميع المشتق على
 المفعول اسم مكان من الثانية بمعنى التكون وتعادلة صرح به
 الكائن في سورة الروم وفي الصحيح المسمى في القرآن ما كان
 من المائتين وبسبب فاعلة الكائنات لانها مشتق من كل كلمة
 صلوة ويستخرج القرآن مثاني انما لا تقرأ آية الرحمة بالبعد
 وقيل لانه كثر في القصص من الحكم او كثر زواله في السماع
 التلخيص من ارضاع اللذين هما مصنفات للمصنف في القرن
 ومن اللطائف بيان ما في صحيح **قوله** سبوت من شان وهو امر
 محال وكل شئ من عطف قسري للجموع **قوله** طلبية افعال
 الطلب بكلام ما طلبية من كل شئ والبقية بكلامه وسكون
 الغيب المجهول **قوله** لان وصية التوجه يتسبب اى جهة التوجه
 تصير سببا لما يتبعه لجوار الحى وجهه المتعلق بصير سببا لما يتبعه
 لنا **قوله** فلذا اى لكونه بنينا من اعظم رتبة ومرتبة اقول اولادهم
 هو المبعوث محمد الذي عليهما والواحدة في وصول فيضه اليها **قوله** في
 مستندى في المغرب المستعمل اسم مكان او زمان مستعمل
 الهاء اذا وقعوا اصواتهم عند رويته ثم قيل استعمل مبنيا للمفعول
 اذا ابعروا واستعمل الضم وهو ان يبع صوت عند ولادته
 وفي الصحيح العلل اقول المطروح استعمل النساء وذلك في اول

المر

انتهى في اصله ثم علم فاطم على اوله كل شئ **قوله** ولذلك
 اى ولان التوسل بالواحدة ذات اجنتين وارجا اقلت
 المناسبة بين الطرفين **قوله** وانما لفظ الشئ مع كونه الرسالة
 مرتبة من النبوة اذا الرسول كماله اوسع من والقبول اعم من
قوله لما لفظ الشئ اى اقول اولادك لانها ليست بصلوة
 لاجل النبوة فلان يستحقها من حيث الرسالة اولى **قوله** وهو قيل
 بمعنى مفعول ايذان من تأمل لان التبع في يجوز ان يكون بمعنى
 المرتفع لا بمعنى الموضع والمشتق من عرض على بعض الفضلاء
 بان انظر ان يكون الفاعل مشتقا من الثاني المجرد ويكفى **قوله**
 الفاعل او المفعول من المجرد ولا يكون بمعنى اسم الفاعل او المفعول
 من المزدنية فليس في الذي قال ان الفاعل ان مشتق من المزدنية
 اما انه ان يكون بمعنى الفاعل او المفعول من المزدنية فلا ضرورة كيف
 كثير من الصيغ المجردة قد كانت المعنى مع المزدنية قال في الصحاح
 هكذا واما ما بعده واحد ثم يقول ليس بغيره الشئ بانه مشتق
 سابقا على ما في اصل الكتاب نقلا عن الصحاح من ان الفاعل هذا
 كتب في كتابه ولو كان من بناء بمعنى اخر فاصلة الهزة في الفعل
 بمعنى الفاعل **قوله** المتحد بين صيغة اسم الفاعل الى المعارف و
 في الصحاح تحديت فلان ما ذا بالمرتبة اى عارضته في فعل وناوخته
 للعلية والى المستور تحدي فلان فلان ما ذا بالمرتبة للعلية قيل المتحد

ويكنى الى يوح

المتاخر

اسم مفعول من التحيي وهو طلب المعارضة ومجابهة المتحدين بالعطف
 هذا ومع معارضة متعلقين بالعجائز **قوله** كما في تمام حيث يأتى
 حيث اضيف تحت الى الزمان ثم اضيف تحت الى الزمان الى المطلب
 تحت الزمان وقوة كل واحد اضيف الى المطلب لانه اضافة تحت
 الى الزمان ثم اضيف الى الزمان الى المطلب فلهذا اضافة لم يضاف
 الى الزمان بل الى العجائز ثم العجائز الى صفة مكرم وصفه بالعجائز بل
 قد اضيف دلائل العجائز التي هي من المعجزات الى صفة المكرم بالعجائز
 ثم ما هو وصف المعجزات لا وصف عليه اسم فصار المعجزات دلائل العجائز
 المعجزات هي وان لم تستغنى عن ذكر ان يفهم من نفس الفعل العجائز
 للعادة كونه معجزة فيكون دليل العجائز فلهذا اضافة لفظ فلهذا
 قال المحسن والتفصيل انه من سائر الدلائل ما هو لفظ اضافة
 الى العجائز الى النبي صلى الله عليه وسلم على معناه اللغوي وهو ان صرح
 لفظه ان العجائز دلائل المعجزات لكونها اضافة دلائل العجائز
 وحمل العجائز على العجائز المعجزات لانه العجائز التي هي واراد بالدلائل
 المعجزات كما في قوله الاول في قوله لكون المعجزات دلائل العجائز
 نفسها فحمل على هذا اللفظ لا حمل على العجائز على القرآن وحمل
 الدلائل على العجائز من العجائز التي هي في الوجدان اضافة اضيف
 دلائل العجائز الى النبي صلى الله عليه وسلم كافي الوجدان في ثبوتها **قوله**
 ثم معنى تأييد المعجزات اي كونهما مؤيدان على البناء للفصول وحاصل

هذا المعنى ان اسرار البراهين تؤيد القرآن حيث صار معجزة البشير فلذا
 ايدت القرآن الذي هو قوى المعجزات والحق فيهما فلهذا
 المعجزات جميعها **قوله** لا تضيف القرآن اليه حتى يذوق
 كما في نورية موسى في الخيال عيسى وزبور داود **قوله** انهما قوى
 دلائل العجائز اي العجائز التي هي في القرآن فان دلائل العجائز يجب
 اضافة الى القرآن والحق فيهما فلهذا ايدت المعجزات التي هي في القرآن
 لعدم اشتغالها على التناقض ولا خلاف في قول الاخبار من
 المنيات وقيل لا يجر لفظه وكثرة معناه وقيل لغزابه سلبه
 الاستغناء في الفواحش والخواتم وقيل للصفة وهي ان الله عز وجل
 هم المتحدون من معارضة ذلك السبب فيهم اول سبب
 دواعيهم واتقوا الوجه وابينها هو ان دل المشهور على جهل
قوله فحرار فضيلة السبق كناية عن سبق اقول ان الله ان كونه
 احراز فضيلة سبق كناية عن سبق في كونه الكلام سعة في فضيلة
 فكان كلامها وجبره وقع فالف في قوله فالكلام يقتل غير
 مصيب محرة ان ان يحمل على الفصيحة هذا اذا كان الواقع
 هو الواقع وانما اذا كان هو الواقع في بعض نسخ فيحمل على كناية
 او يكون من جهة اولا فصلة **قوله** ويحمل المكتبة والخيال و
 الترتيب كناية عن شيئية بان يعتبر تشبيه سبقتهم في باب الفضيلة
 سبع الفسان في ميدان التاب فيكون هذا التشبيه

بالكناية ويكنى اثبات قصبة السبع استعاره تخيلية وذكر مضار
 ترشيحي انتهى اقول في كون ذكر مضار الفضاية ترشيحي
 وحتم الكفاية بالمضار فقط اقول يحمل ان يكون تشبيه آلا
 من صاحب الفرسان في السبع كمينه واثبات المبدأ ان يتم
 وذكر ايراد قصبة السبع ترشيحي **قوله** والمتعارف في التقوية
 هو اللام دون الآيات في التقوية يكون مخزضا لمفعول
 والمتعارف بمعنى التسمية هو الآيات دون اللام **قوله** ويمكن ان
 يقال كلام على دليل زرو لونه اذ لا يمنع ان المتعارف والآيات
 للتقوية في التسمية المرادفة للآيات ويؤيده ما عرفنا وثانيا
 يمنع ان ادخال حرف الجر بينهما للتقوية اذ يجوز ان يكونا
 مشتركين في التسمية فانهم **قوله** وان ابيت اى امتنع عن كون
 مع ما استشهد به الآيات للتقوية يحمل على التسوية بالآيات ليس بمعنى التسمية
 او لان تقوية التسمية بالآيات لا يوجب تقوية مرادها بالآيات
 اقول هذا كلام على تقدير التنزل والتسليم الا فالمراد لا يمنع
 كلامه على هذين الصالحين **قوله** آثره على سوا الطرابيع
 استعمل الهداية بمعنى للمفعول الثاني بنفسها لا بالآيات
 لا باللام قصد الالمعنى اتصال الذي هو اتم واهم هذا
 من النوادر ان بعض ما قلنا من اورد على ما نقل من ان
 الهداية المقوية بنفسها بمعنى اتصال انه مقصود بقوله وانما

ما
 له

محمود

شعور فهدى ما هم استحووا على الهدى زعمنا ان الكلام في
 المتعدى للمفعول الثاني خاصة بل لا اخذ لمفعولين حيث
 شلوا المتعدية باللام بمفعولين ان هذا القرآن يهدي
 هي اقوم وليست شرى كيف تشبه عليه ان معنى آية على
 كنه طائفة التي هي اقوم مفعول لثانيا قال الطرابيع يهدي
 اليها لا يهدي به وانه اذا تعدى للمفعول الأول وانفسه
 لا الثاني ما جوف فعل الى معنى كجمله هذا الفاضل اذ امح
 نصر جريم في موضع ما ان هذا التفصيل في المتعدى
 المفعول الثاني لا يخلو فلا تغفل **قوله** على كنهه اى يكون
 اللام زبور **قوله** وهي استعاره مصرفة حيث ذكر الفقر
 الموضوع للتشبيه اعني احملي واريد به المحبة اعني تلك الكلام
 ولذا قال سبكتايد في الفار فان سبكت لا فارقته على
 ان المراد التلك لا احملي حقيقة **قوله** فقيه كمينه اى ما تشبه
 من كنهه من سبكت احملي كمينه واثبات اليد لما تخيل في السبكت
قوله حكم فاعل بمعنى مفعول وهو تنويه التذكير والتأنيث وفي
 المفصل من هذا الباب ان رحمة قريب من المحسنين **قوله** و
 فس عليه من ذواته اى يراود ايضا هذه جودا في قوله معاني
 ذلك الكتاب **قوله** فوضع الضرب موضع الضرب مجاز استعمال الآيات

السبب في المسبب ففعل هذا لا حاجة له لا اعتبار في مفعولي
كما اعتبر في الضم والوجه ان اوله في ان منه نظر الا ان قولهم
امسكت عنه مفعوله اول محذوف الى امسكت بنفسه عنه فمفعوله
فعل هذا لا حاجة له ليس كما ينبغي ان يكون وكان المحذوف في غير
ضرت عنه بقوله تركته وجعل امسكت عنه مفعولا الى اصل المعنى في
قوله تركته بانه الى اصل المعنى في تركه على عكس ذلك وكل محتمل
فاول اثنين ان امسكت ان اتصال ان وان كان من اصل الكلام و
ثاني اثنين على ان في فاجاب عنه والرجحان مع الجيب فان نظم
التمثيل لبعضه قوله وفتر بالوجه الثلاثة قوله ان ففتر
عنكم الذكر صغى ويجوز ان يكون الصغى اسما بمعنى بجانب المصدر
فيكون منصوبا على الظرف قال في الصغى صغى شئى ناحية و
صغى ان ان حية صغى بجل مضطجده واجمع صغى كما ياتي
في باب احوال المسند في بحث تقييد الفعل بالشرط ما بين انما
في الصغى انحصر شرط ان ان والاضاع بذكر الضاع وفتح الكلام
واحد الضام وفتح الضام وقيل يكون الضاع في ما جازية
وتختلف بفتح انما المعجمة وسكون الدال من الضاع اجنب و
اجمع وخطون كاسر القدرى اسامى القدرى كانه يدان فغليح
دورن قوله وتقرينه هذا شئى برتبة من اسامى الربة ياره سنى

كبركول

كبركولن جهار باي بندند بوق اخذ شئى برتبة اسامى انما تنقص
شئيا واصل ان رجلا باي بعير الجبل في عنقه فقيل او فترينه
قوله وكلمة عن دون حرما به ايضا قال في عكس المتعارفين
اذا المناصب من اولها الى آخرها قوله واور عليه بانه ما توهم
اقول في ان المتبادر من كونه متبادرا اخر ما كونه فضلا
اليه مجاوزة عنه كثره انما في المجاوزة ولو تنزل عن هذا المقام
يكفي قرينة معتينة للمقصود هذا وقا الشرف المحقق في
شرح المفصاح اى متبادر اخر ما بالتحال وكمال و فيه
مبالغة ليست في تقدير متبادر اخر ما بالمتبادر اعتبار
اجمع من معنى التحال وروى الساجد قوله اللهم الا ان يعبر فيه
تضمن معنى التقوى والمجاورة فيكون مرصدا لها فنبأ
الكلام على الفرق بين معنى مجاوزة ومجاورة فان اول
بمعنى غناه والى في معنى تعادله اقول لكن المذكور في المعاد
ان المجاوزة بمعنى العقوبة بمعنى المجاوزة ايضا وكلام الامام
مبنى على هذا تقدير قوله ومحذرا من التكرار ان التحال
بمعنى المجاوزة والتقوى فانه مجاوزة عن محض انما
هنا تتضمن معنى التقوى والمجاورة مع بوث التكرار قول
وهيما بحث فانه لا شك في صحة استعمال التحال في مطلق
المجاورة والتقوى ولو مجاوزة او المقام يكفي قرينة على ذلك

البحر بازكر كرمه يوسف ودره حسن و شوق كى دست كزبان مشود

وتصحح قيل في التضمين ما يستعمل من المذكر وتطول الى فيه **قوله** ادرا
 التراجيع بالرفع اذ كان الفعل اذ به حرف باب لا يقال فيكون
 قوله اي يدرى بما لا يصلح المعنى وبالنفس اذ كان الفعل
 مجزأ عن النفس على الظرفية وهو على ما قال منسوب
 على المفعولية وعلى الثاني حرف منع على القاطعية **قوله** ونفاق كونه
 النفاق بالفتح ضد الكساد **قوله** بها الذين هو سادس رجم الله
قوله على هذا القياس قيل تعليل بالآخر **قوله** والمعنى اي حاصل
 المعنى وما كلفه **قوله** وسيلان البطاط ترشح قيل انطلق
 ترشح النخيل لان ترشح المطايا وسيلان البطاط بالاعتناء
 السيلان المطايا وان كان ملائما لتساير النخيل **قوله** وان
 انصاحا لانه انما في هذا التعليل ما تلا فان لم يخذل
 كان منها ب وقصد مما لا ينبغي باختصار الشرح ما لا يوافق العقل
 المراد بقصد ما لا يوافق العقل انما هو اختصار هذا الشرح
 وايراد هذا الصلة بعبارة او بعبارة اخرى كما يدل عليه هناك
 المسح ولا شك ان بعد اختصار الشرح لا يتصور محال ذلك
 ما يحتاج الى التوضيح لانه لا يكون التعليل الا في غير محال بل في
 وفي حسن ان يجعل قوله على معنى في هذا لا يوافق العقل
 قوله لا يوافق العقل وانها بك اشارة لا وقع الثاني في كونه قال
 اني متيأ من مقامهم وقصد المتكلمين لا يقتضيه اختصار الشرح

اما اول

اما اول فلا مستحسن **قوله** واما الثاني فلان لم يخذل فيها
قوله وذكر السبب بما يرجح فان السبب العاقل لا يكون
 بالاختصاص وانها بحرف كلام الغير انما انه ان يرضى بغير
 الغير **قوله** ومطابقة نظم التنزيل بالرفع عطفا على
 اللطف او بالاعتفاء على المكان **قوله** مع موافقتها في
 المعنى فان لم يستفهم في كيف ينزل الا كما رفسفاد في
قوله وان كان القارة للسببية وهي لغة عرب على ما
 فيما قبلها لكنها لا ينبغي ان تكون في وقت غير موقتها فوضع
 ذلك انما السببية لا يعلل ما بعدها فيما قبلها اذ الوقت في
 موقتها وموقتها ان يعلل بحرف انما ليس جليسا فيكون
 بمنزلة المستطوع في اخرى بمنزلة اجزاء واما اذ كانت اشارة
 كما في قوله اذ اشارة لغير الله لا قوله سيج او يكون واقعة في
 غير موقتها لغيره كما في قوله سيج وربك وكثيرا اما اليتيم فلا تقهر
 ففي الصور يبين لا يمنع حرف عمل ما بعدها في ما قبلها **قوله** وفي نصف
 النصارى عند شدة ادخارهم سبي بالهجرة لمهاجرة النصارى
 الشريعة بسبب شدة ادخارهم لمهاجرة بعضهم بعضا لذلك
قوله ومن ادعاه بغيره **قوله** او طرف اي في حال
 فان قلت هل لا يعطف حال عليه لكونها في معنى الظروف اقول
 لانه يعتبر في التابع ان يكون معربا باعراب المستوعب من جهة واحدة

انما هو

وكون الحال في معنى لفظ لا يصح ذلك ولا يصح الجعل
 الحال في دفع لما يوجب ما ذكرتم من اولى الترتيب اذ كان
 الواو للعطف لم لا يكون الحال فقال لا يصح كذلك لان الواو
 الحالية لا يدخل على الحال المفعولة **قوله** ولا يخفى ان قوله
 لعنان العناية اليه ثانيا لفظ اليه لا يوجد في بعض النسخ وقيل
 في بعضها فعلى تقدير يصح يكون ما قلناه اختصارا للعبارة الشريفة
 وعلى تقدير وجوده يكون فعلا بالجمع اتقوا المقصود من هذا
 التحذير والتبديل بل النسبة على انه ليس بقوله نحو خصا
 ثم اتقوا في قوله في التثنية والشرح والتجديد في قوله في قوله
 لعنان العناية ثانيا فان تشبيه العناية بالمركب كناية و
 اثبات لعنان لها تخيل لتدبر **قوله** ثم لمحل العلم قول خط
 اللفظ انه استعمل لمحل العلم وانت خبير بان المجاز المرسل في
 مثله اظهر كانه اراد بالاسطورة ههنا مطلق المجاز مجازا
 بابل طلاق اسم انما هو على العام او اراد معناه اللغوي هذا
 النقل من غير مظهر حتى يكون مجازا اولي فيه محتمل وقد ثبت اليه
 المحسوس فيما يجي بقوله اشارة الى ان طبيعة كالتاء **قوله** اشارة
 الى ان طبيعة كالتاء في النور والصفاء والناز في اخذه ولفظ
قوله وهي الحبيبة بالجماء المبهمة والياء بين من جمعا او
 بالجماء المبعثرة ثم الباء الموصولة بكونها الياء الملهمة ثم تحت

الحيا

انما يصح الاستعمال في خبر المفعول كسنة فاعل اول فعل
 فاعل اي ذات حياة وعلى الثاني بمعنى مفعول اي مفعول
قوله وفي بعض النسخ وضعت عنه انجيام بالالف واللام
 العوض عن المضاعف والميم قوله وفي بعضها خيام من خشيتم
 بالاضافة لا من خشيتم قبل هذا هو الموافق للنسخة المطبوعة
 لتصحى من **قوله** وضع الفريد مبتدأ خبره فكل كناية وخصا
 المحلل والشق الصغير بين للفرق بين خيام الغيم و
 بين للفرق بين انما في خصا كذا الصالح **قوله** النصيب
 على مقابلة للشكر لم ير ان ذكر الدال اسفل في ذلك اذ
 ليس كذلك على ما لا يخفى بل اراد ان الذكر مفعول في ذلك
 واليه اشارة بقوله ولذا قال سواد تعلق بالنية او بغيرها
 وعلى هذا فيس ظهروا سيور من تفرغ النسبة وانما اخرج
 باختصاص الحمد بالدال فالظان ذكر الدال في قوله في
قوله وانه مداراه بكسر الراء وحمله معوضة لاختصاصه من اتصال
 وبجمله هذا خبر تسمية الفائدة الثانية والفتح على ان يكون في
 تسمية الباء اي والتفريع بان اختصاص الحمد بمراد قصده
 حتى يكون مرفوعة فالتاء مرفوعة اذ الدال محتمل بعيد جدا
قوله ولذا اي ولا جليل ان يظهر تفرغ النسبة بينهما على تعريفا
 بل لا جليل اذ ذكر من النصيب اول لا والظهور اخر وانما اخرج

في قوله لا يصح الجعل
 في قوله لا يكون الحال
 في قوله لا يكون الحال
 في قوله لا يكون الحال

الحذو ثانياً فقد عرفت أنه لا حاجة للإضافة لصفة بل يستفاد من
تقديم الشا بالان فقط **قوله** وان كان الاطلاق في
الترغيب اي اطلاق المتعلق في تعريف محمد والمورد في
تعريف الجكر بالان لا يفيد التناهي في قول كونه في مقابلة
البيعة خاصة والفعل في الثاني كونه صادراً عن الانسان
بخصوصه **قوله** وقد يوجب ذكره اي ذكر الانسان بان التناهي
يطلق على ما ليس بالان حقيقة وليس محمد الا ما صدر عن
الانسان فلا بد **قوله** والاحتياط ان كان التناهي على قول الحديث
لا احصى شأنا عليك في هذا الكلام انما جلتان بان يكمل الضمير المرفوع مبتدأ
قوله انما انشئت على نفسك موضع بغير تقديره انت مشيئاً كما انشئت
على نفسك بحيث يحل المصدر واما المصدر فانه ثم انما صفة
المصدر مقام المصدر كما قيل في خبر مقدم اي قدمت قدومه في مقدم
او تقديره انت مستحق ثنائاً كما انشئت فيكون المنصوب التائب
او لا والمنوب عنه ثانياً معنوا لانه واما جملة واحدة بجعل الضمير
المرفوع تأكيداً للكان في قوله كما انشئت في موضع محال او الصفة
لثنا ثم على التقديرين ربيع فكله ما اما مصدرية كما اشتراك
اولاً او موصولة او موصوفة بخذ العايد للموصول او الموصوف
فانفتح التناهي في قوله **قوله** كون اطلاق التناهي عليه طريق
الحقيقة ثم يدفع هذا بان اصل في اطلاق الحقيقة وهو عارض

بالباد

بالباء والذو الذي هو قوي امارات الحقيقة فانه اذا قيل انشئت ^{فلا}
لم يتبادر منه الا فعل الانسان **قوله** ولا شك ان ذلك انما
القدرة قول لانه من جنس الكلام قول لانه على قول لا يصح
من حرز زاده هذا بناء على ان يكون المعرف مطلقاً محمد هو
الظواهر ما لو قيل ان المعرف هو محمد العباد فلا **قوله** وعلى
الثاني لا حاجة للاشارة الى تقديرين كثير ما يطلق على التناهي
لا حاجة للمزيد من على ما ليس بالان وان كان محالاً
فما سب ان يجوز عنه في مقام التعريف للمكلف ان يوجب
كلام الموجه بذلك الوجه **قوله** فالذكر هو هنا يصدق اما ذكر
مادة اقتران كل من التعريفين على ان في مادة اجتماعهما هو
التناهي على اجميل على قصد التعظيم ولم يذكر المظهر كما لو عدم
تعلق الوصف في بيان الوفاء بها واقتيدان التناهي على اجميل
انما يكون على قصد التعظيم ضرورة ان اجميل من حيث هو جليل
لا يكون باقياً على السخوة والسرور واما العكس استلزام
التناهي على قصد التعظيم للتناهي اجميل فان لم يكن اجميل مخصوصاً
بالاختيارى فالاستلزام ههنا انضمام وان حقق الاختيارى
كما هو المنقول في حاشية التهذيب عن العلامة الدواني عن
العلامة القفاري في حاشية الكافي فكل انتهي وقد بين
تعريف المختص اخص صحيح مع قطع النظر عن استلزام التناهي

فان قيل قوله كذا تعلّق بالصفة او بغيرها متتم التعريف والمراد بغيرها
 موصفات الكمال لان وضعها صفة على تعريف المسمى في ذلك
 قوة ذكر الجليل فتدبر قوله الاستعمال كل منهما اي من التعريفين
 على واحد منهما اي من الطرفين وقد عرفت استعمال تعريف المخصص
 من غير واسطة الامم الجليل التعظيم فاستقام التعريفان
قوله فالتحليل في التعريف المذكور وهذا حيث اخذوا ما لم يعرفوا
 لم يؤخذوا ما اعتبر وجه لا يكون مانعا ولا حاجزا فتدبر قوله في المذكور
 ثم قيل ما ذكرنا اننا **قوله** بان احدهما متعلق بترجيح كذا في اثنائه
 كونه على قصد التعظيم **قوله** فظانه صحيح انه ليس على الجليل
 اللهم الا ان ياتي اه اذ انبى كثر على التعظيم فيصير على التثنية
 على انه في اثنائه ثنائيا على الجليل لكن يتجه انه يصح على الجليل في
 نفس الامر مع قصد التثنية ولو فرض ان الجليل على الجليل في نظرنا
 لا يدع ذلك انه كونه تعسف كذا قيل اقوله انه ان الكلام ليس
 في تصحيحه لا قصار على الجليل بل في بيان اعتبار جميع اقسامه كما
 يعتبر كونه على جهة التعظيم ككيفية سرود ذلك من احوال ان وقوعه ثنائيا
 احكاما على الجليل اوضح فترتيه على كونه جمليا في نظرنا **قوله**
 وذكر ان الحمد مختص بامر الاختيار كما هو الاختيار كما هو الحمد
 عليه والحمد لله وقد ذهب كل واحد لبعض لكن كلامه غامض
 لا نأول **قوله** كما عرفت في موضع آخر ان انما الفاعل الحمد

الاموال

دفع

وقد تم الكلام في تدبر قوله ولا يجوز ان لا يكون كذا في ان هذا
 يكون متبادرا لافعال جملة اختيارية فاحمد بحقيقة على
 يكون كذا فعل **قوله** معنى كذا ان لا يند آه الا كونه المتعين
 المعروف في المنبأ عنه وهذه اختيارية متحققة بالفعل في عقار
 فهو من الفعل المتبرجة لا يتوهم ان هذا عين الجواب بان
 المراد بالمتين في التعريف ليس مني بالفعل بل ما حدث في ثنائيا
قوله وقد يترتب سؤال اه ثنائيا السؤال على الوجه الاول كما يكون
 لا اعتقاد وشكر الى الواقع فيلزم منه عدم صحة التعريف بخبر عنه
 وثبناه على الوجه الثاني على انه في التعريف صحيح الى الواقع فيلزم
 عدم كونه اعتقادا وشكرا على عكس الوجه الاول **قوله** ومن اطلاق عليه
 لا يلزم ان يكون من الشكر قيل ترك هذا الجواب في الاول لان
 النزاع فيه انما هو في كون المطلق متبادرا لانه كونه شكرا فالتفاوت
 محال كونه من الشكر او من غيره بخلاف الثاني فان النزاع فيه في
 كون المطلق شكرا **قوله** ففرع ما يظهر من التعريفين وهو النسبة
 بين المحورين والمتعلقين **قوله** ثم ما يظهر من هذا انه وهو النسبة
 بين الحمد والشكر **قوله** وذكر الصفتين اه كانه جوابا على ان
 ذكر الصفتين اما لانه اسم التبرع عليهما ثنائيا على استحقاقهما جميع
 الصفات فادرج تخصيصها بالذكر بين الصفات والالتفات
 الذات فالتبعية يحصل باجدهما فادرج جميع بينهما اجاب انه يتوهم

المنبأ

المنبأ

فقال

وحاصله اختياره ان اول دور الشخص لا يكتفي بصفته على ما
 المذكور في اول دوره بل لا بد له من صفة اخرى كونه له صفة اخرى
 ذكره مستجاب في اول دوره والى ان يكون له صفة اخرى كونه له صفة اخرى
 المستحقين في الكفاية من هذا الاستحاج الى ان ياتي به المقترح
 في كونه تلوح في آية اخرى خفية لان اسم الله سبحانه وتعالى
 صفات الكمال اي والى جميعها لا على مجرد الذات بل على الذات
 مع انضمامها بجميع تلك الصفات وذلك على ما يلاحظ على
 انه لما اخذ في تفسير لفظ الله مع الذات انضمامها بتلك
 الصفات الملائكة على ثبوت جميع صفات الكمال للموصوف حيثما
 يتبين وتضاهى بقوله واما الوجود واما استعمال جميع الماهيات
 قال لفظ الله اسم للذات المستجبة لصفات الكمال وانما هو
 منه الدعوى وهو كونه لفظ الله والى الواقع على الصفات الذات
 بتلك الصفات فطلعت آيات الله آخر البقرة واما ما يستحاج
 اسم الله في قوله **قوله** وقد فرغ بعض من المحققين قال الحق
 الطوسي رحمه الله في التبريد وجوب الوجود يدل على سرية وفيه لم يورد
 الزايد الشريك والمثل والتركيبية والصفه والتحسين كمالا
 واحكاما وجهته وحلول احوال منه واجابة وهو لم يطلها والذات
 المزاجية والحوال والصفات الزايدة عنها **قوله** والمحققين
 يكن انه كان بين من العلم عند العقل ان واجب الوجود هو حيث

اول دور

هو ذلك كونه اكل الوجود او شرفه ما بين الصفات به من طر
 النقيض في اى صفة اعتبرها هذا الصلح واضح بين على مجرد
 وجوب الوجود ويستنبط من انضمامه بجميع الصفات الكمالية
 اجمالا **قوله** فلان كل كمال يستحق آية هذا بناء على ان المحذور
 عليه لا يجب ان يكون اختياريا **قوله** ولا يعلم من الله العلم قال في
 الكمال ان كان زعمون انهم فاموس وقيل لا يعلم من الله العلم قال في
 زيان **قوله** غاية امر ان يختص ذلك الى اشتهاه بصفاته
 الكمال **قوله** بما يخصه من كمالا ايضا لا يطلع على غيره **قوله** ومجرد
 خصوص كماله لا يوجب ان خصوص كماله يستلزم ان
 هذا كماله في الجملة وان لم يوجب كماله فيهم وصفه وانما هو كمالا
 او حقيقة خفية كانه في كونه الرحمن مستجما ايضا ولعله نظر في ان
 هذا يقال الا ان من مجرد انهم خصوص كماله لذات اشتهاه
 بصفات الكمال في اسم الله وصفه دون نحو الرحمن صلاهم
 احكم باختصاص هذا الاستحاج بالاول فيهما على هذه التفرقة
 الوضعية كما **قوله** يدل على هذه الصفات الى كمال الوضعية كما
 مر **قوله** يلزم ان يعلم صفة الظلم آية في انهم اشتهاه فيكون
 بصفة الظلم مطلقا كما اشتهاه ذات الله بصفات الكمال
 فالقياس غير صحيح فاما قوله قال انما اشتهاه كانه قد اشتهاه كانه
 غير لازم لكن الظاهر كما قبل للمانع **قوله** احمدية كانه لا

قابوس

جملة فعلية قبل ذلك لأن المحرر المصادق في مصدره المتعلق بها
 الشايع في بيان النسب المتعلقة بموثر فعل مح أن
 المصدر كما يمكن استعماله منصوبا بفعل مضرة **قوله** لأن
 الدال على ما قبل العدول وإنما دل العدول على استمرار
 الدوام حيث أنه لما ترك الفعلية المعينة للتحديد فمهم ذلك
 ظاهر لأن المقصود هو ثبوت كسند السند اليه شرط الدوام
 وهو استمرار قوله وكسمة بانضمام العدول فالن كسمة
 بنفسها تدل على الثبوت لا بشرط التجدد ولا بشرط عدله والعدول
 على قيد التجدد قرينة ظاهرة على أنه اريد تجدد ذلك الثبوت لمطلق
 عن التجدد والثبوت مجرد عن التجدد وهو المستمر فانهم **قوله** و
 يمكن أن يكون في توجيه كسمة كسمة الدوام والتوحيش بين
 كلامي المصدر والشيخ **قوله** فالشيخ نفع الدلالة اللفظية هذا وجه التوحيش
 بين كلام القدم وكلام الشيخ وأما توجيه كلام الشرح في قوله
 عدل عن الفعلية في كسمة الدلالة إلى كسمة كسمة الدالة عقل على
 الدوام والقبيل أو يوحى لا منافاة بين كسمة كسمة الدالة على الدوام
 وكسمة العدول أي في علمه فنفس القول به لانه كسمة يصح أن يقال
 عدل عن الفعلية إليها كسمة نفس العدول على الدوام قوله كعدول
 عن الفعلية مثلاً إليها ومنه تأمل لانه قد مر أنها أنهم قد يجعلون
 اختصار الفعلية مقتضيا لا يردوا الفرافة ورافة أن الفرافة

مجرد

فعلية

فعلية تعديراً فالرافة إنما عدل إليها لفعلية فكيف يصح أن لا
 داعي للدوام كعدول مثلاً يصح افتادها التجدد اللهم إلا أن
 يرتكبوها على بعض الدوام فيقتضيه المقام التقدير بالاسم المحكي
 كذا في أقواله فيكون بين العدول في الصورة العقلية في الفرافة
 وبين العدول عن الفعلية في كسمة التي جزاء الفرافة وكسمة الثانية
 واعياناً للدوام لا يستلزم كسمة أو اليفة واعياناً اليفة **قوله**
 اللهم إلا أن يكون قيل من الفوق مناف لما سبق من نص حكيم
 أقول كسمة كسمة التي جزاء فعلية كالفعلية المحضية في مجرد افتاد
 التجدد لا ينافي صحة الفوق بينهما بأن كسمة في خصوص الدوام
 عند وجود الدوام والى الثانية لا يقبل ذلك هذا ظاهر **قوله** و
 كما وجه أن يكون بين الفعلية وكسمة التي جزاء فعلية أنه لا يخل
 فيما إذا كان السند اللفظي الواقعة جزاء كسمة اللفظي أي بخو
 قام فإن النسبة لا صيرت في نسبة اليفة الحقيقية فيحكم الفعلية يكون
 نسبة القيام لا زرع على التجدد وتحكم كسمة يكون نسبة اليفة الدوام
 وهما متقابلان قيل في الجواب لا يلزم من تحقق الداليتين ثبوت
 مدلوليهما ولا تناقض بين الداليتين وانت خبير بأن كسمة الكلام
 والآلة المتناقضين كسمة تجدد أو لا تعطل الذي يشهد به السامع
 هو أن المفوض للمفسر ليس عين المنسوب بل خبره بل إنما
 منسوب إليه مضمون جملة الفعلية وهو القيام في الزمان الماضي لا مجرد

في الحقيقة

۱۱۱

وان كان آثم لكنه اركفت شهرة واستقره في العقول فونه
ما يدل على ان اتمام العارضة بحدو تحفاته فان اثنان في ظاهرا
لا في توضيح الواضحات **فصل** كون البلاغة مبدأ في قولنا
وقد يجب عنه محصل احجاب الاول ان اتمام العارضة
في هذا المقام راجح ما يرجح كون البلاغة اه فلا يعارضه
في اتمام الذاتية المخرج وحاصل احجاب الثاني ان افاضات اوجها
نفاية من عرت انظرها لكن منها ما يوجب تقديم المحمود هو العمل بما هو
المصل اه وانت خير بان الثاني لا يصلح توجيها لكلام السراج
وقد كانت شبهة عليه فبتر **فصل** في بيان اول من قيل له انه لا
يجمع اوجدها **فصل** لا تصور حقيقة غير الحاطة اي غير
مطلوب الحاطة لا يمكن تحقيق فرد منها ومن الحاطة راجحة
فصل كما ذكرنا في حاشية السراج وهو ان يجعل تصور العبارة
غير الحاطة متنا لا لا تصور العبارة وعدم كمالها في افادة
الحاطة مباينة في تصور بعضها تنزيلا للتناقض منزلة لعدم
اوان يجعل كالمعن متعلقة بالعبارة لا لا تصور هذا كما
حاشية السراج ولا يعبدان يدعي في مثل هذا المقام ان اللفظ
الأكبر ينفذ في المفرد والكلي لا في التثنية اياها حاطة للعبارة
بها ولو على طريق العموم وان حال **فصل** وانما يعيد بها بل لا
نكتة في حلية الكتاب المحتملة وان كان تصور العبارة وقها

حقيقة على جميع التقادير ان في معنى كل واحد من التفسيرات التي هي المقرب
حيث لو كان لم يرد في تصور العبارة غير ان ما في التفسيرية عدم التعرض للمع
اصلا فانما هو المحيطة بالاول مع كونه ظاهر اللفظ ووجه نظره واولية المذكور
جدا بطلت كما ذكره في حاشية الشرح **قوله** قد توجه التعليل غاية توجيه
هذا الكلام ان في التعرض للمعنى بما ذكره الكل اجالا او بذكر البعض تفصيلا
ولا يمكن ان يكون غير ممكن ولا لم يتعرض للمعنى وانما هو في الاول
انعام التعرض والمصدر المتعارفين للعلوم وذكر ان انعام في فترة المنعم به
اصلا فالاول ما قيل ينبغي ان يصار الى توجيه تركه في الذي يحتاج على
النسبة في تركه هو ان لا يكون التعليل بمعنى قوله ولا يتوجه اختصاصه
انما هو ان لا يكون له اطلاقا لا خدشة فيه **قوله** وليس في ذلك ما اوله ان
الترديد في صائر لحوار التعرض للبحث اجالا الا ان في تعليمه واما
في ذكر البعض تفصيلا بل في الاول يتوجه ان اختصاصه واما ثانيا فلان
التعليل اذا كان مختصا بالشرح الذي لم يعلم سبب ترك التعرض
الكل اجالا فلم يتبع التعريض اقول وقد عرفت مما قد تناه ما في توجيه
المعام واما اخذ المذكور كما جعل كل من التعليلين تعليل لخر من
كيفية المسجع جعل واحد منهما التوجيه او الاحادة الكلام في قول الشرح
لأن يتوهم **قوله** وهو كونه في ابتداء عرضنا للمفهوم هذا معناه العرف
وقوله اي يتوهم ان ابتداء معناه العرفي وقوله كما عطف مقسوم على
التوقف والمقصود التنبه على ان التسمية على طريق النقل دون الاركان
التوقي

قوله لان البنية انما يحصل بل حفظ كونه خاصا بعد العام ومعلوم انما عليه
ان العطف يدل على المعايير بين المعطوفين فاذا عطف الخاص على
العام دل على ان الخاص قد بلغ في الشرح والكمال على انه يخرج من احوال
تحتية وقد نوهنا آخر كما قال التعرض حافظا على الصلوات والصلوة
المعطوف لولا العطف او لم يكن خاصا بعد عام لا اول على هذا الوجه **قوله**
فلما قيل انما امره بالمثل لان براعة استدلال لا يحتاج الى العطف
اصلا وكما في المعطوفات خاصا والمعطوف عليه عام واصحاب البنية لا يملك
لا يتوقف على انضمام البراعة اليه هذا ما فعل منه ووجه التام ان اقول قد عرفت
تفاوت وجهه انما يشبه ان البنية على فضيلة من البيان منوط بعطف
الخاص على العام وان رعاية البراعة من غير مجرد ذكر الخاص في جميع القلتين
يتفرع على مجموع احوال الاول على الاول ان في الثاني فلو جعل
المعطوف هو مجموع العطف على العام وما اقتضته من ذكر الخاص عطف اطلاقا
في هذا على رعاية البراعة ثم جعل الجميع تعليل للمجموع كان توجيهها
لا خبا على تعليل الاول التعليل الذي مستقل لكونه تعليل للمجموع
قوله لا يبرح ولا ما فعل لا استدرك ان يكون في قوله اول استدل
على ما يتبين في فعل واحد بهما من جهة اخرى فمنا واعلم انه في بين
تعليل المجموع بالمجموع على التوزيع كماله وبين تعليل الجزء الثاني
عطف الخاص على العام بالمجموع كما ذكره المحقق آخر ان عدم مدنية
العطف المذكور في البراعة لا يقع في الاول وهو شرط ويتفرع في الثاني حيث

التي

التقوى

لهتم في

لا حسن تحليل المجمع من السبل احدىها وادخل فيه بوجه واحد من وجهين
 اشتبه على بعض من الفضلاء وكان له ما يتم يقول المحسن فليسا لعلنا
قول وقد تولى ما حفظه عموم كما يورث القاطن في بعض احواله
 التخييم والتعطيم والتعيم المستفاد من كناية الموصولة وفيه نظر لان
 الموصول المبين بالبيان بل بالخاص كمال لا يعيد العموم واما التخييم
 والتعيم فاما يعيد بها لانها لو لم لا العموم كذا انما قلت عدم كفاية
 العموم مستلزم ان اردوا العموم بالنسبة الى البيان وغيره فليس القابل فيه
 بل في عموم الموصول القياسي لا سائر احوال البيان ومن ان اردوا
 العموم بالقياسي لا سائر احوال البيان وذلك ان بيان الموصول
 العام الخاص بخبره غير متناول سوى هذا الخاص لا غير شمولي اوداد
 هذا خاص فبذلك **قول** كونه في اوداد فني بانه لئلا المعاني خيرة في اوداد
 قال الشيخ انما اقبل اوداد لم يرد بالاقبال من اوداد فني معناه اوداد
 بل انما الكثرة من اقبال اوداد وانما تجسمت منها وليس افعال من احد
 المضامين ان كانت اذ كونه من اوداد ووجه الوجه ان على اثار اليه
 الشئ تضمن المجاز بانه يمتنع لا يمتنعها المجاز المصنف في الغوى
 لا على حذف المضاف الذي هو مجاز في اوداد كذا في المحسن لان الفضل
 يمتنع المصنوع او افعال مجاز في الغوى **قول** وكذا ان لا يمتنع كلام
 يتجزأ افعالا الى التجزؤ الغوى في فضل ولا العقل افعالا لا يمتنع
 الخطاب **قول** فاما في بعضا تبين لما يوجب وشارة لان اوداد

يتمتع بغيره

الغوى الذي في اوداد

حرم

خبره عن كماله الفاضلة والبلغة كما فيهم ذلك فافهم ما قيل ان
 ذلك لا يظهر من جميع القرآن سيما المثل بها فخصه على ارض
 لا يعلم تأويلها الا الله **قول** وقد كون الفضل بمعنى المصنوع على
 كونه بمعنى القابل من ان يكون الخطاب ضيقا ليس في قوله كونه فاقا
 بين سخن والباطل **قول** فالظن ان اصله ان يهتدي قلبك
 الهرة الثانية بنجس حركة ما قبلها واما على تقدير كونه اتصالا
 نفس قلبك انما الهرة لغرب المحجوج ثم قلبت الهرة انما الفاضلة ما قبلها
قول حج صعب ما يكتسب من جمع منه انه ياتي في ظاهر افعالها انما هو شرح
 قول لا عشت ان محلا وان محلا وان في افعاله مضمونا محلا وان
 السفر حج سائر كصير صاحب فبذلك **قول** فالأطهار جمع طاهر
 شرط محذوف كما اذا عرف ان فاعلا لا يجمع على افعال طاهرة لا
 يكتم جميع طاهر بل جميع طاهر كفعال افعال **قول** فانه لا يشي ولا يجمع
 ولا يؤنق قيل لان صورة افعاله مع حركاتها الفعالات فبذلك
 ما في افعال التفضيل وكونه في كماله على فعل من افعاله على صورة
 افعاله **قول** وقال اشاعر الا بك التامعي هو اخرنا قول لغوي محمود
 بالصدق اقول انما هو وقد طفت مجامع الرطبات الزنة كونه انذر
 وان اردم الرطبات جمع كذا في الهند **قول** فاذا اردت جمع من محقق
 على اخبار جمع التكثير **قول** معناه هما لكن من معناه ان معنى في الدنيا
 شئ فكذا انفيه جزم بوضع اخر او بجمله لازما لوقوع شئ في الدنيا وماذا

جعل وجود لازم بمنزلة وجود المعلوم في محله ومع فاما المقصود
 أما بيان انباء آثار في الجملة فنوال انما المبدأ وعلا مائة كثر
 من كسبية وانجزوا حمل بينهما فاصون الاسم بمنزلة وجود الامر في الجملة
 انما انما المبدأ وكذا عد مات الشريعة مستعدة من جملة الشريعة
 القاء وانجزوا مكرزوم القاء وانما في الجملة كذا في قوله يستظهر
 حيث لم يتبرض بيان معنى المضاف والمضاف اليه الموطوع على بيان
 المعنى الإضافي وقيل بجهلهم في انهم لا يحمل على العلمية لم يكن
 في المعاني والبيان وجه فان الفرق والنحو فيها انهم علم البلاغة
 باعتبار المعنى انما يصل الى اضافة البير العلم الا ان يلزم كونه البلاغة
 علما للعلمين حاصل ان البلاغة مستقلة في المعنى العلم اي للعلمين
 واطافة العلم اليقيني من قبيل اضافة العلم الى انما هو نحو العلم في علم
 البلاغة في مستعمل في المعنى الإضافي وكون العلم انما المستعمل في
 المعنى العلم هو البلاغة ومع ينسب المحذور ان ويظهر انما هو ما في
 سلم ان البلاغة علم للعلمين كعلم البلاغة لكن لا يخفى انه اذا
 استعمل علم البلاغة علما لا يلاحظ علمية البلاغة في ما لا كان باقيا
 على حالها كعلم البلاغة لا يخلو علمية علم البلاغة في مجموع فاعلم ان
 للواقع ويتم في هبة رمضان في العلم الى المضاف محذوف لا محذور
 والعطف على خبر العلم انما هو علم في التقدير ويكنه خبره انما هو كونه
 وجهه في شهور بالآلة ازالة من استبعاد حيث كان المقارن في حذف

للعلمين

المعنى

المضاف اقامة المضاف اليه متاه واهوا به ابراهيم نحو كل القوة
 في قوله في منفع بعض الاشكال وهو العطف على خبر الكلمة وفي
 رجع الصبر اليه اللهم ان يستر وجهه لا علم البلاغة ويكنه انما في
 باعتبار المضاف اليه مكنون المعنى وعلم توابع علم البلاغة في علم فيه
 قوله في منفع اما العطف فلا ينع عطف على العلم وانما رجع الصبر
 فالعلم ايضا وقدر الكلام كذا في قوله وقدرت انما في قوله
 في قوله في منفع انما في قوله في منفع العلم علم في قوله في منفع العلم علم
 او ارض لفرق الفرق في ذلك بين العلمين فان ما يعلم في علم الكلام
 من كونه كالمقران معجزا كالمبدأ ليس الا على سبيل التسليم ولا مجال
 دون التحقيق التفصيل كيف لا يعلم منه وجه بلاغته في تلك
 بها هو حقيقة انما ما يذكر في الكلام من كونه القرآن مخراجه على طائفة
 البلاغة مقدسة مأخوذة من علم البلاغة مستقلة في الكلام على حقيقة
 التسليم انما يعلم تحقيقها في علم البلاغة ولا ينافي بناء الكلام على هذا
 اليقينية فان المبادئ اليقينية يعلم بانها مأخوذة من علم آخر
 مبرهن عليها بانها في منفع ما يذكر في وجه التامل ان هذا
 اليقينية حاصل من علم الكلام ايضا بمقتضى ما يذكر فيها لان بناء
 هذا العلم انما هو على اليقينية واما اجواب خبر هذا بان اليقينية ليس في
 مرتبة اليقينية انما حاصل العلمين وقدر انما في قوله في منفع العلم علم
 حريص اليقينية وحصل في الخبر التحصيل في قوله واجعلت قوله كونه

البلاغة

علم

قوله يعني ذكرناه أو لا نذكره على تقدير أن يحتمل قول المكون متعلقاً بجزء
 الوصلية متعلقاً بقوله يعرف وكان اختياره في ذلك أو لا يكون في الخبر
 والتخصيص من المعرفة فيمكنه الخبر إلى المعرفة المعلنة بكونه إلى
 معرفة كونه في اطلاع مراتب المعرفة ولا يخفى أن كونها في اطلاع مراتبها
 لا يعرف تعقبا إلا من علم بالاعتناء بالمعرفة مسببة عن تلك المعرفة لا يكون
 للآفة وإنما يستدل بالكون في اطلاع مراتبها ما يذكر في علم الكلام إلى
 أصل الفصحى أن العرب لم يسموا كذا ثم وعلموا كذا ثم عرفوا كذا ثم
 سورة مكنون في تلك الطبقة من المعرفة حتى اختاروا المقارعة بمقدارها ليس
 على المعارضة بجهوف من قبل الاستدلال بالعلو على معرفة
 هو كما ترى لا يفيد النفس **قوله** استعار بالكتابة هذا على رأي **قوله**
 ذكره في الفصحى من أوجهين إلى الوجهين الأول الوجه هو قول فان حصل
 فان حصل الطريق على طريق كذا بهام كان الوجه هو قول فان حصل
 على العقدا لمعين كان الوجه هو الثاني **قوله** وثبات استعار
 تخيلية أي اثبات الوجه للأخبار تخيلية فان قلت قد خروا
 بان التخيلية قرينة المكنية معلوم ان لازم كذا كالموجوب بل
 الحسن والقبح لا يدل على التسمية المصرفة النفس بالاختصاص
 كالصورة بحسب فقلت المقام أقوى مرتبة بالوجه الوجه **قوله** يوجب
 على أن الترشيع قبل ما ترجمه في الشيء الأول **قوله** فقلت قد خروا
 حاصله أن الترشيع مطلق لا يختص بما يقرب لفظ التسمية ولا بالاستعارة

الم

التسمية على التسمية بل قد يعجز عن غير استعاره ولو كان كذا في الجواب
 وإذا كان في الاستعارة فلا يلزم ان يعرف لفظ التسمية قبل
 في التحول إلى المقدمات وأنه مخصصة حينها فقل في الجواب أن الترشيع
 المذكور يحتمل ان يكون ترشيحاً للمكنية والتخليصية فيه فهو جواب
 باختياره لا ترشيحاً الترشيع المكنون **قوله** السؤال **قوله** امرين نحو ما في
 يوم القيمة ترشيحاً للوجوب أو كرسول في اليد يعني الترشيع مرابطاً للاح
 السبب **قوله** مع أنه لا ترشيحاً فضلاً عن حصوله في الشخص
 الترشيع إنما يكون في استعاره التسمية على التسمية غير ثم وقوله ما
 ذكره في العود ما ذكره في الشيء الأول مع قوله الترشيع إنما يقرب لفظ
 التسمية فيما إذا كان في الكلام التسمية ذكره في التسمية به حيث لا ينقص التسمية
 قيل والظاهر أنه قصد أنه ليس في صورة المكنية ترشيحاً في الكلام بل في
 النفس **قوله** فانما هو الترشيع الذي هو الاستعارة لا مطلقاً
 قل لو قال فاما هو الترشيع الذي في التسمية المكان **قوله** حيث
 يتناول صورة التسمية الصريح أيضاً كما أنه من كل الاستعارات مطابقة
 أي في النفس يومئذ لا يدب عليك ذلك استعاراً وإذا كان في
 النفس فكل يوم ما عليه عليه ما يصح لو قد مضى وانما في قول أي
 يوم النفس أو في الثاني أي في يوم ولا يصح هو الثاني كما في الأول في
 التكرار **قوله** وما هو من الجاهل به المخرج في الصنيع المخرج العلم
 الرجل بالخلق قال الله تعالى رجلاً بالخير بين صار رجلاً لا يؤمن حقيقة

امره وانه احدية المخرج بالشيء **قوله** اي قضية كلية يعني اطلاق الحكم
 واراد بالقضية اطلاق الاسم بخلاف الكل وهذا احد اطلاقاته
 الحكم وقد يطلق على التصديق وهو كالتصريح والانتزاع وقد يطلق
 متعلق وهو التوقيع والالتزام وقد يطلق على النسبة المحكية وقد
 يطلق على المحمول **قوله** اصل ينطبق على فروع مستنبطه من
 الفروع من اصلها ليست تعرفها ومعرفة ان يجعل اصل كل فرع
 سهلة الحصول فينتج فرعاً وهذا ما عرفت **قوله** حذف المضان
 وهو الحكم **قوله** والمضان اليه هو الموضع واليه على ان الحكم
 من بين التقديرين مع انه خلاف الظاهر ما وقع تنبيه التعريف على
 قوله ليتعرف الحكم هناك ان ضمير الحكم ما راجع لا خبريات فكل
 خبريات على الفروع لا على افراد الموضوع لم يكن الحكم الفروع
 معنى وبعد جعل خبريات على خبريات الموضوع لا بد من تقرير الحكم
 لان النظمان القضية الكلية بالمعنى المراد كليات الحكم
 خبريات الموضوع لا على خبر خبريات الموضوع وبهذا ظهر ان
 ما قيل ان السامع اطلاق خبريات على افراد الموضوع الكلية
 على القضايا التي هي القضية بكل السامع اطلاق الفروع عليها
 فان جعل خبريات على افراد الموضوع لا حذف مضان ومضات
 اليه على الحكم خبريات موضوعها وان جعل على الفروع خبريات
 على وجه التسمية فلا حاجة الى ارتكاب حذف وانتهى كما عرفت

الافتاء

الافتاء وان الفروع بالقضايا **قوله** اي قضية المنهج تحت
 الكلية وبما يجزئها النتائج الكاملة من ضمن صفى سلة الحصول
 على القاعدة الكلية وان لها الحكم كما هي التوقيع والالتزام وان
 الحصول على القاعدة مع الصفوى المنضمة اليها ليس الا التوقيع
 والالتزام مع ضرورة ان الطرفين والنسبة كانت امور معلومة
 وقت التوقيع بالمطالعة ما سبق على التفرقة استدلال دفعه انه
 يتوقف احكام الفروع على القاعدة فمعرفة كل فرع ذلك على
 من ساد ما مضى اليه وانما وان جعل الحكم على المحمول لا يصح
 وذلك لا طلاق من مروزا فيصير لتعليم انه المراد المحمول من خبريات
 على الموضوعات او انتزاع عنها وان نفس المحمول لا يستفاد من
 التجربة والتدليل وهذا ظن فكل ما به يحمل على الثبوت فينتج
 او لا او **قوله** ولا يصح من مشرب من حيث ان ارجاع الصغير
 الى المخدوف خلاف الظاهر ان الصغير لا يتلوه يعود الى امر الحكم
 فيتم ترتب او قيل من حيث لزوم حذف الفاعل من حيث انه
 لا فائدة في وصف الموضوع بانه صادر عن افراد هذا ان
 جميع الكليات وكلها بما قاله ان اما اول فانه لا بأس بحذف
 الفاعل لمضان فاما المضان اليه فاعاد اما الثاني فلا
 المراد صدور موضوعه من موضوع على جميع خبريات ومحصله
 ان يكون الحكم على كل افراد الموضوع لا على بعضها وهذا غير لازم

بالحقيقة

تغير

من ظلم

القول

في كل ما يخص القضايا بالجزئية الزمنية **قوله** لا ينبغي ان كل شيء
 مثال توضيح الكلام في هذا المقام ان المستفيضة ضاعفوا الى ان العبرة
 في انبساط الحيات بعضها لا بعض والصدق بالفعل كما هو الملائم
 للثبوت على الشيخ في صدق العنوان وهو الصدق بالاكال كما هو
 المناس للعارف على ان كل شيء في العموم المطلق لا موصية كونه
 عامة وسالفة جزئية وعلية في الموصية كلية وعلية جزئية
 ضرورية واذا تم هذا المقصود المحل في ان العموم انما يتقدم على
 الطرية الثانية فيكون مفاد النسبة ان كل شيء بالامكان مثال
 بالامكان وليس بعض ما يمكن ان يكونه لا يسبق به بالضرورة
 الاول المتعارف عند المتأخرين حتى يكون مفاد ان كل شيء
 بالفعل مثال بالفعل وبعض لا يسبق به انما فانه ان ابرز في
 كل من ان هذا المثال المذكور للثبات فقط بمعنى ان لا يذكر
 للثبات ابدأ ولا يضاف فقط بمعنى ان لا يذكر لغير ايضاح اصلا
 كانت النسبة بينهما التباين الكلي هذا مع انهم كونه ما يذكر للثبات
 تارة ولا يضاف اخرى فارجوا ان يتبين وهو كما ترى فان ابرز فيها
 الذكر للثبات في الجملة وان ذكر لغيرها اوفى موضع آخر ولا يضاف
 في الجملة ذكره كانت النسبة بين العموم جزئية وعلية الجزئين يطل
 الحكم بالعموم مطلقا فتا الكلام على طرية العدم **قوله** فانهم يجوز
 كلا الوجهين لا لولا فعل ولا لولا مضاف **قوله** وانما الذي يكون

ما هو بالفعل

العدل

العدل ضروري او قولهم لا لولا **قوله** طرية اعتبار قضيتين
 بان يراد من منقضيتين من المنح اي لم انقرافا منكضيا او
 لم منكضيا مقصرا او الوجه الاول المستعمل على الوجهين في بيان
 في المجموع لا جمع بين الحقيقة والمجاز فلا تعقل **قوله** او جعل ان الوجهين
 اي لم منكضيا وظاهرة الشئ انه اضارته المنح **قوله** وانما
 من اول فموان العدل في ضرورة في عبارة المصنف **قوله** اي على حال
 اي لم انقرافا لكونه مجتمعا فيكمه جدا مصدر الجمع الفاعل مجازا
 لغويا وضد المضاف اليه محتمل اي ذا جود ويجوز حمل جمدا على
 معناه المصدر ومع الجمالية وكبير التجزؤ عقليا وهو المنح كما
 لا شرة اليه قول المحقق انه انما قيل واذا باروع الوجهين كما
 قد انقراى على تلك التقصير جدا على ما يحسن فقط عند قول المصنف
 ان المنح في احتضار لفظا قويا **قوله** ورتبا يقص منه كان يقول بفتح
 في العبارة ق بانه لم يقصر على اعتبار مع ان هذا هو المقصود لوانه
 يمكن استفاضة هذا المعنى على هذا التقدير وجهين احدهما انه ربما يقع
 من غير العبارة هذا المعنى وثانيها ان المنح لا لولا واجد وانما
 والمجوز فانه اذا انقرا التقصير في التحقيق حال الحكم في التحقيق
 انقرا التقصير في الحكم والتحقيق فمذبة فتقوله فمذبة كونه التقصير في
 حال كونه متفيا فتقوله فيحصل المقص اي عدم التقصير في الحكم فتقوله
 على الوجهين كذا اعيد القول ان تقرير السؤال انه اذا كان جمدا

المقصر

يعتبر

حالا كان المنع لم اقتصر حال كونه مجتهدا على ما سبق المقصود من العلم
 التفسير المنع فياد او تقرر بحجابه اما قولنا انه فيهم عدم التفسير
 حال ارجحنا ان عدم التفسير في ارجحنا وكذا اذا قلت لم اقتصر
 حال المشيئة تبادر مرار التفسير المنع في المشيئة واما ثانيا فقولنا
 الطرف متعلق بكلام التفسير واحمد على السامع والمقتصر المنع في
 حقيقة يحصل المقصود على التفسيرين لكنه سلك اول عدم التفسير في
 اجمود على الثاني عدم التفسير في التحقيق ولا يخفى سلامة هذا
 التوجيه عما يلزم ان الكتاب مرقع بوجوب السامع في حينه تقرر اولاً
قوله او يكون نصبا على نزع انما مضى عطف على قوله وكما جردنا
 نصبا هو في هذا التوجيه مناقشة قال حذف حرف الجر خرج ان
 وان قياسه في مخرجها مقصور على مورد السامع من الوجه
 اي لم اقتصر في ارجحنا وهذا هو عين المقصود من قوله **قوله** اي
 لم اترك جردنا هذا التفسير للتجوز واما تفسير التضمن فان قوله
 تاركنا الجرد ويجعل كونه بياناً لما حصل المنع على التفسيرين كما في الجرد
 بعد ذلك قد اورد قيل ان اسم انا اختارنا اختارنا اليه المنع
 اذ مضى جردنا في جرد المنع فيفيد العموم اي لم امتنع شيئا من
 لا جردنا مع انما الموانع للاستعمال المشهور من التقدمة على
 المفعولين قلت لا يخفى انه على تقدير ارادة معنى التارك انما مضى
 جردنا في المنع وفيه العموم فهذا الوجه انما يخرج مخارطة على

من النوع جرد التفسير على ارادة التارك في تقرر **قوله** ولا يكون في الكلام
 اي حذف المفعول الاول لازم على تقدير جعل التارك في المنع
قوله يحيل تضمن من المنع والتجوز بالاولى اما الثاني فقولنا
 تاركنا بالان يكون في ذكره محصل المنع وهو انه لا يكون في جهة الكلام
 الثاني في الظهور انه وان كان الاول كاترا فيزيد **قوله** ولا يقتضيه
 بكاف الخطاب لا محذور بل في كل من يصلح للخطاب كاقبل في نحو
 ولو ترى اذ وقف على **قوله** اي انما ترتيبه بما ذكره حال كونه
 اضافة الظاهر اذ حال الترتيب اضافة الى مضافات في كتاب
 جاز لغوي لازم كذا في قوله انما نصير المنع بهذا المضاف
 بل وقيل بجرد المضاف اي حال كونه ترتيب في الاضافة لا المصداق
 يصح في كذا السامع **قوله** ولك ان يجعل العامل في شجرة
 الكلام من معنى التفسير كما مع قطع النظر عن اي المفسرة ويقم ما في
 اي حاشية لا ذلك مع ذلك **قوله** ثم الظاهر ان اول اي انصب على
 المصدية **قوله** والثالث هو كون العامل في الحال في الكلام
قوله اللهم الا ان يكتبه باسحار الكلام بمعنى الفعل فيكون
 العامل هو فعل الاضافة والتفسير لكن لا محذور في موهبة جردنا
 بل محذور في شجرة الكلام **قوله** كما فعل في سبويه ناس المصداق
 الظاهر في كونه ما كغيره في جرد الفعل اقول هو قائل في القاري
 فان الظاهر في انما تقتضيه التعلق بالفعل بخلاف المصداق في الجرد

لا طريق الى الجبر **قول** ان صاحب المصدر لا يوجب الجبر ايضا **مقدور**
 كالتسمية بمعنى الفعل والفعل في نفسه يصور كانه ماضيا المصدر
 احداث اي الصوت اعلى ما تام به ذلك المصدر وقد اقترن الجملته
 ما جعل على ان المصدر واحداث اي احتمال الماضية ولفظ يرت
 في هذا المثال فالجميع كالفعل والفعل كذا الفعل منه **قول**
 واما على الثاني وهو ان يكون العامل ماضيا اي المقتدر **قول** ترجيح
 اي اللقب والنسبة الى المرتبة بالترتيب بالانضال الى سبب
 اتصال الاول والآخرين بالثاني في مرتبة اولين فقد راعى هذا ترتيب
 تعلق الثاني بالاول كذا الفيد واول قول قوله يستبين فيهم اذ
 هذه المراتب كما على احتمال الثاني ثم قال المصنف ام ظلم
 في قوله ان لا ترى ان هذا انما يتصور بان يكون طلبا معقولاً
 تقريباً ووجه الترجيح عطف في ذلك من شدة كماله ووجه هذا
 الاحتمال وانما اتصال الاول فان عطف استنباطاً على تقريباً الى
 هو على الترتيب لا يقتضي استنباطاً كالمائة في العلية والتحقيق ان بناء
 هذين الرأسمالين على تقديم اعتبار العطف على التعليل **مقدور**
 مستنباطاً على تقريباً وكذا المبالغ على رتبة على الثانيان بالاولين
 على سبيل التوزيع كذا الاول والثاني في الثاني ولو اوجبه تقليل
 الجميع بالجميع **مقدور** وان اعتبار التوزيع كان وجهاً آخر فاقبل
قول وان يجعله على الاول فمذهب وجهه **قول** ولو اعتبر الجميع

لا يتبعه

حيث الجميع كاجابني الدليل والموصفات المحتملات **قول** كذا
 قدر ومثل ذلك **قول** والفضل المستقيم اي اللقب والنسبة الى المرتبة
قول كما ان القصور المتأخرين الوجه الخامس هو تعلقها بالاول
 والقصور منه حيث ان الثاني يمتنع من غير تقليل مع كونه فاصلة
 اجنبية بين العلة والمعلول ولو قيل ان الوجه الثاني حسن
 العقل لم يعد كذا الفيد **قول** لما فيه من خفاء وكذا احتياج الى اعتبار
 ما يقتضيه لم المبالغ من معنى الترك **قول** لكن الكلام خالياً عن ذلك
 المغة وهو ان ترك المبالغة ليس على معنى لم المبالغ **قول** على
 من يجوز وقوعه في آخر الكلام والنتيجة في المرتبة في تفويض
 على الله **قول** لم لا يجوز ان يكون الثاني فانه فيهم احتمال
 اجل الجبرية في ان السبع وان لم لا يجوز ان يكون هو
 حسي لان التوكل **قول** متعلق خبراً انما لان خبراً
 مقول في حقه فم كوكيل متعقبة **قول** ولو كان المعطوف عليه
 حسي لا يلزم عطف لان على اخبار منع لزوم وسنه اعلان
 احد هاهنا ما دام ان كوكيل يتاويل المفرد وان في الجبريين
 جلبة خبرية بل مفرد فاللازم لو كان هو عطف لان على المفرد لا على
 الاخبار لا على تقدير حسي بحسب حسي لا يلزم عطف الجملته
 المفرد لا تقول بجزء عطف الجملته على المفرد لكن تحتها والمفرد
 حيث كان الجملته من اجواب **قول** فكيف يقول المفرد المعطوف عليه

بالجملة والخاص ان اللازم هو عطف ان شاء الله تعالى على الجملة لا على الخاص
 كما بينهما **قوله** ويمكن ان يتوصل لا لقوله بل للترادف **قوله** ولم يخط
 على الحال ان لا يخط لم لا يجوز ان يكون المعطوف عليه انما اسأل الله له
قوله وان منع بان كانت انية لا يقع خبرها حقيقة والحال في المعنى
 كذا انما يرد في خبره ان يكون في صحة معطوف ان كانت انية على الحال في خبرها
 حالاً على التأويل كما يقع خبره كذا في صلافة في صيغة اسم ان يتل
 اية النجم البطل او السمر من اللباس على تقدير المعقول في قوله
 امتناع وقوع ان كانت انية حالاً هنا خاصة بيان المعطوف عليه
 هو اناسا **قوله** حاله فاعل تسمية ونعم التوكيد لا يصلح حاله
 بتقدير معقول ان حقه لعدم صحة الجملة ومنه انية كجاء اذا التأويل ان يخبر
 في ذلك بل يجوز تقديره بما لا يبل من خبر من مضمون الجملة وهو التوكيد
 والقول بغيره فيقول على ذي الحال فيقال انية حال كوكب سائر
 الله تعالى كذا متوكداً على مضمون اخرى اليه ويدفع بعض المحققين بطلان
 ذلك في ان كانت انية الواقعة خبراً او لا يخفى لظاهرها وبجملتها فالحق ان هذا
 هو امتناع حالاً وهو **قوله** وتصحيحاً لقوله معطوف ان شاء الله
 لا لقوله لا في خبره **قوله** وهو اصل في الجملة كما ان خبره قد لم لا يجوز
 ان يكون هو حصة خبر **قوله** ولا كنية التي خبر انية في قوله كوكب
 ان يتقدر المبتدأ في ضم التوكيد على تركه فيكون ضم التوكيد جملة خبرية
 وتبرز المنع الذي ان جملة كنية التي خبر انية حتمها ان يكون

ان شاء

ان شاء الله اذ الم تأول خبرها معقول تحت انما ان شاء الله تعالى
 قال في المخطول قد تروى كنية النفاة ان الجملة الواقعة خبراً لا يصلح ان
 يكون ان شاء الله لان خبره هو الذي يحتمل الصدق والكذب وكذا
 يجوز ان يكون ثابته المبتدأ ومن ان انية وان ثبوت انية في خبر
 وان فرغاً للثبوت المبتدأ الا انية تترفع على ثبوت لصفة ليس
 ثابتة في نفسه فلا تأنيلاً في خبره وجوابه ان خبر المبتدأ هو الذي يستند
 على المبتدأ لا ما يحتمل الصدق والكذب في الخبر اذ انما كوكب في الخبر المبتدأ
 وجوب ثبوت خبر المبتدأ انما يكون في خبر القضية لا مطلقاً في خبر المبتدأ
 لان كونه ثابتاً وانما خبره ان شاء الله تعالى الا انية ان الظاهر في خبر
 ان زيد في ذلك في هذا ومتى افعال وماه ثبوت كونه زيد عندك و
 بل زيد عندك وكنت زيداً عندك مع انه لا يحتمل الصدق في
 الكذب ليس من ثبات المبتدأ كذا قوله لا حرجاً بكم في قولك انما زيد
 فاضربه وزيد كان كذا ويخبرهم الرجل زيد على احد القولين ولا
 يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك مشعر انتم كلام انتم قلت في
 اندفاع من يراى بهذا الوجه نظراً ما اقول ان هذا مذهب من لا يلزم
 الجيب عن ايراد اسم اذ قد لا يقول هو بهذا المذهب بل في بيت
 اليه جمهور النفاة وكلامهم لا يصحوا في المناقشة فان للبحث في
 المحذور رجلاً لا يوافقوا وقد سارا الشريف المحقق في معنى ذلك
 اما تأنيلاً فان محمداً راى ما هو معطوف كلامه هو ان لا صاحب في

انشائية الواقعة في المبدأ لا تقدر القول بخلافه لا يجوز انشاؤه
 كقول المحققين بل كان كلفاً اية الا ان في المورد على الجواب ان
 انه لا يعطى ان كان اعتباراً من ان لا يوافق ان يحزنه ليعول
 عنه كما يشتمل على خلافه او كونه اخرى غير موجبة في ان لا يحظر
 ذلك في سائر الوجوه الدخول في سائر هذه القطع بل هو عطف
 ان كان على وجه ان المجيب على ما لا يلزم من هذا القول في كمال
 رحمة الله تحقيق كلام الشان لا سيما في انشائية ليس له
 جهة ثبوت السببية او في غير ذلك ان كان اسناداً الى
 فاعلم انه لا يصح حمل على ما عليه في صحة نسبة الى ما عليه الضمير
 صح نسبة الجميع لا يرد في غير تأويل القول كما صح في غيره فيقال ان اسناد
 الواقع بين اضراب وبابين زيد كما اسناد في غير ذلك الضمير سواء السواء
 هذا كذا في انشائية **قوله** وان انشائية اذا وقعت خارجاً فلا حاجة الى
 التأويل لا بقوله ولو كان المعطوف عليه سبباً لا يلزم عطف انشائية
 وان المجيب ان انشائية في خبر المبدأ فلا بد من التأويل واما حديث
 جواز عطف انشائية على اخبار فيقال في محل مراد جواز عطف كماله على سببها
 حيث وقصدت منه الله تعالى ما نقل عنه لا تحقيق وجه العطف لانه متحقق
 لكنه حق آخر او اخر او اخر وورد ذلك وان مقتضى ان لا يوافق
 لا التبيين والتحقيق **قوله** وهاهنا في انشائية وهاهنا في
 جميع ما اوردته على ما ذكر في العطف حيث لا يوافق ان لا يوافق ان لا يوافق

وهو قوله فلا بد من التأويل لا يجوز ان يكون عطفه في جواز انشائية
 مراد من الحاجة في مثل ذلك التأويل عند التمسك **قوله** وقد بينا وجهه
 انشائية قال هناك قد نقل عنه ان هذا التحقيق بوجه العطف
 وتبيين بطريق التكرار لا في اصل وهذا ان صح كان وجهه انشائية
 عنه اسناداً لا نظار كذا ياباه فوار في غير الشرح ثم عطف الجملة
 على المفرد وان صح باعتبار تضمنين المفرد بمعنى الفعل لكنه
 في الحقيقة مراد عطف انشائية على اخبار قال في توضيح النظم
 عنك **قوله** مراد انشائية التي تذكر ما في علم البديع لبعض المصنفين
 ولا شك ان هذا من انظار على ان هذا انشائية في غير علم
 البديع عند البعض وكذا عند البعض حيث نقل هذا عنهم
 فزروه واحتمال مخالفة المصنف لهذا البعض وهذا بعيد لا يصار
 اليه من غير دليل **قوله** بين المصنفين من التعريف الى الحق لم يقدار
قوله فيكون معنى الفرض الاول باعتبار كونه مشاركة في علم المعاني
 قيل المصنف اذا كان اشارة الى ما سبق بعنوان آخر يكون
 المراد منه مجموع العناوين استبان في حقه فلا يلزم قوله فيكون
 معنى الحق ان قول الله تعالى في علم المعاني لغوية يحمل ما في بحالة
قوله ان قول كناية المعنوية انما هو منزهة ولو كانت العبارة هكذا بمعنى
 علم المعاني على ما في بعض النسخ ففقط المناقشة **قوله** ان يكون
 حمل علم المعاني على كذا فيقال ان كان التعريف بعنوان انشائية في قول لم

يمكن تكرار القول تكرار الحال لا يندفع بحجوه اصطلاح التسمية الموصوفة
 من غير تغيير في المعنى المقصود بقوله كناية عن طينها وبيان كلاً
 منها طائفة من الشيء قد ثبت على كذا الشيء **قوله** حقيقة بوضعية
 أي اصطلاحية حيث يتحقق الوضع دائماً من باب اصطلاح كذا
 أفيد **قوله** ان لا يلتزم النقل إلى النقل من موصوفة بحيث لا
 لا نقل منه أصلاً كقولنا نقل عن الوصفية لك الكيفية **قوله** أو اعتباراً
 كون موصوفها أي أصل كطائفة وبجاء **قوله** ان المقيدة
 ان كانت في متعارف اللغة واللسان **قوله** واعتبار من التقديم
 فيها أي طائفة من المعاني أو كذا طائفة من العلم أي كذا
 الفاظ الكتاب **قوله** لصحة إطلاق الالترجيم كاسم كاسم
 كاسم أي اسم المقيدة فإن الوصف لا يصح إطلاقاً على سبيل الوصفية
 إلا إذا ثبت للشيء المعنى المشتق منه **قوله** فاطلاقها على طائفة
 المذكورة حقيقة لغوية فلا حاجة إلى اعتبار التجزؤ والنقل أصلاً
قوله باعتبار أنها أفراد في المحنوم قد تعرفت على ما هو
 العام سماً كان أو صفة على الفرد حيث عموماً أي اندراج تحت
 العام مجازاً وهو الذي ذكره مني عن هذه القاعدة **قوله** ولا
 كانت متعارف اللغة **قوله** واعتبار من التقديم في طائفة المذكورة
قوله يرتفع كاسم من كاسم **قوله** كذا في القارورة والمخارطة
 اسم لرجاء ليعرف فيها أن المخارطة أو البول والمخارطة كذا

حقيقة من حيث خصوصية
 على حدة خصوصية لا حيث
 اندراج تحت العام

العقول

العقول أو لا يتغير ويحكي العقل قال ابن الأثير سميت المخارطة لأنها
 تركت فاختبرت واختباراً بغير ريجان سميت بذلك المخارطة
قوله فاطلاقها على الطائفة من المعاني أو كذا طائفة **قوله** أما كونه حقيقة
 لغوية كما قرئ في نظائرها أو كذا طائفة ما أريد به وضع الواضع
 اللغات المعنى كذا ثم هذا صحيح لكنه خلاف الظاهر ان قوله لفظ
 انه لم يثبت خلاف اللفظ فان هذا التعيين من قبل بل اصطلاح
 والعرف قريب من المعنيين **قوله** أريد به المعنى المخصوص أي وضع
 أريد به اللغة واللسان فهذا هو الصحيح ضرورة ان الحقيقة لا يلزم
 ان تكون لغوية بل هي تصور ان كونه حقيقة اصطلاحية لا مدخل فيها
 إلا الوضع أريد به اصطلاح الوضع أهل اللغة **قوله** بل اللسان
 إنما هو وضع لها ما زاد مقدماً بحيث يكون سماً فاطلاقها
 طائفة كذا الفاظ أو المعاني لغوية أما مع الشبهة عند اصطلاح
 فيكون منقولاً اصطلاحياً أو بدوياً فيكون مجازاً صرفاً أو التقديرين
 يكون مأخوذة من مقتضى بحيث كما قال **قوله** فلا يكون فتح الدال
 في المقيدة لعدم مجيئ صيغة المفعول من الفعل اللاتزم **قوله** ولا يحتاج
 قطعاً الشرح بمختلفة بذكر الواو وذكرها في الثاني لا يجب في قوله
 فاطلاقها أو على أول حرف قوله كذا طائفة من الكتاب أو محله
 معطوفة على الجملة كذا أفيد **قوله** اصطلاح جديد كانه تعريض
 ما أراه من الشرح في حاشية الشرح من ان مقتضى الكتاب

اصطلاح جديد لا يوجد كلام القوم مع ان صاحب الكتاب قال في
 الغايين المقيدة اجماعا الى تحقيق كيمش من قدم بمقتضى تقدم
 لا اول كل شئ فقبل مقدرة العلم ومقدرة الكتاب في الدلائل خلف
 انتهى **قول** حمل المقيدة التي جعلها جزو من كذا لفظ لا محالة **قول** على
 العلم التي هي معان قطعا فلا يتصور كونها من اجزاء الكتاب **قول**
 فانما ان كونه الام بمقتضى البقاء انما هو صحيح لا بد لان لا تنفع وجدان
 المنفعة وهذا انما هو صفة للطالب لا لطائفة من الكلام ثم يصح ان
 يوحى الطالب المنفعة بها الى سببها او ان هذه الطائفة لها منفعة
 اي الصالح المنفعة لا طالب **قول** لا اول كونه الام بمقتضى البقاء و
 على الثاني كونه الام لا تنفع بمقتضى المنفعة **قول** على ما قيل كانه اشارة الى انه
 لم يرض بالاول بل اخر لان محي حرف بعضها بمقتضى بعض شئ
 مطرد بخلاف محي لا تنفع بمقتضى المنفعة فانه موقوف على التراجع
 العرب **قول** وما يترأى الى التوقف على الالفاظ وحرث ان الشروع
 يتوقف على المعاني وما يحصل من الالفاظ فانما هو كالمركب ان المعاني
 حوت باستفادة المعاني من الالفاظ لا من الالفاظ بغير تصور المعاني مع
 تخيل الالفاظ حتى انه لو اريد تصور المعاني لضررت تنفكا عن تخيل
 الالفاظ متعة ذلك **قول** لا يصدر احد على ان الالفاظ كيف
 احدها من المعاني ولا في الالفاظ ظاهرا ان الشروع يتوقف على
 احدها من متوقفة على اخرى **قول** والعموم مطلقا انهم سواها

اول

اولا فانه فائدة الحديث التوقف وانما ثانيا فانه لو سلم ان
 التوقف في المعاني بمعنى واحد فلا بد ان يشمل التعميم لا يدل
 على العموم المطلق الا ترى ان قولنا القابل ان يحصل من السبب
 سواء كان له انما لا يدل على كونه لا يحصل من مطلقا كقولنا
 يستلزم ان يكون مقدرة الكتاب في جعله في التوقف على الشروع
 وكما لا يتوقف على ذلك لكن هذا ما يستلزم مطلقا لا العموم المطلق
 وفيه ما في **قول** فالمراد بالتوقف في قوله ان كان توقف على
 او المراد ان يتوقف على معانيها فان قيل فليعلم ان كونه مقيدة
 وقد ذكرنا في آخر ان بينهما عموم من وجه فكيف التوفيق قلت ما ذكر
 هنا لا يستلزم العموم مطلقا حيثما فصلناه الفصل من هذا
 الكلام في قضية التوقف على ان يجوز ان يكون هذا المعنى لا يتلزم
 وذلك على جهة التحقيق فتدبر **قول** الدلالة على المعاني التي يتوقف
 عليه الشروع وهذا توقف حقيقة **قول** المذكور في تعريفها اي في قولنا
 مقدرة العلم لا يتوقف على الشروع في سائر ما يدل على مقدرة العلم
 بالمعنى المشهور والمراد بالمعاني التي يتوقف عليها الشروع حقيقة **قول**
 ولم يذكر شئ منه اي مما يدل على مقدرة العلم بالمعنى المشهور **قول**
 وانما اذا جعلت مقدرة الكتاب ليس هذا من بيان النسبة اذ
 قد بينت العموم ووجه بيان اجتماعها فائدة وان كان كل من
 فائدة فالمقصود هنا تحقيق ان شئ لا يخل هو حيلة مراد او اجتماع

البعض

او مواد لا تفرق قال ان كان ذلك في مواد افران كل من كان في العلم
 الا ان يصار الى مقدمة الكتاب شيئا مشتركا بين الكل والبعض
 فيكون مبراة في جميعها والكل مبراة في افران مقدمة الكتاب
 مقدمة العلم فيصير على البعض المقدمة وان كان الكل فاما يصير
 عليه مقدمة الكتاب ومن العلم **قوله** والشيء بين المقدمة بين التباين
 لان احدهما من ان كانا في موضوع واحد **قوله** الا ان يكون كتاب
 المذكور في قوله لم يورثك فان كان يكون النسبة بينهما في العموم وجه
 على تقدير ان لم يحمل الفاظها مقدمة العلم لكن بين النسبة بين الفاظها
 وبين مقدمة الكتاب فلا تركز في العبارة كما نقلت من **قوله** وكذا بين
 مقدمة العلم ومقدمة الكتاب في العموم وجه اجتماعها اذا
 جعلت مقدمة الكتاب بائنا على مقدمة العلم بالشيء المشترك في موضوع واحد
 كل واحد من طرفيها اذا جعلت مقدمة الكتاب على الالزام في مقدمة
 العلم **قوله** فاختار البعض وهو المشي **قوله** قد عرفت المفرد
 اطرافه على ما يقابل مقابلة سواء كان مقابل المشي والجمع او المركب
 الكلام او المضاف **قوله** يريدك على ان الحق هو اول
 بهرانه داخل في الكلام لا المفرد فيقبل بل الحق هو في اذ لو حمل
 الكلام بهرانه على ليس بكلمة لزم حمل على هذا في البلاغة ايضا فيلزم
 انصاف المركبات المتأصلة بالبلاغة مع ان الحق خلاف ذلك كما ذكرنا في
 ممنوعان وكذا ابطال ان كان في حل الكلام في المقامين على ما في

واللزم

فولانم وان كان او ليس بمعدل في ضرورة التقدير احد المحذورين
 لا يلزم من حل الكلام في باب البلاغة على ما ليس بكلمة ان يتصرف كل ليس
 بكلمة بالبلاغة بل اللازم ان يكون كل ليس بكلمة هو مطابق لمقتضى الحال
 بلا خلاف لم تحقق تلك المطابقة في المركبات المتأصلة ثم لو فرض تحققها
 فيها لكان الحق انصاف تلك المركبات ايضا بالبلاغة وتعين ان ارجاها
 في الكلام من حل الكلام على المعنى **قوله** فاذا لم يكن نصفا يكون
 تترفعه لفضاحة المفرد في واقع له دخل في المفرد في حكم الجزاء النصفي
قوله ودعوى ان هذه الامور جواب سوال **قوله** وذكر في نقل
 فضاحة الكلام دون المفرد جواب السالك في ان كانت
 هذه الامور ما يتجلى في الفضاحة مطلقا يوجب ذكرها في تعريف فضاحة
 المفرد كما ذكر في تعريف الكلام لكن لم يذكرها في تعريف فضاحة الكلام
 اجاب بان ذكرها في **قوله** وايضا اذا ختم هذا المركب فيجب ان يكون
 ذلك في تعريفه داخل في المفرد في المركبات المتأصلة وينبغي ان
 يكون هناك مجرد ختم مفرد نصفي من القرآن لا المركب المفروض بحيث
 لا ينضم هذا الضم شيئا من اسباب الاخلال بالفضاحة كما لا يتصور ضعف
 التأليف في هذا الا لا يتبرر ان ينضم مفرد نصفي الى مفرد نصفي آخر
 يحصل المجموع كلام غير نصفي لما ينضمه الانضمام المذكور في التناهي
 ونحوه فنص **قوله** ونعانية ما يمكن الى قول ويمكن ان يجاب بوجه آخر
 وهو ان مثل هذه الامور اذا سلمت بقية التناهي الذي كان بين كلام

تأخر حذف تلك الكلمات بعد التسمية حروف مضافة فالتأخر باب
اجتماع حروف دون الكلمات فلا يلزم كونه مضاف ولا يحتاج الى مزيد
والمعجزة الغضاضة انما هو نفس اللفظ فالمراد المفرد والكره صورة لكن هذا
ايضا خلاف المشهور فتدبر فان التخصيص باللفظ في الكلمة معجزة في بحيرة
فيكون الاول او في قولنا لا يلزم ان ينعى الى الدليل عدم
انضاض الكلمة الذي هو انضاض والدعوى عدم انضاض المفرد الذي لا ينعى
وعدم انضاض انهم عدم انهم ولذا لا يستلزم الدليل الدعوى والا فانما انضاض
مستلزم للاحتمال لا يتم تحقيق العبارة بتبدل انضاض بالانتم وكما ان
العبارة اعتناء على ظهور المقصود في مثل ما بين والمراد ان كثر
المأخوذ في الدليل سلب الاتصال بالبيان من انضاض هذا مأخوذ في الدعوى
قوله وانما على تقدير ان يفسر الكلام هنا لا ليس بكلمة حاصلة انما
في التفسير من هذا ان في ان ينعى الكلمة وجعلها كالمفرد مفعول ما ليس
بكلام وانما تخصيص المفرد وجعله مفعول الكلمة حتى ينطبق الدليل على المقدر
ويتم التفسير لكن ابقاء العموم كما هو في الاسم وحصل الكلمة على انفسه بعيد
وانما تخصيص المفرد مفعول الكلمة حيثما اختار اضحى في ما سبق من ان يلزم
حمل الكلام على ما ليس بكلمة فلا يعود اصلا لان اطلاق الكلام على ما ليس
بكلمة كثر ما بين وانما العكس في قوله قبل مراد هو في توجيه كلام المحلل
ودفع نظرا انهم في قوله كما اختاروه حيث قال اذ لم ينعى كلمة مفعول
قوله بان كون البيان بهذا الاعتبار اى باعتبار المطابقة قوله ولم ينقل

العرب

العرب في اصوله هو ان نقل الخصم الى نقل العرب بل ان حصل
ان البيان انما ينعى باعتبار المطابقة بمعنى ان العرب لا يطلقون اللفظ
على ما لا يطابقه لاني ان كل ما اطلق عليه لفظ بل كان مطابقا
بالعكس قوله تفسير للتحقق لا يخفى ان هذه الصفة مفيدة لا مضرحة الا
ان يوحى اراو بالتفسير التعيين كذا في قوله وقد اورد على ان
هذا يراو انما يجرى على جعل ترك التبريد في كلام ابن ابي حنيفة
ذكره اسم وانما على ابن ابي حنيفة فلا يحتمل ان كلمة ترك اليك
اخرى غناء الشهادة على الذكر ونحوه قوله كذا صاحب اللباب كان
تعريف اللباب معنى على جواز التعريف لا يعمد لوان يجوز ذلك لغيره
المذكور بعد الاثر الصفة وانما كذا في قوله قد يجمع الصفتان
اي صدق المشتق على المشتق وصدق المأخذ على المأخذ قوله مع
من اهل المعقول من يجوز التعريف بالبيان كتعريف البيت في قوله
البيت انما يعرف بجميع اجزائه وانما هو سقف من حيث المجموع ولا شك في
صحة حمل هذا المجموع على البيت غاية في ان المحققين لما جوزوا
التعريف والتحديد بالاجزاء انما جازية في بيانها اجزاء المعرفة مبنية
في مجموعها على نفس المعرف كذا في قوله ونفى هذا الكلام وهو انه لا ينعى
في موضوعه ان اجزاء اذا اخذت لا يربط كانت محمولة ولا شك ان
تعريف البيت باجزائه والسقف لا يعرف بالاجزاء ان لم ينعى
اخذ السقف معهما والسقف لم ينعى اخذ اجزائه من تعريف

بالأحرار المحلولة عند التحقيق **قول** فزيادة تصحيح الأناصل الصحة حاصل بدون
 على زعمه لتجوز التعريف بالمباين بدون قصد المبالغة وإذا عا العينية فيكون
 هذا زيادة في الصحة وكما إذا **قول** ولا يتجوز على ذلك مثل ذلك لا يلتفت إلى أنه باب
 التعريف فالسعيد بعد أن أراد المذكر أن يقرر أن عدم الصحة و
 وهو كذا وعاء في التعريفات مما لا يلتفت إليه **قول** ويخرج على من يوجب كونها وجودية
 قال المحقق إن تعريف كل كونها عند عدم عبارة عن مخلص بالمدكور لا يلتفت
 اللغوي حيث يفسح المجال إذا أخذت بعونه ونقص لا يخرج وانقص إذا
 انطلق لسانه وخلصت لغيره أكثر وأما ذكره اسم مرآت العضاة
 عندهم يوجب كونها اللفظ جارية على العواين المستبطنه فليست كغيره
 والتمسك كما جعل ذلك من علامات العضاة الراجعة إلى اللفظ فإلى علمه
 كونه الكلمة مضمومة إلى كونه استعمالا للو المعنويين بعينهم أي ما كثر
 أو أكثر من استعمالهم ما ينفك **قول** فلا شك في صحة اسم الوجودي الجذر
 لجواز صدق العضاة على الوجوديات كما في قولك البياض لاسود كما
 حقه المرتفع الشريف **قول** وقيل العفاص بمعنى المذاري انطلق **الطلاق**
 العفاص على المذاري مجازا بـ **الطلاق** اسم المتعلق على المتعلق **قول**
 وفي التعبير عن المذاري بالمبالغة لطيفة وهي أن المذاري أهم من العضاة
 المستطفا وراد الوهم أو لأن المذاري مع عظمة عفت في كثير من
قول شتمت خصيفه الشتم في الجمع في السؤال وخصيفه اسم جملة
قول والندبة حرف في التثنية آخر لفظ في التثنية أي أنها شتمت لا شتم

ومثله

ومثله وخرقة ثالث ندبة ثمانية أحرف مجعها احد طبعك والمحدث
 أحرف مجعها لم يجرعوا والخرقة ماعدا هذه الحروف ستة عشر وهي ثمة
 لأن على قول غيره يوجد كلام فصيح في الجملة لكن هذا غير له ليس الكلام
 إنما يستعمل كلاما عند هذا القابل فكأنه قال لأن عند غيره يوجد ما يستعمل
 هذا القابل كلاما وأما على أنه يضع بدون مضاة كلامية فهو غير **قول**
 كلمات فاعل لقر ليقع **قول** كما لا يستبرأ من عزب سكرته قبل **قول** و
 السجل عزب بكل **قول** وأطلق التوابع على بعضه شائع جوابا عن
 لا يصح ترجع الضمير إلى السورة مثلا إذا السورة ليست قرأنا فكيف يوجب أنما أنزلناه
 قرأنا وتقرير جواب **قول** لا يوجب المتن أي إلى اللفظ **قول** لا يوجب
 ذلك لا يشترط الظاهر في الجواب قال الكلام أعظم الكلام الطويل وغير
 الطويل ولذا يوجب مثل اللفظ العلامة الكلام الفصح المقصود مضمومة
 فلا تفاوت بينهما في شرط الطول الكلام وقصره كذا في اللفظ والعصاة
 ذلك لا يشك في وصفهم الكلام الطويل كالقرآن وهو سورة بالقصاة
 فإذا لم يكن ينادى في الكلام المصحح المصطلح عندهم وهو أحد المعنيين
 أما المذكر الباتم أو أكثر مطلقا وقصره في المورد المتكلم لم يحضر
 في تلك كثرة التثنية ثم لما اعتبر في مضاة الكلام المصطلح بالاعتبار في
 مضاة مثل هذا الكلام وجب التفرع لغير مضاة مثلا لا يصلح أن يقال
 على المقابلة فغير **قول** أما إذا اعتبر الم المصطلح في اللفظ فإلى ثمة بشرح
 أما إذا اعتبر كلاما وهو اللفظ فإلى أما إذا اعتبر مجردا هو الضمير فلا يفسد

منه وانما تقرر صورة كذا فرض فلو ان يقع الالف في الزاوية مستخرج لجواز ان يكون
 مستخرج الله وجهه وانما تعلم ان مقابلة المستخرج خارج عما دون
 التوجيه **قوله** وانه لا منافاة بين ان يقال هذا الجواب المذكور في
 الشرح لقولنا ان هو راجع الى الزاوية ايضا فالجواب في ذكره هنا قلت
 المقصود من ان هذا السؤال ليس له وجه اصلا لظهور ان مستخرج الله وجهه
 كالمستخرج في الزاوية لانه فيهما ولذا اجاب عن هذا في حاشية الشرح بما
 حاصله ان في زاوية مستخرج الله وجهه غشا ما حاش في ذكره في كتاب الغنة مبين
 المخفى فالظاهر حاصله اوله لانه ليس بغير حيث حكم بزاوية مستخرج يأتي
 ان في لم لا يكون اسم مفعول لمستخرج الله وجهه لا يكون في ثانيا حاصله
 السؤال ان سوال الشرح على هذا التوجيه ليس له وجه اصلا وهو المذكور
 في حاشية الطول انه لا يخرج عن وجهه في الظن ثانيا على الفرق بين زاوية مستخرج
 ومستخرج في الظهور والخفاء وانما هو السهم في حاصله ان مستخرج وان تترى
 في الزاوية انما هو غير ذلك المحقق ان الله تعالى في نظر الفرق وانما هو في الكمال
قوله وعدم نزاهة لما استدلل على المناقاة فكيف مستخرج ليس في ثانيا بعد
 من المناقاة في مستخرج ما ذكر في دليله **قوله** وقد جعل لهم الاستدلال بالمنح
 وتقوية لعدم المناقاة فانهم **قوله** مع منع المنح فلا تفعل **قوله** وقد ذكرنا
 وجه دفعه في حاشية ما لم يمكن ان يكون انه يعني في الزاوية لا على الظاهر
 ان مستخرج الله وجهه ليس في ثانيا لانه ذكر في كتاب الغنة مبين المخفى لجعل مستخرج اسم
 مفعول من يخرج من الزاوية انتهى فكيف مستخرج اسم مفعول لمستخرج الله وجهه

ساز

يباني ظاهره انوا بـ مستخرج فبني السؤال في الاشارة ما يبدو في ما يرى الى ان في
 ثانيا في اجوابه بين ان لا منافاة حقيقة فتدبر **قوله** ياتي ذلك في ثانيا
 وذلك ان المقصود في ذكر وجه التوجيه للتعريفية وهو ان يظهر معناها وتوضيحها
 بترك على الله اي كالمستخرج او كالمستخرج في هذا الغرض لا يتحقق انه يخرج
 تلك الغنة من لغة فانهم كانوا مستظهرة لا غنية فتدبر **قوله** وايضا قد
 ذكرنا لا يتحقق ورود مثل ذلك في التوجيه في اول ايضا واجوابه اجواب
قوله ويمكن منع هذا بان في المدر ان كنتم اسم مفعول مستخرج القدره
 بمعنى بوجه حسن وجب ان لا مستخرج بمعنى نسبة كالمستخرج ووزن
 فانهما **قوله** احدهما انه اي مستخرج الله **قوله** بعد حكمه بالزاوية اي بزاوية مستخرج
قوله لانه اي مستخرج الله **قوله** والثاني في الزاوية الغنة اي التوليد والمقصود
 الحكم بالاول في التوليد في العربية لانه في اللغة لكن الحكم بالتوليد اذا
 اذا كان مقادرا على الحكم بالزاوية فتقدم حمل التوليد على اولها
 بحث وهو ان تقدم حمل الغنة على المعاني لاني ان كان يكون بعض التوليد
 في الغنة بعد وضع علم المستخرج في هذا من ثانيا توليد الغنة
 استدلنا فكيف حكم هذه الزاوية ليس على ذلك التوليد في ثانيا
 مع سبق الذكر في معنى كلام المحيطة **قوله** لان المولد في
 م لجواز ان يصير بعد التوليد كغيره مستخرج في ثانيا فتخرج في هذا الغنة
قوله لا يستخرجين وجهه اجاب فرق ولذلك لا يستقيم على التفرقة
 للسؤال كالجواب الثاني في وجهه اجاب ولم يصرح المحقق في ذكره هنا لانه

في صدق تطبيق الوجه على التفسير قال في السؤال **قوله** يعتد به في بيان
 زفا وهو ان الوجه هو الذي لا بد من كونه غائبا باعتبار توليد
 من اسراج اوله في عام لانه يشتركون في ما يشتركون من وجه
 غائبا كذا في **قوله** والى ان هذا الوجه والوجه هو الذي لا بد من كونه
 المختص بها هو ان مستجاب ليس مأخوذاً من مستخرج الوجه لانه
 على ذلك في قوله بان توليد مستخرج من وجه حكم غائبة مستخرج وان فرض
 كون مستخرج انما مولود في الالف بان مستجبا اصل مستخرج مولود
 اما الوجه الذي في المقصود ان مستجبا اذا كان مأخوذاً من مستخرج يكون
 غائبا اي لانه مستخرج غريب مولود **قوله** ولا يخفى بان مشاركة لا تكون
 لغة اصلية وقيل لا مستخرج مستخرج الذي مولود مستجبا بعد حكم غائبة
 مستخرج **قوله** وفلان اذا كان مولودا كان غائبا هذا من دفع على الوجه
 الاول والى ان مروج وجه اول والى اصل ان يحسن المقابلة
 باعتبار ان الفرق هو كونه مولودا في الجواب الاول على الوجهين ان
 مستجاب ليس مأخوذاً منه باحد الطرفين لانه غريب في حق ايقاع الغائبة
 في مقابلة وتقرّب من المانع اما قابل بينهما فيهما على ان كلامهما يكتفي
 في المقصود مع قطع النظر عن كون مستخرج على الوجه الثاني وقد سبق في ذكر
قوله وايضا قد سبق قد تقدم وجهه **قوله** في التفسير الجواب الثاني على
 اول وجهين في تفسير السؤال ولا يخفى انه في كونه قوله وايضا قد سبق
 في التفسير انه اذا اعادة اوله في وجهه بالمعام اصل كذا في **قوله**

والى

٤٠
 واما على الوجه الثاني مروج في تفسير السؤال **قوله** فلا يصح ثانياً وجه الجواب
 هذا الكلام قد ذكره في هذا المحاشية في كتابه فاولاً في مقام كونه
 على التفسير الثاني في السؤال وثانياً في مقام ان عرض على الوجه الثاني في
 لا يطبق على التفسير الثاني في السؤال ثانياً في هذا المقام اي في كتابه
 بذكره اولاً في كتابه ثانياً في كتابه مستند من وجهه في كتابه في كتابه
 وذكره الى لا يصح **قوله** ثانياً وجهه في تفسير الوجه الاول مروج في الجواب الثاني في
 وبين ثانياً وجهه في جوابه في يعتد به كما ذكره انما وقد ذكره في كتابه
 في مخرج مقتضى ولا يفيد في هذا المقام **قوله** ولا يفيد في كتابه في كتابه
 خروج من الغائبة في التفسير الجواب عن السؤال على التفسير الاول وجهه في كتابه
 شخصين يوجد احدهما كماله الاول في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه
 الجواب على التفسير الثاني في قوله ان ما ذكره في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه
 مستخرج اي مأخوذاً من اسراج ويكفي في مواضع من هذا القيل وتوطئة
 للجواب وتقرّب بما يتوقع على وجهه في الجواب هو ما ذكره في اسراج وقد
 يوجد بعض النسخ كلمة او الفاصلة وحتم ان يكون هذا من انظار الى ان
 يكون الاول جواباً عن التفسير الاول والى ان في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه
 ان يعلم انه وقع عطف مأخوذاً من خطه باقواله او فالي الجواب في كتابه
 وليس بذلك لانه يمكن ان يوصف اللفظ بشرط باعتبار حسن لفظه في كتابه
 بشرط معناه اي **قوله** ان اراد ان الغائبة مشتملة عليها الى الكتاب
 في كتابه من الغائبة كذا في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه

سياتي عبارة المختصر في انظار هذا **قوله** ولم يذكر في تعريف الوحيية ثم قل
 ان تكلم الكرامة داخل في مفهوم الزاوية ولا يلزم من انتفاء الزاوية
 انتفاء الكرامة فان انتفاء الكل لا يستلزم انتفاء جزئيه فاما في
 الشئ الثاني في المناقشة بقوله لو لم يكن في ترك التعريف لما في هذا
 لا وجه له والوجه في ذلك ان جعل كماله على المعين مع كونه العاقل
 نقضاً لمعنى ذلك صحيح فان محو عبارة ان سبب الكرامة ليس الا الزاوية
 فانها لو لم تكن انتفاء الكرامة وهذا لا ينافي الا مع **قوله** ولو
 سلم ان كل من سبب كرامة **قوله** اما ان المخلص من الكرامة وانما لم
 يذكر في هذا احتمال ظهوره فان حقيقة العضادة كونهما بوجه
 هو كونه للفظ جارية على القوابل في الوجود في السنة العربية المكونة من
 مئة وثمانين ذكراً وثمانين أنثى لا يخلو من رسم له لا حد في جميع ما يخلو
 في الازمنة المحدودة على ان التحديد لا يلزم وانما في حال الذي
 حمل الشئ كلامه ايسر عليه فندفع باحد الشئ المحصر في ان في حال
 المحصر لكن الشئ المحصر في كيفية احتمال فلا بد من ذكره في تعريفها تحقيقاً لما
 كما ذكرنا في مخلص من الزاوية لئلا يكون من ان المخلص من الزاوية يستلزم مخلص من
 الكرامة ان لم يفتقر **قوله** اما في اوله فلا يلزم من انتفاء سبب
 الزاوية **قوله** اعتبار انتفاء سبب الكرامة **قوله** يجوز ان يثبت اه **قوله**
 ولان سبب لزوم اوجهان للثاني في النظر وسبقاً ومنهما هو الاول
 كما تدل على كونها شيئاً على البيان لظهور انه لا يلزم من اعتبار واحد من الزاوية ولو

لأن

كما استدلوا في ان مفهوم كرامة كونهما وجهين لكتبتهما باياه **قوله** ولا يلزم
 من انتفاء المعلوم انتفاء اللازم هذا وقد بين ان سبب الكرامة يستلزم
 الزاوية كما نقول بان سببها المخلص من الزاوية في قوة القول بان سببها المخلص
 من الكرامة لكن كرامة في محل **قوله** اندفع الثاني في قولنا ان
 اعتبار انتفاء السبب لا يوجب اعتبار انتفاء السبب لظهور ان محصل الجواب
 عن قولنا ان ما اخذه القدم في ضروريه لا يخرج كرامة من باهوا المذكور لان
 المخلص من السبب يستلزم المخلص من سببها لا يخرج كرامة من باهوا المذكور لان
 الجواب عن الوجه في ان السبب على فرض كونه محضاً وليس له باهوا المذكور لان
 الشرح بان الفرض يقتضي تمام السبب كما ذكرنا في مخلص من الزاوية لئلا
قوله وكذا على الثاني لان قيد الزاوية يقتضي عنه فيما مر من ان الفرض يتألف
 من كونه على الماهية **قوله** واما على الثالث فلا بد من ذكره ان في ذلك
 كيف يتحقق وجه نظر المخلص على نقله شيئاً مقصده المخلص وانما يتحقق به وجه
 كلام القائل المذكور في المتن لا وجه النظر عليه اللهم الا ان ينضم الى ذلك
 انه كما ان المخلص من الزاوية مخلص من الكرامة لئلا يستلزم انتفاء الكرامة
 المخلص من الزاوية في سبب الكرامة الزاوية الذي يتفرع عنها
 هذا ما يتحصل تناقضاً فيكون **قوله** انما يتحقق لو كان المحصر في انتفاء
 صحيحاً وكان هذا كونه كلام المخلص ولو كان هذا كونه في الجواب
 لم يتحقق ان من مصاديقه في نظر المخلص وان لم يكن ذكره في الجواب
 المخلص انه انتفاء كلامه مخلص من سببها كلام القائل في دفع النظر عن المخلص

في صدره من جهة النظر عليه فيكون له حال آخر هو انه لا يمكن تقليب ما
 انتم تخلص على هذا التفصيل بوجه كيف ما نظره السمع صريح بان امر الكراية
 لا يرجع لاضل اللفظ ابتداء **قوله** اذ عرفت ذلك عرفت انه لا يتغير قبل الامر
 في القول بان مقصوده ايراد النظر على كلام المتكلم بل على قول من قال
 بان الكراية مجرد النعم الا ان عليه النقل **قوله** وان اراد به ان الكراية هي
 كانت يكون ثمانية قلت ارادة كناية لكم في مادة الكراية المخدرة بالفضة
 ان الكراية التي ياتيها الاضلال بالفضة هي ما كانت يكون ثمانية من قبل النظر
 على النعم وهذا لا يستلزم في حال حصول الكلام صاحب الفعل ان يقول حيث
 قال ان الكراية في السبع انما هو بالكراية المخدرة بالفضة قال القول بان
 هذه الكراية تكون لعدم الطبع النعم دائما او في الجملة بطلانها وبان المقصود
 ان يقع في حال **قوله** لكونه العامل في معنى الحال لا في حال العمل **قوله**
 لانه يصدر عن حاله فالتعبير هو ان يكون له المذكورة حال فضة الكلمات
 لا يذهب عليه لان المتبادر من تعريف الفضاة بخلوص الما بين حال
 فضة الكلمات الى كونه كل مضيق شتملا على اخلوص وعلى تقدير فضة
 الكلمات لان يكون بحيث يكون في الفضاة تقدير فضة الكلمات
 وان لم يتحقق معنى منها في الفعل نظرا ذلك في ان زيد جازا ان كان قارن
 المتبادر منه ثبوت المعنى بالفعل معان الكراية لا كونه متصفا بالمعنى على
 تقدير الكراية ان لم يتصف معنى منها بالفعل نعم قد يراى هذا المعنى في
 المثال الذي مرده المحقق لكن المتبادر من قول والتعريفات انما يحل

بالفعل

مر

المتبادر منها كيف يعيد بها المتبادر لانه من غير ان يرضى في الجملة
 كرايا وشا يصدق عليه لانه **قوله** وان كان في زيد اصل
 بيان لجزء حال عدم فضة الكلمات لا لعدم اخلوص حال عدم فضتها
 واذا لم يقدح عدم اخلوص حال عدم فضتها في وضاعة الكلام
 قالوا لان لا يصدق اخلوص في ذلك الحال في وضاعة **قوله**
 فيكون في المنفعة وهو المتبادر لانه استبرار الفضاة وليس لكون المتبادر
 متقيا **قوله** يكون النفع داخل على كلام في تقدير متبادر كلمات فضتها
 فيلزم ان يكون المعبر عنه وضاعة في معنى هذا لانه لو لم يصدق هذا المعبر لم يصدق
 الكلام الضمير فلا يصدق التعريف على تقدير ان زاد التعريف **قوله** وهو
 اي كقول **قوله** لفظ اي الثاني **قوله** ولكن منقول عن ذلك الى ارجاع النفع
 على تقديره فلا اقل من صدق التعريف على ما هو على المعنى وان لم يتغير **قوله**
 ولذا قال فيهم ويدين اي وان كان هذا التصديق على التقديرين واقعا قال
 بل هو صدق التعريف على الكلام المتصل على عدم وضاعة الكلمات
 دون المتبادر لانه لا يتم في تقدير التفرق لفظا قول اي بضمه فان لم يكن
 في هذا كونه واضحا عند التفسير **قوله** فكونه فضة في حركته منتهى بين
 من اصل التفرق **قوله** لانه انما يقيم على تقدير التفرق اذ في تقديره ان
 اعني ارجاع النفع الى القيمة فضاة لا يصدق التعريف على الكلام الذي
 كماله في فضة ومنه متبادر اي في ذلك لانه فضاة هذا القسم لا يرضى به
 اولا **قوله** يصدق التعريف على صنفين وها الكلام الذي كماله في فضة

سواء متساوية في الحقيقة أو في القيمة **قوله** لا يصدق المعرف هو
الكلام الضيق **قوله** بأن الفاذ في عدم صدق التعريف على كنه
افراد المعرف كما يلزم على تقدير **قوله** ان كنهه وذلك لان كنهه
اجامعية والماضي كنهها واما على الثاني فلا ينبغي اجامعية اصلها
انتفاء الماضية اكثر لكن الاول هو الصحيح **قوله** على المعرف وهو
كما يلزم على تقدير القول **قوله** فان قلت اذا اخل المتعارفان في كنهيه اشبح
وما يوجب اذا ما والتعريفان المتعارفان معضاة الكلمات تحتل ان
يخل مع عدم فصاحتها او لا فالمراد من انتفاء التعارف المقتد به واحد
لا احتمالات هو انتفاء ذات المقتد فقط فلا يلزم صدق التعريف
على الكلام الغير الضيق الكلمات في نظام **قوله** فلان يخل التعارف
بفتح لام لا رتبة او الفصل او بالصدر ليضول ان فالقيد في خلال
التعارف مع عدم العضاضة او لا وذلك لانه لما اخل فتد ان شرط عدم
فان يخل فتد ان الشرطين **قوله** وحديث كونه انما يستقيم
بالنسبة لا احدا ما هو المشتمل على التعارف مع عدم العضاضة **قوله** ويرفع
النسبة لطف يستقيم **قوله** دون التعارف من صدق كنهه وهو الذي
كلما يتوفاة متساوية في الحقيقة **قوله** كما ينبغي انما كنهه قال بما ذكر في الولاية
انما يلزم في خلال القول دون الثاني اذ لا يسع دعوى اولوية اخلال
عدم معضاة الكلمات مع عدم التعارف من اخلال التعارف مع العضاضة
اذ في كل منهما وجه شرط وقد شرط العضاضة الكلام في الولاية

المراد

انما يرض احد احتمالين الفاسدين وهو انتفاء القيد فقط ولا احتمال
وهو انتفاء القيد والمقيده جميعا ما بين على حاله كما لا يخفى **قوله** على
المذكور في اللفظ ومقتضى **قوله** لا يخلل من ابن جني مستند ما لا يك
ما ورد في كلام البلغاء القول حال ولو كانت الدنيا تدوم باهلها
لكان رسول الله فيها مخلدا ولو كان محمدا اخلا لدرهم طعمه من
الناس بقي محمدا الدهر وطعمه فان زيدا اذ كان قبل غيره لفظا
معنى لان رتبة الفاعل التقدم **قوله** فان ذكر العشي سابقا الغداة
ما قبل الظه والعشي ما بعده **قوله** عرسا ان ارسيا بالياء المتشابهة
التي هي نية وكذا في باب الموصلة قال اول شارة لا مثل لا يورى وكذا في
لا مثل اعدوا هو اقرب **قوله** يلزم ان يتقدم في الذكر **قوله** يقضي
ذكره جازان **قوله** وليس هو جليها انما تقدم المرح في الولاية
ما وضع لمشكله او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما او
ان انظار الوجدان ان الصبح بعبارة الشبه لانه انما ينطبق على
الواو كما هو الواقع واما على الاول فاللفظ هو كلمة او فتدبر **قوله** على
المستكن في ادم الثاني **قوله** لوجود الفصل بين المعطوفين والواو
والمعطوف عليه هو المرفوع المستكن بالمفعول بفتح العطف من غا كيد
كما في جربت اليوم وزيد هذا علة لفتح العطف بالاء كيد واما علمه في
ما لا يخل العطف فهو الوجه **قوله** في تقدير العطف مستند
منه لانتفاء الواو من واو فادة معناه وفرا ان الواو في عطف الجحيرة لا

المعية والتوجيه الى امر او بحجة الورى للمعظم والمعيرة في المادوية
 الزمان هذا المعنى على تقدير كمالية انما يستلزم ان يكون المعنى على
 تقدير العطف بقاء الواد وان المعطوف يشترك المعطوف
 في الحكم فيستلزم كونه معنوي وهذا لا يمكن من بعد تأمل فان يجوز الاستيفاد
 من المعطوف انما هو في المادوية ومن مع المعية الزمانية في هذا المعنى
 فانهم لا تراخون عنه في ذلك بل ياتون عليه اخر اقتبته **قوله** وان معنوي
 مطاى عدم الترافى معنوي مطاى لم يستفد من المعنى من الواد او
 معنوي على جوابك بل هو من غير ان احد من ان يستقل كل
 بجواز ان يكون تأنيديا على كماله وان لا يستقل كل
 بجواز ان يكون بجواز ان يكون تأنيديا على كماله وان لا يستقل كل
 رجع الى ان كانت زمنية فان خرج المصداق انما يرتفع على
 التسمية ان المرتبة خارجة كانه لا يستقل كل بجواز ان يكون
 او لا عطف احد من ان يكون تأنيديا على كماله وان لا يستقل كل
 ثم هذا البيت مع القيل والقال حيث لا يصلح كل من ان يكون
 يستقل بجواز ان يكون تأنيديا على كماله وان لا يستقل كل
 الدال بالحقبة ليس من العطف على جواز ان يكون تأنيديا على كماله
 احد جزئي بجواز ان يكون تأنيديا على كماله وان لا يستقل كل
 بالوحي وان لا يترفع ما يترفع من غير **قوله** بل هي في قوة كونه
 بجواز ان يكون تأنيديا على كماله وان لا يستقل كل

العلم

العلوم لطائفه هو مادة توجده بالمادة على جميع تعابير الوحد **قوله** ولا
 تعليل توجده بالعلوم على كونه اشهر بعليته ان على الوجه المسمى بالعلية
 وذلك لكلمة اذا الدلالة على العلية بخلافه فانها لمجرد الزمان
 والكلية ولا دلالة لها على العلية وقصة تأمل لان مفاد كلمة اذا
 العلية الزمانية والدالة على العلية وقصة تأمل لان مفاد كلمة اذا
 الكلية اصلها على اول صحت ان يكون كونه كماله بل انما يكون
 كذلك والمنطوقون واهل العربية انفقوا على انهم مستعملون والمهمة
 التي هي في قوة اجزائية كذا **قوله** تقيد فائدة الكلية المعنى عليها
 اللطافة المتأخرة فان قيل لم لم يكلف بهذه الدلالة التضييقية
 كذا **قوله** فقلت لان مقام المعنى يناسبه الكلية فصرح بها بجملة
 مقام الذم فتأمل عرف ان هذا يعود الى الوجه السابق في الجند
 دام ظله زعم ان بناء الكلام بناء على الفرض من ان كان في مادة
 العلية مع ان ان اذا الدالة على العلية بخلافه فانها لمجرد الزمان
 هذه التفوق تأمل فان معنى الفاظ اشترط مطلقا تعليل امر على
 امر سوا كان وليا او مع جملة وهذا التعليل هو الدال على
 العلية وقد صرح المحقق آتفا بافاضة العلية وتوقف كل
 جزء اجزائين على تقدير كونه الواد للعطف على شرطه فيما اورد
 من ان تأمل ان بعض تأمل فانما يخبر ان اذا قيل على العلية المستلزمة
 ويعلم بها الكلية كونه مجردا ولا دلالة من التزم ان بخلافه من الدالة

على عموم التامير **قوله** ولا ان يكون احد من بين ما ذكر اللفظ انتم
 اجمع بين احوالها **قوله** وايضا في قولنا في كل التامير فدل على
 متنازع ان اللفظ يقتضي لما في قولنا ان القوة الغوية
 من التامير المصطلح المفرد بالنقل على اللسان فانها تجوز
 الطبع والاباء في شئ سواء كان الثقل المذكور او غيره من الاشياء
 وقيل لا يلزم على تقدير تسليم الحقيقة المنونة انما ان يكون كل واحد
 من اللغتين قوة او يكون شئها شئها لا يخل بالضعف **قوله**
 حتى يكون يلزم ما ذكره من عدم الضمان في هذا الجواب ان
 الثاني فقط **قوله** وقاطعة التعريف انما يكون في قولنا ان
 المراد من القوة الغوية كالقوة العقلية في القوة فدل على ان
قوله لان الفعل لان زيادة اللفظ يدل على زيادة المعنى كما هو
 المشهور فانهم **قوله** فذكر احدنا من بين كلامهم انما لا يضاف اليه
قوله اما اغناء الضعيف عن التعقيد فلما بين ان لا يكون الا
 التامير **قوله** واما اطاعة التعقيد عن الضعيف **قوله** لا يحل له الحجة
 بالفتح بحيلة وقولهم لا يحل له اي لا يدين الموت آت لا حاله **قوله**
 قال فصدقه بما ذكره في اخره لم يحسن ان يقتصر على ما
 شئ من كذا او هو انما كان في ذكر التعقيد كقوله ان لا يرد على
 التعريف باغناء الاصح عن اسبابه في متعارف ان لا يعجز اي
 لا يفسد من المتزينة في التعريف نحو ان لا يجرى قابل للاعباد نام

نفسه

ص

حسنا طوي انما يتعارف انما يرد على ذلك في الوجود في اقتضا
 فتقيد وتدين كونه مستلزما كل من التعقيد في قولنا ان
 اذ يجوز ان يكون كلامها مقبولا في ما هيته الضعيفة في اصطلاح
 فلا بد من ذكرها اذ اريد بها التامير بحسب الاسم واستماع قولنا
 من امرين متاويلين لو ثبت ما تاملوا في الماهيات الحقيقية
 دون الاختيارية كما نحن في ان التامير من بان حقيقة الضعيف
 في فهمه يكون اللفظ جاريا في القواني كقوله في الوجود في
 يوشى به الا ان يمنع المجيب ان كان نقله عن المحقق الشريف
قوله على بعض السوال في بعض النسخ فلا يحسن ان يقتصر على بعض
 الجواب في توجيهه ان السوال يخفى في ان كلامه الضعيف في التعقيد
 يقتضي ان لا يخل على منها محتاج اليه فانه لما منع اغناء الضعيف
 عن التعقيد فقط فقد اقتصر على بعض الجواب في ذلك **قوله**
 لا يدعي السوال بما فيه توكيد كقوله في بعض السوال وعلما على
 كنه التامير بعض السوال يمكن ان يوجه عدم حسن ان يقتصر بان
 ان نقل كلامه انحصار بما فيه توكيد ان لا يرد عليه وان لم يكن التامير
 المذكور مقفرا كما حققه آقا في قوله في الاعتزال ان لو انما ترك
 لا يحد ادب حيث لم يكن مقفرا حيث ان لا يرد باغناء الاصح
 عز اسبابه في متعارف بل كان فاسدا في نفسه كما سينتج
قوله ودفعه ان لو انهم معطوف على جملة او حال في مفعول لا يرفع

فاحسن من ذلك ان
 العام والخاص في هذا
 بين ان شئها شئها
 لا يرد

العكس في فهمه ثم لا يراد **قوله** اذ هو بالعكس منها في قولنا لا يتصل
 اراد اللوازم البعيدة بخلاف انتقال ذهن لا العكس في الثاني فما
 يتصل خلل السامع في انتقال بعيد ظهور الدلالة للعكس كما ذكره
 الشرح في الفيد **قوله** على ما ياب قرينة وارتحل الواقع في الفهم
 ان اخلل الواقع في الفهم انما هو للمتكلم **قوله** وتعليل الارادى
 اراد اللوازم البعيدة **قوله** باعتبار معنى العلم والظهور على ما هو
 ان في بعض برهان الا ان اعني كاستدلال في المعلول على العلل
قوله وان يراد بالثاني كما يتبين انتقال الذين فان المتبادر
 منه انتقال ذهن السامع لا المتكلم **قوله** وتعليل عدم ظهور الدلالة
 ما يخلل انتقال الذين **قوله** ويوجب بانه اى بوجه احصر المذكور
 بان ذكر لفظ ارادة بمعنى لا يدل عليه هذا اللفظ داخل في ضعف
 التاليف فان احصر بانه اراد اللوازم البعيدة ولا يخفى ان
 ذلك ليس بوجه فالله حاشية الشرح بعد ذكر هذا التوجيه ويتوجه علم
 انه لو سلم الملائمة فيكون التعقيد المعنوي كاللفظ في انه يكمل بسبب
 ضعف التاليف ويؤيد كما انه اخرى اللفظ على وجه فيقول ان يكون
 بالضعف ما يكون غيره ينبغي ان يحكى المعنوي انما على محو
 فيقال ان تسمية قال وكما في خفض لا يراد المذكور بالذكر لان القسم كانه
 اقل قليل انتهى فالجواب ان ما يعنى من احصر وما ذكر في توجيه كلامها
 ليس بوجه والوجه ان بناء الكلام ليس على احصر وانما هو مجرد تخصيص

بالذكر

بالذكر لكثرة واصل القسم كانه اقل قليل فتبين ان المقام في
 مدحض ان اقدم **قوله** يكون ذلك اذ هو في ضعف التاليف قليل
 لفظ اللفظ في ضعف التاليف انما هو في قوة قاعدة الحفاظ ان لا يرسخ
 في احد الجوانب لا يستعمل اللفظ في احوال غير اللوازم الموضوع له وهذا
 قال والوجه انه لا يرد على الوجهين ان اختار فيمكنه بسبب التعقيد
 كما يكون كونه الوسائط سببا ليعنى فيمكنه اللوازم ضيقا وتغيرا في انتقال
 الموضوع له في المعنى المراد قلت لا اكتمال على الوجه الثاني الذي هو
 الوجه فان عدم التوضيح لهذا اللفظ والندوة لا يتبين ما يعنى به الكلام
 فتبين **قوله** فلا يخفى اذ هو لا يلزم التعقيد فلا اكتمال لجواز صحة اللوازم
 كما ان **قوله** لا يصح اعتبارها بالنظر في كل مادة اذ لا يلزم في كل مادة ذكر
 اللوازم **قوله** فاللوازم وجود لازم بعد مقتضى لاد طين او اكثر في
 كل مادة في لازم لجواز تحقق اختفاء في البعيد بوسط واحدة وكما
 تركه مثل ما ظهر للندوة وانما اراد لجواز تحقق في اللوازم التوجيه
 في اللوازم فلا يرتبط بهذا الكلام فانه قسم ثالث في السبب ليس الكلام فيه
 هنا وقد سبق حقيقة فتبين ان قسمه وان وجه ان يحل كلام الشرح على
 مجرد التمثيل دون احصر ولا يحتاج الى ادعى الندوة في قسم
 المتركة مع ما في محققا في بعضها **قوله** هو اراد ان ارادى روى في
 روى اى هلك **قوله** واسموا السوى في نسخة السوى قال في
 الصلح اسوى معصوم الا ان المال **قوله** هو لا يخفى جواب لما

التوفيق انما يختص بكاري باوقوت دكر لا يقتضي مبرور وفعال اخرى دره
قوله التوفيق في وقت **قوله** الوطء كارد وثار **قوله** هذا ان حمل
 على موضوع اى الاستقبال **قوله** ورز غطف على قوله اشارة والرز
 اشارة خفية **قوله** واما لان الصحيح عنه واما لان سياق الكلام
 يقتضيه وقوع الجوز في مقابلة التوفيق او انك في حكمة اساطير
 كما ذكر في الشرح انه يستعمل الجوز وهذا انما يكون بصحة الكلام وبقائه
 ولا يجوز عدم التقيد المعنوي **قوله** ثم يكتفى بالمطلوب من السور لكونه لا رمال
 عادة **قوله** والحسن ان يحمل صفة المتكلم على طبعه فيكون معقولا
 وجهه هذا فان قيل انفس منكر في مستحسن التكرار انما يصح التميز ولكن على
 هذا الوجه لا يقع المتماثلة منه وبين ما عطف عليه فان المناصب لتوطين
 النفس هو طبعها ومع ذلك ان احسن ما اختاره فان العدة
 الكبرى اى رعاية جانب الحق **قوله** لاجابة الامم الجوز في سكب الدموع
 بخلاف طلب البعير حيث لا اطلاع على حقيقة اذنبه الحق على كونه البعير
 ومن هذا العلم ان ما ذكره القوم او انما **قوله** بل ما ذكره تعبر الحق **قوله**
 والحمل جزا لاجلها فيض الدموع من عين **قوله** وضو والمقصد وفي
 بعض النسخ وقع في احوال مصدر راسب في فعال وهو عطف على انما
 ويحمل كاد وقع في اكثر النسخ عطف على النقيض **قوله** وطلب الجوز
 هذا سيرة اشارة النفس في سكب هذا وجه آخر للنف في حديث ان المروي
 الرض ان ثبت كما سبق **قوله** خررافة الشعر بالخطا المعهلة والخطا

الحج

المعجزة كلها صحيح بعضه كقول قوله فيما في تفرقا **قوله** وحملت حبال
 اى احتمال المحلة **قوله** في مستهمل طلب الثمرة **قوله** نوس نبال شائبة
 هذه تحريه حيث اصنف على الواو والمشتبه بالشرح في الكلام استعارة
 طينة وتحييلية **قوله** وطلعت منها اى من بحبيبة او بحيلة او بالمخالطة
 او الفراق فانه بمنى المفاخرة وقيل باعتبار التقدير المستفاد من
 الجزية وهو تعلق مستغن عنه او الوجه هو قول فان في التوفيق
 حيث لا يحمل ضير لانها قد تتر **قوله** لانها الضمير بالبحيية وبنى على اجابة
 للفاعل واما للفتنة وتبين لينة للفقول **قوله** فالجميع ذلك تكرير
 لكن يحكى حمل التكرار على المعنى الثاني **قوله** والحجوس سرور **قوله** بمساحة
 من انوار جمع نور بالفتح شكونه **قوله** او اورد جميع وورد بالفتح كل **قوله**
 المذكور في هذا صحت قيل مع التكرار في السبع **قوله** والظلال صغرة
 لورد والمنع على قوله كلام الموجبة للنظر في قوة المنع فان المعترض على
 التعريف مستدل بالحق ووقع ثلث **قوله** ولا لا تداخل بالبعض من منع على المش
 بل الصحيح وجه الضعف هو دعوى البداية بها ان التكرار في نفسها مختم
 بالبعضات وان لم يرد في السائر فان الضمير كما يحزن زرع الثقل على
 السان يحزن زرع الثقل على السبع ووقع فلا يقع للسؤال بما ودم واد
 فتوك فانه واد بها ايضا فاسد ايضا فاستقم **قوله** فان تصوراتها
 وجهه لتصورات متعلقاتها ان اراد معنومات تلك الصفات
 يستلزم تعقل متعلقاتها كالحقرة مثلا معناه صحة العقل والركن فيستلزم

تتعلق الفعل والركن ثم لكن تلك المفهومة ليست مرافوا والكيف لا بأس
بجودها وان اراد افرادها كالمعلم المخصوص والقدرة المخصوصة فكذلك
فيغير ثم فان تعقل الصورة العلمية التي هي علم زيد بمسك لا يستلزم تعقل
معلومها ولا تعقل غير معلومها انفسه **ف** لكن يرد عليه كيفية المكنة اقول
بعد ما تقدم انها اجزاء لا اول ان المراد ان في علم تقدير وروده
يرجع الى مشهور ايضا فان تصور الكيفية النظرية توجب تصور القول
الشبه بقوله فلا يرد ذلك على المشهور محل نظر كيف يتصور صدق التوقف
بدون الاستلزام لا يتوهم المراد بالاجاب ظاهرة وهو سببية دون
مجردة استلزام ووجه عدم ورود علم المشهور واضح كما انقول الوارد
ذلك لم يخرج من احوال النسبة بهذا القيد اذ تصور العلم لا يتصور
غيره بل يتوقف على تصور غير ما هو حواه الى انه يجوز ان يراد بالغير
في قوله لا يتوقف تعقله على تعقل جزئه ولا انتفاء من الكيفية المكنة في
هذا التعريف كما لا انتفاء من بهاء التعريف المشهور حيث صرح بالاجاب
التاكيد ان المعنى بقوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ان لا يكون بحيث
لا يمكن تعقله مطلقا لا يتقبل الغير ولا ريب في صدقه على الكيفية النظرية
والتصديقية النظرية فان الموقوف على القول الشبه او يحتمل لو سلم
التوقف انما هو حصولها كما ان تدرك لا تعقلها مطلقا وهذا واضح بالاجاب
فيل ان المراد بالتصور انما هو تصور الكيفية المنزوعة ان تصورها من احوال
النسبة بعنوان اشئية ومن كان مثالا لا يتوقف على تصور احوالها

ذكر

والجواب ان تصور الكيفية لا يتوقف على تصور احوالها بل هو في حد ذاته
مرافا للتفصيل بوجوبها في الملاحظة وانما تعقلها مع فاعل
من احوالها حيث ان الكلام في خروج الكيفية النظرية وانما العلم
المعلوم فانها والمعلوم مع القول الشبه ما لا يسمن ولا يخفى شيئا على
غاية التكلف فان الظاهر كما يوجب تصور احوال النسبة بالكد
اذا انما كذلك يوجب تصورها بوجوبها من غير انما تصور احوالها
فالتخصيص بالكد ليس ما ينبغي ان يحاسن اما ان ان الكيفية النظرية
العلمية التصورية او التصديقية يتوقف تعقلها على تعقل الغير والقول
الشبه بالحجة بل نفس هذه الكيفية يتوقف عليها لا تعقلها وتصورها بل
باسمها مرافوا الرجال مع ملاحظة ما حفظه الجبال **و** قوله لم يكن
رسمها محل تامل اذ هو من قوة ان يوحى اذا كان شخص صاحب
لكلمة المذكورة لا يستلزم نصيحا ما لم يكن رسمه وهو يتضمن تناقضا
ف كما بينا في الحاشية قال هناك لو سلم ان قصدنا ان نوضح
فمفهوم الكلام ان لو لم يذكر الكلمة لفضل تغير هذا المعبر في الفصاحة
الفصاحة بغير عبارة من التبعير كل ما يفضل تحت قصدنا بغير
بعضه اجزاء بخلافه اذ ذكر الكلمة فان الفصاحة مع كونه ملكة
هذا التغير ليس من احوالها اذ هو حاصل ان قوله ملكة احوال غير دخول
تغير هذا المعبر في الفصاحة على ان كونه جزءا منه لا على ان كونه جزءا
منه ولا يخفى ان كونه تغير هذا المعبر في الفصاحة لا يوجب نصيحا

مع أن نحو كلامهم من غير أن يثبت هذا حيث قال قول ملكه انما هو انما يكون
المعنى بلطفه فيضج يستضيئ لانه يلزم ان يكون هذا التبريد من
العضادة وان هذا من ذلك فانه خارج عن قول التوسيم اقول
لو قال ملكه انما هو غير هذا المعبر لم يتوجه انه يدل على ان لولا الملكة
لزم ان يكون هذا المعبر مضيقا اذ قد يتجزأ في التعريف بعض العتود
عن ان يحددها العتود الا انما هو ان يستقل اللوح بالاجاز
اخر لا يخرجها من كونها بالوضع في تعريف الكلمة عن الماهل مع
ان المفردية انما تكون المفرد يستقل بالاجاز المركبات مع ظهور
هذا التوسيم الوحي هنا فليس يحسب لم ارتكابه الحسب بالارتكاز اذ
يقول لا يلزم من حذف الملكة دخول البقية في العضادة اذ قد يتجزأ
ويصير حاصل التعريف اذ قد ارتكبه التبريد المعنى بلطفه فيضج في
قلت لما كان اذ قد ارتكبه الملكة فحذف الملكة فيكون اذ قد
انما ينبغي التبريد فيكون كما ان اذ قد ارتكبه الملكة فحذف الملكة فيكون
فيكون حذفه فلا يبقى في التعريف قيدا قول انه انما اذ قد ارتكبه الملكة
بالغير الداخل على تقدير حذف الملكة كما يكون في اول اذ قد ارتكبه الملكة
يحصل بتكرار العمل وتقديره حاصله في جميع مراتب العمل فالمعنى لا يخرج
عن هذه القوة فان صاحبها لا يستضيئ فيحصل الملكة وانما انما
فان حذفه لسبب التعريف لا يستلزم حذفه لسبب منه وهذا لا
يوافق انما فلفظون الظاهرين القدرة واليقين انما لا يلزم للملكة

انما يقاس الثاني على قول تايكس مع الفارق **قوله** لا انما قول ليس المقصود
بخصوصية حاصل اجزائنا وبل عبارة السبع بان المراد بالملك
تقتضي محال انه لا يزيد بدخلة فانه هو المقصود حتى كان هو ذلك
ان اذ قال عبارة شرح المفصاح بان حصر المقصود في خصوصية
اضاير بالنسبة الى اصل الكلام لا بالنسبة الى جميع احواله فلا ينبغي
ذلك كقول المقصود هو اعتبار خصوصية ويؤيد هذا احتمال ما
مر ان مقتضى محال هو ان اعتبار المناسبات **قوله** فاذا كان لا اعتبار
الظن بتبليها **قوله** تقع القاء واضمحاضتها قبل بل لا صوب
انضم فان المراد بها هو في هذا المقام التلخيص والمازاة المعروفة
الكلام المختصة به وبالمقام في جملة مخصوص بالضم مصدر
بما في النسبة وانما في الصحاح مر ان لا تضع الفتح باعتبار
المعنى المصدر فان مصدر هذا المصدر خصه بذكر **قوله**
او ان يكون في اليا لمبالغة اي لتأكيد المعنى المصدر في كونها
ايضا ان اليا لمبالغة كما في خلاصه في خلاصه في خلاصه
انما يشكل في وجود اليا لانه انما ان يجعل في اليا لمبالغة كما
علامة قال اما محل مخصوص على صيغة الجمع وليس بذكر
انما ان الضمير يرجع الى خصوصية ويؤيد ذلك انما فيكون
منكر الحكم حال حقيقة تأكيد الحكم والتأكيد يقتضي محال **قوله**
بالتأويل سابق وهو انما كان لا اعتبار بدخلة في مقتضى محال

بالنحو في اشتراكه في الحقيقة نفس **قوله** بخصوصية **قوله** صدق هذا
 عليه اي الكلام المتكلم **قوله** وهو ان ذكر ان كان في تعريف المتكلم
 قال علم المتكلم في شئ خاص بتركيب الكلام في مادة وما يتصل
 من تركيبه ان يكون له بالوقت من مخطا في تطبيق الكلام
 على ما يقتضيه الحال **قوله** لم يصح هذا القول في حاشية الشرح لو
 كان مقتضى الحال نفس تلك الزحوال لم يصح جعلها سببا في ذلك
 مطابقة الكلام انما **قوله** بل ما يقتضيه الكلام هو آخر مقتضى مادة
 مادة اجزاء او لا زعمها او غير ذلك **قوله** وكلامهم في معطى الواضع محكم
 اي نفس او لا اعلم ان اللفظ المقيد ان لم يحتمل بضمه فهو
 النفس وان احتمل كلف كان هذا راجعا فهو اللفظ والعقد المشترك
 بينهما هو الحكم وان شاذ في مقتضى الحال فهو الجمل وارجح اللفظ
 المأذول والعقد المشترك بينهما المتكلم **قوله** على ما يقتضيه الحال
 ذكره معقول السكاك **قوله** انما لا قول انما ما ذكره السكاك **قوله** قال
 المذكور حقيقة هو الكلام اجزائي **قوله** قال التحقيق ان الطابع
 موجودة في الخارج عين وجود الاشخاص ومجموعة معها ياتك
 ذاتا وجعل وجودا وقد حقق هذا في هذا الفن وجع فكون
 اجزائي مذكور حقيقة يستلزم كونه الكلمة اي المماثلة لاي شرط
 الكلية مذكور حقيقة كانه يبنى كونه على مذهب من في وجود
 الطبيعة حقيقة الزمان **قوله** وكان يمكن جعل الكلمة مذكورة في

قوله

اجزائي

اجزائي لكونه من جنس عين في الفرق بين الكيفية الذاتية المتناهية
 والكيفية الصادقة المحول على اشياء المتحدية في الخارج ذاتا وان كان
 مشتركا كما في اصل التجوز بامع انه لو جعل مقتضى الحال هو التعريف
 المكان هو التعريف الكلي هذا مذكور في ضمن التعريف اجزائي المذكور
 في ضمن الكلام فكلما التجوز في ذلك مقتضى الحال في بوجهة ولو
 جعل مقتضى الحال هو الكلام الكلي يكون التجوز بلا واسطة **قوله**
 على انه قد قيل ان بعض الزحوال مذكورة حقيقة كلام التعريف
 نعم ما اريد به شئ سوى كيفية شبيهة على هذا القابل من الزحوال الاول
 عليها قال الزحوال هو التعريف التكراري الذي لا يملكه العلم المتكلم
 والمؤكدات فانما هي دوال على هذه الزحوال لانها هي وكيف
 ارضى المحشى بهذا القول الضعيف ولم يزل في انتهى بامع ان
 مذكورة البعض لا يفيد صدق التعريف على الكل فلا يختم
 مادة في شكل **قوله** وانما في ما ذكره المصنف تعريف علم المتكلم
قوله وليس شذ في ذلك اي في جعل الزحوال على اجزائيات وبقية
 على ظاهره في الكلية **قوله** في لاشك ان مقتضى كالتعريف الكلي
 التكرار والتقديم والتأخير ويؤيد **قوله** في دفع آهنا احوال بها تطابق
 اللفظ مقتضى الحال اي بسببها يطابق اللفظ هذا العنوان
 الكلي المطابقة في التوجيه بين معنى واحد هو شمال الا ان شمال
 الكلام على مقتضى الحال في التوجيه لا قول بوجهة واحدة في ا

بريقه

شماله

على التأكيد بخبري في التأكيد بطلين هما استعمال الكلام على التأكيد
 واستعمال التأكيد بخبري على التأكيد الكلي واستعمال التأكيد الكلي على
 مقتضى الحال الكلي مراتب استعمل الحال الى ما يعرف من هذا المصطلح
 ما يصدق هذا المصطلح عليه في احوال الكلي كالتأكيد الكلي والتعريف
 الكلي وما لها جزئيات كالتأكيد الكلي كالتأكيد الكلي وذلك
 التعريف وذلك التأكيد في الكلام اذا استعمل على تأكيد خبري فلا يخفى
 ان زيد قائم فلا ريب في استعماله في ضمنه على التأكيد الكلي بوجه
 على مفهوم مقتضى الحال فضع انه باعتبار هذا التأكيد خبري مشتمل على
 التأكيد الكلي وباعتبار التأكيد الكلي مشتمل على مفهوم مقتضى الحال
 فبما التوجيه ان على التفرقة لفظ احوال محله على احوال
 الجزئية والمراد بمقتضى الحال في تلك احوال الكلي وبما التوجيه
 على التفرقة لفظ مقتضى الحال الى ما يصدق عليه في المعلومين
 ان احوال الكلي لا الكلام المتكليف بها الا انه اريد بلفظ مقتضى
 الحال على التأكيد مفهوم وعلى رآول افراد هذا المعلوم وان تعلم
 لاجل جملة نقد رجل مقتضى على الكلام المتكليف لا ينبغي ان يكتفى
 فتدبر وتقر **قوله** فاذا كانت هذه امور محتملة شرط حدوثها
 اذا كان كذا فيجب حمل مقتضى الحال على احوال وجوبها لا يحيط
 الوصف ويحتمل ان يكون اذا بالتولين وهو محال حادثة لا جواب **قوله**
 تعليل لبيان عليته تفاوت المقامات ليجر انظار الى نوع تعليل العلته

تفاوت

تفاوت المقامات **قوله** او في بيان تلك العلية وكان التوجيه ان الامم لم يزلت
 بل غاية له وبجمله لو اتيه باحد من كلفه فتدبر **قوله** لانه اذا تفكرت
 المقامات قبل ان يجرى كلفه فقلت في حكاية الموقوف في انما هي
 انما ان نوع الدعوى بدائية وهذا تنبيه باعادة الدعوى بالفظا **قوله**
 ولك ان تقول المراد مطلق التفاوت واختلاف المقتضى مطلقا
 وان لم يستلزم اختلاف المقتضى قطعا كالتعريف لظن بجزء ما هو هذا
 كانه المقامات بخلافية فتدبر **قوله** ولو لم يكن جهة اختصاص حال
 مرجح من زمنة اقول لا يخفى ان الحال بنا ليس مأخوذة من حال
 المقابل للماضي والمستقبل بل هي مطلق الزمان وهذا اطلاق
 حقيق في غير وجه اختصاص بمرتبين ان لفظ الدلالة على
 الزمان كالوقت وانظار هذا علم باب تعيين الطرائق في ذلك
 انه من هذا الكلام لم يقع في محله ولم يكن مناسبا للوقت **قوله**
 وقد بينا الثاني في محاشية قال هناك انما لفظ المقام على
 المكان والمحل ويخوفا فوجه الصالح ان نوع المقام محل
 القيام وقيام السوء تفاوت ووجهها وتجل التأكيد محل رآ
 اوان المقام مرقم الرجل يعني انتصابه او قيامه لحدوثه
 استقامته في مقام التأكيد محل انتصابه او استقامته **قوله**
 وتأويل المذكور ان تأويل لفظ المذكور **قوله** لانه لا يستقيم
 كلمة او اذ المجموع لا يقيد بالمواد او بالاداء في نعم لو ابدل بالواو

لتعليل



وارى ان الجميع يقيد بالجميع في جملة الاماكن لا يصرح بالانطلاق الى انه
يصح كونه او على ان المراد بقيد الجميع باحد هذه على سبيل من
الاحتواء دون اجمع قائل **قوله** على ان يكون احد شرط وان يعي القيد
بكونه رد بين الحكم والتعلق وفي الثاني ان القيد باداة
ايضا ويرى بين الحكم والتعلق وفي الثالث اي باحد هذه بين المسند
والمعلق وفي الرابع اعني بالشرط مخصوص المسند وفي الخامس اي
مفعول مرد بين الثلاثة كخبره اعني المسند والمعلق قبلها
ان تعلل على ان يكون من احد في كل فرع في الثاني ليس كما ينبغي
وعاية الترجيح ان هو المراد ان لا يحد في بعض تلك المراتب كونه
منازلة في مرتبة اخرى الا انه في جميع العبارة لفظها والمفهوم او
يقول بالاول مجموع المتوكة اداة القصر في قول هذا انما
يتوجه اذا جعل القيد بالمتوكة اما للتعلق كما سيقدر في
وانما اذا خضع هذا الحكم كما هو انطواء المستفاد من تخصيص
القيد بالمتوكة بالاسناد على ما سيجي وقد خرج بذلك لا اختصاص
ايضا بعض العلماء في حواشي المطول فلا يخرج ما ذكرناه من اختصاص
القيد بالشرط بالمسند هو المذكور في بعض حواشي المطول
الذي يستفاد من كلام المحققين بعد هذا هو انه لا يخلو الحكم لفظه فيقول
ويؤيد ما ذكره ان الشرط في معنى الظرف ثم انهم قالوا ان الظرف في
قولنا زيد موجود في الخارج يجوز ان يتعلق بالخارج موجود فيكون

حكمه باثبات الوجود خارجا لا يصرح بالانطلاق الى انه
يتعلق بالحكم اعني بثبوت زيد في كونه القضية خارجية البنية فاعلم ان
الحكم يصح للتقيد بما هو في معنى الشرط بل انظر الى نظر العقل انه
كما جاز يقيد بثبوت الشيء بالشرط والظرف كجوز يقيد بوقعه في
فكما جاز يقيد بالحكم بالشرط هكذا يقيد بالتعلق فان مستفاد ذلك
فلا بد من بيان الفرق وان يجوز قوله لم يخطر القيد بالشرط في
المسند كما في بعض الحواشي ولا في المسند والحكم على ما يستفاد من كلام
هذا المحقق وتام تحقيق المقام يقتضي مجازا **قوله** ولا جاز على ان
يقدر به كما استعمل في الضمير في كل مرتبة راجعا الى معنى آخر **قوله** ثم انه
يتوهم ان الكلام لفظي في مرتبة قبله في كل هذا في آخره في
ان يكون بعض متعلقات المسند صالحة للتقيد بمفعول او نحو
ضربت معطر زيد **قوله** فان اطلاق الحكم وقيد
يتحقق بالنسبة الى اداة القصر والشرط ايضا واحدا اصل ان القيد
والشرط المرتب يقتضي نوع اختصاص لبعض مراتب الشرط بالنسبة
الى بعض مراتب القيد دون بعض هذا المستفاد من هذا المصنف
فيما نحن فيه وهذا يمنع ما هو حرامه في كونه صالحة في جميع
ترى قول بالاول والثاني بالثاني وبهذا القيد **قوله** فانه لا يستقيم الا
بمختلف لان الفعل المجهول قد استند الى الظرف ولا يجوز ان
على الضمير وساده اليه كما وقع في المطول لان صاحب انما يستعمل ولا يجوز

متوينا في الفعل مع قول احدهما صاحب في غير ذلك استعمل في الكلمة
مع لا في المفعول واحد بين صاحب في غير ذلك استعمل في الفعل بناء
المجهول استعمل في المفعول فان جعل الواقع في الشرح في الاستعمال
نقول في العبارة صوحبت وان جعل في استعمال البناء في العبارة
صوحبت معها وانما وقع في قوله صوحبت معها في مستقيم وغاية
التوضيح ان بين توضيح معنى التفسير ويجعل الى جعلت الكلمة
ان في مصاحبة مع تلك الكلمة ويجعل قوله معها بياناً للفعل
المحذوف متعلقاً بفعل محذوف على بناء المعلوم من المصاحبة بانه
بناء المجهول منها على ان صاحب معها في بيان المصاحبة
لكلمة اخرى هو الكلمة ان وان كان في جواب السؤال كما في قوله
يستج فيها بالفتوى في حال في قراءة ففتح الباء في قوله
في حاشية الشرح وقيل في التوضيح يجوز ان تكون العبارة
في استعمال قوله في قوله في الصواب في العبارة لانها في
كيفية ذلك وجعل معها في مقام الفاعل وهو من الذي انتم
مقامه هو المستكن في صوحبت ومعناها في قوله في حال المستكن
على ان كونه مستقراً في ان في صير صوحبت يرجع الى الكلمة
نقول في الالة الكلمة اخرى على ما يشعر به كلامه في حاشية الشرح
لان الشاهد والتفسير لقوله صاحبها في حاشية المصاحبة
بالفتح في الكلمة ان الالة لا في ولا في ولا في الصير في الفعل

اذ كان

اذ كان جازياً على ما في قوله لو كان هناك النقص في الالة ما بين في
النحو يمكن ان يوح ان صوحبت مستنداً الى مصدر في الالة في حاشية
مع تلك الكلمة في اخرى كما قيل في قوله وقد قيل بين العير والنور
وفي قوله في الالة في المفعول في بيتين في مقام الفاعل اربق في حاشية المصاحبة
عاشق في الذكر في ذكر مع قوله في الالة في العبارة في حاشية المصاحبة
بالحاظ الالة في الالة في حال المقام الذي في حاشية اي في حاشية المقام
الذي في حاشية مع في الالة في المقام الذي في حاشية مع في المصاحبة بناء
على ان المصاحبة في الالة في الالة في حاشية بها كما في قوله في الالة في الفعل
في حاشية في حاشية في حاشية في الالة في الالة في الفعل الذي في حاشية في حاشية
بالشرط هو في الشرط حتى يلزم الالة في الالة في حاشية في حاشية في حاشية
لا في لا في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
اراد بالشرط في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
الشرطية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
ذكر في الحاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
بغير المطابقة بالاصح فاصل الحسن الذي بالاصح في حاشية في حاشية في حاشية
قوله والاية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
على ان المتبادر من المطابقة في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
ان المطابق في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
بان المتبادر من اللفظ معناه في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

مني اص باجركي الكمال الثالث ثم السابور اقول امارات الحقيقة فليتحقق
 بالنبذة لا ما هو المستر اقول انهم ارادوا ان المطلق ينصرف الى الكمال
 اذا كان هناك قرينة مانعة من ارادة معناه العام وانما ان الدلالة للعلم
 على خاص فالحقيقة ان العام مجزؤه كذلك فالعرف **قوله** ففعل المعول عليه
 قيل السكاك ايضا قابل بان الفضايلة يوجب الحسن الذاتية حيث قال
 في آخر بحث البهية واذا قد تقرر ان البلاغة يوجبها والعصاة يوجبها
 كما يكون الكلام حلية الزين ويرفعه على درجات التحسين فهاذا
 معنى الكلام ان اصل الحسن بالعصاة ويرفعه من المبالغة
 ولا يخطا بعد ما اصلا **قوله** لكن ان في اطلاق الكلام في
 لعم الكلام والحيث انما بل يصح هذا اطلاق والمحسن بالعلم
 الصحي واستدل عليه بقوله لان الفضايلة ليست له وانما انما يحسن
 ان المانع في كل مرتبة يمكن الحاقه بالعدم فيكون هو حل الكلام
 على الفصيح الذي هو الفرد الكامل في الجملة وليس المذكور في ذلك
 ان تكون الفضايلة هي المرتبة القصوى من الكمال كما لا بد من حسن
 كماله ان ويؤيده انه لا يمكن التيقن منها بالبلوغ لما ذكرنا
 ان ان في ارادة الكامل منها هو ارادة الفصيح **قوله** حسن
 كماله ان في اطلاق الكلام على الكلام الفصيح و ارادة منه
قوله لنقصا بل يوجب بالعدم فكأنه ليس كمالا **قوله** المكان قوله
 وانخطا لعدم المطابقة بزيادة على ان لم يرض بحمل المطابقة على

المطابقة

المطابقة الكمال كما سبق وظهر ان يقول ان ابيته اوسع من ذلك ان
 يجعل من ضارته في عدم المطابقة للحسن فيكون ارفع من ان الكمال
 البليغ بالمطابقة اي بحسنها في صنفه من كماله وانخطا طرأ
 الكلام البليغ بحسن عدم المطابقة لا بعد بحسن المطابقة فانهم
قوله بقدر المطابقة الكلام البليغ الذي يشتمل على اصل المطابقة
 ارتقاء بقدر المطابقة وجودا وانخطا بقدر عدمها **قوله** لان
 لا يحصل بالمطابقة بل المحسن البديعية اقول ان ذلك المحسن
 في التعليل استدل انما فانه يتم بان **قوله** لان العرض يحصل بالمطابقة
 قوله بالمحسنة البديعية مستدرك ذلك قوله لا يثبت بحسن الذات
 بها اي بالمحسنة البديعية بل بالمطابقة وهذه المقدمه اعني قوله لا
 يثبت بحسن الذات بالمحسنة البديعية هي من الايراد الذي اورد
 ضحي مع استدراكها بوجوب كمال وعناية التوجيه ان في ان
 تحتوي على احوال بزيادة للمحال او الوجودات السوال في اقول يمكن
 ان يجاب عن السوال بوجهين الاول ان معنى قولنا لا يثبت بحسن
 الذات بالمحسنة البديعية معناه انها لا يحسن ذاتها حيث كونها
 محسنة عرضية ولا يثبت ذلك بحسنها الذات عرضية اخرى وبذلك
 فيقيد بحسنه بخلاف شبهة الذات انما اطلقا القول بغير تلك
 المحسنة لا يوجب بحسن الذات لان تحسنها الذات اقل من
 انخطا النار كعدم قوله كما تهم انما اطلقوا على ان لا يجوز

كذا قال وان شئت بان حديث العذرة بالنسبة الى المحسنات كذا
 قوله بل ذكرها فيها مضافا هو هذا وظاهره انما يتبعها باعتبار بحيثية المستر
 آخر كفاية اعتبار بحيثية عمل حصل **قوله** فابراة اذا كان في
 انقضاء الحال اياها **قوله** وكان ذلك الى ايراد بعض المحسنات
 في المعنى **قوله** اضافة المصدر انما يفيد العموم لا احصاء **قوله** و
 انما يتحقق منه فالعموم لا يستلزم لفظا فيوجد في بعض النسخ
 بعد لفظ العموم وهو زيادة من النسخ اخراة قوله فيما نحن فيه
قوله يجوز تقدير سبب السبب واحد والحاصل انه لا يجوز تقدير
 الزمان لفعل واحد شخصي فاذا قلنا كل ضرب وقع في حال القيام
 لزم ان لا يقع في سائر مناهج غير هذه الحال وانما السبب للعول
 الواحد الشخصي فيجوز تقديره فلا يلزم ان يكون سببا للفعل المطابقة
 ان لا يكون غيره اذ سببا لما حصل النسخ ان تقدير سبب
 وان كان جائزا فيمكن ان يكون هناك امور كل منها يصلح ان
 يوجد به سبب سبيل البديل لكن حصول المعلوم لا سبب
 متعذرة مستحيل للزوم تحصيل الحاصل فلا منافاة ان حصول
 كل ارتفاع لسبب المطابقة فلا يكون غير ما قول ولو كان الكلام
 في مجرد السببية الله لكن اراد بالسبب بالفعل كما هو المتبادر
 لزم احصاء ضرورة ان تعدد السبب بالفعل سبب اجمع **قوله** و
 انما يلزم احصاء ارتفاعه وكونه سببا للمطابقة **قوله** وليس

الى ليس الكلام حصريته انما هي انما هي المطابقة لمثل من حصل
 في السببية عن المطابقة **قوله** لا يمنع تعدد حصول بشي واحدة
 لسبب المطابقة واقرى بغيره **قوله** ويشعر انما بان في حصول اعتبار
 المقصود في كلام المصنف انها واحد بحكم المقصود **قوله** ان سبب
 الفصل قد يكون لغير المسند اليه على المسند كانه قد يفتقر للتفصيل
 ان شاء من ضمن الفصل هو نفس المسند على المسند اليه كما في زيد
 هو اشجع ولكن قد يكون للعلانية كذا في قوله **قوله** فلا خلاف
 غير ان اتحادها بحكم المقصود ما يناقش فيه نعم في اتحاد بالذات
 ثم الا ان يدعى اتحادها بحكم المقصود انما هو صلاحي في حال ان
 اثبات ذلك في اسم ان لو كلف بالاتحاد في الذات فيكون السبب
 قضية خدشة من سبب ذلك اذ قد **قوله** فكل من معنى العلة الى
 مدخل الفاعل التعليمية وهو جزء من الدليل الذي هو علم حقيقة
قوله يقتضي من ان اللازم من محصر سبب السبب في التباين الكافي
 لا يلزم ذلك ايضا اذ يصح ان يكون لصلوة الا يطبق واصلوة
 الانفاضة الكتاب الى ان يراة التباين بحسب التحقيق ويمكن في
 محل التباين السببية ولا رادة السببية التامة اقول وازاد
 بنى من سببية التامة من دفع احتمالات يسرها كما سبب
 اليه الاحتمال التباين فقط والمقصود ان التفرقة تحكم به في
 نكاح الوجه ان تارة الكلام على كون المطابقة بمعنى الصدق دون

ونحوه كما سيخرج بحسب في آخر الحاشية وقع فالتصاوي بينهما لا
 قطعاً فاستتم **قوله** لا يخلو كلاً احمرين الى حين البيان
 بين المقصود من اعتبار **قوله** وتبين حاله في ذلك فخرج
 مثلاً اذا لم يكن في الدار الا احمران كان احدهما هو الذي كان
 الدار الا احمران وما في الدار الا احمر **قوله** انما هو العموم
 بخصوص مطلقاً وهو جازي الى ان **قوله** ان السبب مطابقة
 بحيث يري ان في الواقع انما هو آخر الزمان فيصور كونه ارضوا
 وخلا في هذه السببية وان كان مساوياً فيلزم من احمرين في كل
 في المعلوم كذا ان في استقائه ذلك في اذ لا يري في ان المعلوم
 من كل منهما في المعلوم من غير فرقهما من الوجود على عبارة
 المتن علم **قوله** ان احمرين يدلان على علية المطابقتين بناء
 على طر الآ على مغز السببية ولا يخفى انه يلزم في حصر السبب في
 كل من المطابقتين وهذا احمر انما يصح ان لو كان كل منهما علة
 تامة كافية في سببية كما قال هذا القائل ان علة قد يكون كل
 منها علة ما قصه بطلان كلاً احمرين وان كانت حيزاً في هذا الاحتمال
 بل ان وجه الفرق في كونها علة تامة او ما قصه لعدم احتمال ان
قوله فلا يبين ما ذكره على انه يتوقف صحة قولنا ليس في ارتفاع الآ
 بالمطابقة على ان يكون المطابقة علة تامة وهو قد علم ان بناء
 كلام المتوجه على حال الآ على سببية وثبات وجه السببية في

وقع فلا يتسارع لهذا المنع وانما منع كونه الآ السببية ما كان لا يتسارع
 اذ المتوجه بان كيفية احتمال **قوله** وانما يتسارع في غير
 هذا القسم قد علم حاله في القسم الاول فانه اذا لم يكن كل من المطابقتين
 علة ما قصه بطلان احمرين انما هو كونه احدهما علة ما قصه بطلان
 احدهما احمرين وانما ان لا يخلو احمرين بناء على ان صحة الآ يتوقف
 العلية الآتية فهو عين البحث **قوله** فينتج عليه ان هذا المقصود
 لا يصح ولا يتقدم بالتوجهات السابقة المصيدة للعينية وتلك
 بحسب المعنوم فان بناء المقصود على المعادة يجب فيثبت **قوله** فيكون
 من وجهه وانما في اعتبار مطلقاً لم يطلق العموم المطلق لا اذ كان
 باعينة مقصوداً في حال مطلقاً صح المقصود المقصود انما هو المسند وهو
 ان اعتبار المناكب على المسند اليه هو مقصود في حال **قوله** كما يتناهى في
 في ضمن كلام طويل ليس في فكره كذا بل في كلامه ارجح الى ان مطلقاً
قوله وهذا عجزاً في غاية نهاية لا يخفى المرتبة كما اخذوا ان كل من
قوله وانما الحكم انما ثبت لكونه في الجواز ان كونه ثباتاً لا فاده جواب سوال
 كانه قيل ان كان الطرفان كما هو موضح في عجزاً الذي يندرج تحت حده
 كعجزاً وما يقر منه لا خصوص حده كعجزاً وما يقر منه كقوله
 في هو الى الطرفان كما هو موضح في عجزاً وما يقر منه ما جاب عما
 ذلك بوجهين احدهما هو المراد منها هو ان هذا امر فيقول اخيراً
 صفات الحق على الزاده وهذا سبب في تسارع وقد زعموا في ذلك

الحمد

على ما في قوله لا يستحق من ذلك الكلام من آخره من المصنف على
 بل على ما ياب منها ترتيب كل ذلك من قوله في الفاعل وشبهه
 من المبلغ فكانت لم يغيره ابراهيم في ذلك القول صاحب المصنف لا يحسن
 الكلام من انظاره لعل لا يظن بان وجه صاحب المصنف من ان يحسن
 احسن لا يتحقق ما اقول قال عزدي الملكة لا يكون ذلك العزات
 واذا عرفت ان اصل المصنف والمزاد لا يعبر عن المبلغ فلا يتبعها
 من وجه التحسين وكيف يتصور من قوله في الفاعل على هذا التحقيق
 سند المصنف وتوضيحه وذلك اننا نعلم ان الفاعل مصدر هذا
 التعريف على ملكه فيقيد بغيره فان اضافة المصدر فيفيد العموم على
 اسمها فاصل التعريف بها ملكه فيقيد بها على كل ما يلفظ كلام
 بل على كل نوع من اللفظ في الكلام المبلغ فيستقيم من غير حاجة للاضافة
 على كل ما يدخل تحت مقصده فالكلمة فيها يعلم بالمعاني من غير
 ليكون اجمع على مائة واحدة كما ان في ذلك لا يبعد جعل الكلمة في اللفظ
 على العموم بغير مائة ما سبق في النظر **قوله** ان اللفظ في الكلام صحتها
 في بعض المحررين لا يحسن ان لا يعيد بالكلام بل يعيد باللفظ لكن
 المصنف قد ذكر في اللفظ قلت فيبقى الكلام في كلام المصنف
 فنقول او لا على ما ذكره المحقق في اللفظ **قوله** ان توقف
 الكلام عليها فان المعبر بلفظها المتكلم انما هو بلفظه الكلام
 يتوقف على مطابقة مقتضى الحال والعصاة فيكون توقف بلفظه

المكلم

المكلم عليها بوجهه توقف بلفظه الكلام **قوله** المرجح يستعمل مصدر
 بمعنى الرجوع في الدستور المصدر بالمعنى انما هو على فعله في العين
 من جميع افعال الامارات وهو مرجح ومحقق ومفوض ومقتضى
قوله على حذف الالف اي حذف الحذف والاصال الفعل على
 الضمير الجوز وجعل الضمير نونا ماعلا **قوله** فنقول على اول
 اي الاستعمال في قول وهو ان يستعمل مصدر بمعنى الرجوع ولا
 يؤول الى المعنى المفعول كما هو الظاهر اما اذا اقول في بحث كل كلام
 الاستعمال الثاني على ذلك ان يقولوا ان في المعنى بين وبين
 المصدر بمعنى المفعول وتكرر في ذلك بقوله بعد هذا وتحتل ان
 يكون المرجح مصدر بمعنى المفعول **قوله** وعلى الثاني اقول اي
 على استعمال الثاني وهو على مقتضى عبارة التامية استعمال اسم
 مكان وانما كونه مصدر بمعنى المفعول فهو احتمال ثان ادخل في
 الاستعمال الاول انما استعمل استعمالا ايتا في ذلك المصنف
 عبارة المحقق في قوله بياحي انما ياب لثا في معناه الاحتمال
 الثاني هذا اذا كانت العبارة فيما سيجي انما ياب لثا في المصدر
 واما اذا لم توجد كلمة هو على ما في بعض النسخ الصحيحة فاما اذا كانت
 ثم انما يستعمل الثاني فاما في لا يتوهم ان كان ينبغي ان ياب
 وعلى الثاني لثا ان ان لو كان الثاني في الثاني لثا في الثاني
 المال اخذها واحدة وتخرج الثاني الثاني وان في الثاني

قال انما يترك الشك في المصدر لان ايقابها احتمال لا يبعد ان
يصدق له بل هو نظر في عبارة المحقق في حاشية المطبوع
وهو ان يراد بالثاني ما سوى الاحتمال اعني مجموع كل ما هو
مكان وكونه مصدرا بمعنى المفعول واما الثاني في اعمارة
فهو معنى الاحتمال الثاني او استعمال الثاني على خلافه المستحقين
كما قرأنا في نقل ما روي عنه بغيره بقوله اي موضع روجه ثم يترتب
الاستدلال في استنباط الكلام بقوله لا يحتمل قائل **قوله** لا يحتمل
يكون المرجح زاي في المثال اذ في قوله هو قوله في وجوده في النسخ **قوله**
بدليل قوله في الاخر اذ هو على هذا التفسير في تفسيره بالارزاق وبيان
الحاصل المعنى لا يفسر المعنى على اللفظ واليه في الحاشية قوله
الاخر في ذلك بين الاضيق المقصود ان في **قوله** لا يحتمل المصدر
المعنى الحقيقي **قوله** قد يفسر لا يفسر في قوله ان لا يحتمل المصدر
الواقع في المصدر لا يحتمل في ذلك بالبرهان في مانع ان في ذلك
عدم انحرار عن الخطأ الكائن في قصد الخطأ الكائن في قصد
قوله رتبة في **قوله** لكن ينبغي ان لا يكون عدم الخطأ **قوله** فان دفع
وان دفع ايضا ما قيل ان قوله واما في قوله انحرار فلا يصح رتبة
على ما تقدم واما في قوله انحرار فربما في قوله لا يكون بليغا
وقد يجاب عنه بان كلمة رتبة لا تحتمل على ما قاله ابن ابي حنيفة
في صحيحه من ان انحرار رتبة في اللفظ للمناسبة بين المعنى و

التعليل

والتعديل والظاهر مجموع اللفظ في قوله انحرار في قوله لا يكون بليغا
الانحرار لا يحتمل في قوله واما في قوله انحرار فربما في قوله لا يكون بليغا
وجه الدفع اختيار الشك في قوله لكن معني القيد القيد في اختيار
الشك الثاني في منع عدم اشتراط عدم الخطأ قيل او اختيار كون
ثالث هو المعنوي المركب من عدم الخطأ والقصد وان في الكل **قوله**
قوله فاما ان يشترط فيها عدم الخطأ في معنى **قوله** ولا يكون بليغا
على التقديرين وتبين اي سبل قال في الاستدلال في صحيحه
قوله رتبة في بالانحرار في الدستور بليغا استقبل **قوله** ولا يصح
عنه شوب قال الخطأ لا يوجد الزك بل يكاد يوجد في الزك ان
في تبين للدق في لانه توصف في الواضحات **قوله** هو في اشتراط
مصدق في الاحاطة لا في اشتراط اذا قصد معبر في مفهوم مقتضى
فانه كما سبق هو اعتقاد خصوصية في الكلام او الكلام المكلف تلك
الخصوصية المعبرة **قوله** لا يكون بليغا عند اي لا يكون بليغا
معبر في معبر لا ان ليس بليغا اصله فالارادة في معبر في اللفظ
بل معبر في الدلالة المعبرة وقيل في النزاع في اعتبار الدلالة في معبر
فيها يرجع في هذا فيصير النزاع لفظيا ويندفع تشييع المتأخرين
الشك الرئيس بعدم التفرقة بين ارادة المعنى في معبر في ظهور **قوله**
وان اويل ما يرفع في اشتراك في استعمال الجوز ان يراد باللفظ
بالفصح في معبر في اشتراك اللفظ ولكن في معبر في المعنويين

البيان

المقصود من غاية هذا الكتاب المجاز في معرفة
 اجاب ان التاويل **قوله** وقد سمي هو ظاهر اقلت لان كود
 لا ما يدرك بالحس يجب كونه جميع ما سوى العقيد المعنوي مدركا
 بالحس بعينه عموم كلمة ما هذا لانه اكثره يدرك بعينه بحس من
 اللغة والنحو والصرف كما **قوله** وانما لم يبين في العلوم الثلاثة
 او في سائر العلوم **قوله** وليس المعنى على ان المختص لما كان في علم
 البديهة والاعتماد على المعنى اقول على حجة استعمال الكتاب على العلوم
 الثلاثة وقطر المقصود من هذا مع قطع النظر عن اسويب وجعل الكتاب
 فنونا ثلثة حتى يزدى كل علم وفقه وتبين المعنى ان على هذا الخبر لا يرد
 ايضا ان انما يحتاج الى ضم المقيدة المعلومة وحمل اللزوم على ما
 هذا لا يتوجه المسخ كذا **قوله** وانما يرتفع بالمعنى اي بالمفهوم
 مبناه ومن بعض النسخ ولان ما لو او على ان كونه ليل انما هو
 سهو من النسخ او يريه الوجه ان **قوله** راجع الى الوجه ان
 اريد به المقصود الى الوجه ان **قوله** اريد به المخطوط **قوله**
 خصوصيات يعبر بها المعنى يري بها المخطوط **قوله** واما بالظاهر
 المهلة والمعبر كذا **قوله** فيصحي في المعاني والبيان **قوله**
 تحث في البديع **قوله** فلا تلتفت في بداهة مباحثها ولا تلتفت
 بامه مستبعد بالنسبة للكلام الذي يؤول به اصل المعنى الذي
 يستوي فيه الخاصة والعامة كذا **قوله** انظر الى الفنون اربعة

بالمعنى

الامر

الكتاب **قوله** ان لا يتناول ذلك كتابا بل يكتفي بالفنون الثلاثة عبارة عن العلوم
 الثلاثة كما يكون اثر الكتاب بل مقصوده كما يستأجر من قبله في
 مستحق ان يحضر مقصوده في ثلثة فنون **قوله** وهو ان بين اللفظ
 المعنى واد التوجيه اقول على التجوز العقل فان اللفظ والمعنى وان
 كان بينهما مبادية لكن قد يحل احدهما على الآخر لانهما في النسبة
 وتماثل في حيث يجوز ان يعطى احدهما حكم الآخر واد التوجيه في
 المجاز المعنوي في الثاني تجوز في الفنون اقول بارادة المعنى تعبرا
 عن المدلول بالادل في الثلثة تجوز في علم المعاني بارادة اللفظ
 منه تعبرا عن الدال بالمدلول كذا **قوله** انما على الظاهر ان يحصل
 العبارتين في التاويل اقول هو ان المراد باللفظ اقول ان
 والعبارتين في علم المعاني هو المعاني في التاويل في تجوز في
 الطرفين انما التجوز في حمل تلك المعاني على تلك اللفظ لا يكون
 تارة في توجيه هذه النسبة وحمل انما كان الفاظ هذه المعاني
 محمولة حقيقة على الفنون اقول حمل نفس تلك المعاني والمصايل
 حمل علم المعاني على الفنون اقول ان باب حمل المدلول على الدال مجازا
 كما في هذا الشخص كما سمع مسعود فان المسعود اعترض في السجادة
 هي اسم فحمل المستعمل على اسم مجاز او على ان في حيزه مجاز
 اخرى مقصود كذا **قوله** احسن المقام **قوله** لكن جعل المحمول نفس علم المعاني
 كما ان النسبة بينهما وان كان المحمول عليه علم المعاني وان كان

لكن جعل الموضوع هنا نفس الفاظ الدالة على تلك المعاني **الكل**
 المناسبة **فله** وكان محل علم المعاني على الفاظ الدالة عليه فخرج
 في الكلام مجاز لغوي وعلى قول بكلمات العبارتين مجاز علمي
 اسناد اللفظ مشتقا كان او جامدا لا غير من حيث كان هو التحقيق
 مراد من اختصاصه بالمشقة **فله** لم يعتبر في البيان على وجه
 اجزائية بل على وجه الشمولية وكنهه في العود **فله** انما يعتبر بعد
 المطابقة التي هي مقصود المعاني انزل ومن هنا يظهر ان اجزائية المذكورة
 لو كانت متحققة على سبيل الحقيقة لما كانت باين الحق من المعاني
 الحق من البيان لا بين نفس العليين فلذا قال ان العلم لا يدل
 بمنزلة اجزائية العلم انما في هذا وجه آخر لقوله بمنزلة قد يتردد **فله** انما يدل
 فظا اذا لا يخفى في كونه الشخص على العلم ان كونه عنه مقدمات
 يحصل صاندها استعدا ذلك التحصيل وان لم يدبر بالعقل شيئا
 مراد من التحصيل ان كونه العلوم ملكات بالمعنى الاول فيصير
 بالمعنى الثاني غير لازم **فله** اذا تمكن من معرفة جميع مسائل علم بان
 كونه ملكة استحضار المعلومات من تلك المسائل وملكه استحضار
 المجموع **فله** كونه كونه **فله** وكلامه في الشرح ما يلزم **فله** انما
 بيان ذلك ان واضع هذا القوم مثلا وضع هذه اصول مستنبطه
 تراكمها ليحصل من ادراكها ومارستها قوة بها يتمكن من استحضارها
 وتلك القوت التي هي مقصودها من ادراكها العلم ان من انقول كلامه

يكون

مشارحة

اشار **فله** انه لا بد من كون الشخص على العلم ان يحصل عنده ما هو
 مسائل ذلك العلم من المراتب بالاصول المستنبطة المذكورة كالمتحقق
 المسائل التي يخرج بعد القوة العقلية ويكون مستحضرها بالادراك
 ما ذكرنا على استخراج المسائل بالبقية التي هي كالقوة لذلك القوت
 وهذا هو المراد بقوله يتمكن من استحضارها ومقتضاها ان يدرك بالتحصيل
 مجرد استخراج القوت اجزائية من القوت بوجه فلا يغار عليه
 عين ما اشار به المحشي او لا ما عرفت من تقدير تحصيل التحصيل
 بما ذكرنا لم يعتبر تلك الملكة ان لا كونه مبدءا لاستحضارها بل
 فلا يبعد من نظائرها على ما اشار **فله** اطلاق الاسم المستعمل
 التسمية بالملكة للمعنى الذي ترسب العلم اعني استحضار المعلومات
 وتحصيل المجموعات ثم ان لا يحصل تارة بعد تحصيلها بل ان
 ولو لم يمتد بها حتى يحصل من حيثها اولية الملكة المذكورة فتلك
 الملكة مستبينة انما هي كذا ذلك العلم هذا هو المتعارف بين محققين
 الملكة وانما ما اراه استنباطا لبيان الملكة مستبينة حصول
 العلم وتبين لقائه فانما ينطبق ظاهره على الملكة بمعنى العقل فاستل
فله الملكة او القواعد وبعض النسخ الواو بدل او وهو الكتاب
 لقوله فلفظ العلم فيها حقيقة هذا لفظا ثم هي كذا في هو ان لا تتم
 لكونه المتبادر لكل المعنيين من اجزائية بل انما تستقر في تبيين
 ويستقر اصله في ادراك لم يتبادر احد ما شك في ان العلم النحو

بالفعل

تنظيم

فقرينة قوله يعلم ان المراد بالوصول ونوع الغافل من مسائل العلم و
 ادراكه ان نحو فقرينة يعلم ان المراد بالملكة والما تبار المعنيين
 متباينين في غير ذلك من الجواب ان لفظ العلم في قوله يعلم
 في قوله لا يجوز لفظ العلم اذا اطلق شيئا برونه من الملكة وصول
 كما ان رايه آخر ان قوله حقيقة موقوفة وتبينه في شرح المصباح
 ثم القرينة انما تحتاج اليها في تعيين احد المعنيين بخصوصه لا في
 تباينهما بل انما يحتاج اليها في تعيين اللفظ في مضمون لفظ العلم
 فحذف القرينة في هذه المادة كونه حقيقة فيها ثم بعد ان تمام القرينة
 يتعين احد ما لو قيل شيئا برونه في تعيينه ويحتاج في
 التفسير في القرينة لم يردح في ظهوره في بعض النسخ كذا او
 فلفظ العلم فيها حقيقة فعل القول الاول لفظ العلم مجاز في الملكة
 في القواعد الوصفية المحلولة في قوله لا يجوز في قوله العلم الثاني
 فلفظ العلم منقول اليها وحقيقة فيها الوصف المحلولة في المثال
 المناسبة المصححة للنقل **قوله** فقرينة اللفظ اذا اطلق براديه العرف
 العام ولذا اصح جعل لفظ العلم مقابل كذا **قوله** كذا في قوله
 تقدير ان يكون المعنى مستقلا في معنى ادراك مطلقا لا في
 مجرد كون المعنى مستقلا في معنى ادراك مطلقا لا في معنى
 العلم المسمى معاني ذلك استعمال في قول كذا في الاستقانة ذلك
 انما ان يقع لما كان لفظ العلم يخص الكلمات ويعلم لفظ

بجواب

لحق

يخص خبريات او يعنى فاستعمال المعنى الصحيح على تقدير ان الاستعمال
 العلم الصحيح على تقدير ان الاستعمال **قوله** في شرح كذا في قوله
 ذكره في الجواب لا يحسم مادة كذا في قوله لا يجوز في قوله العلم
 والجواب انما يحسم انما يحسم انما يحسم انما يحسم انما يحسم انما يحسم
 هذا اصطلاح يصلح لكنه فيصير اليه قد تم تقدم اخباره والمجوز
 في هذا اخباره لكنه في وجه يظهر الفرق بين ما ذكره المصنف في المصباح
 في هذا الجواب الاول انما يحسم انما يحسم انما يحسم انما يحسم انما يحسم
 احصى خبريات او التقييم **قوله** انما ان هذا التفسير انما يحسم انما يحسم
 كون هذا التفسير بناء على الواقع فيكون المستفاد من حصول العلم
 ادراكات مخصوصة **قوله** لان ادراك الخبري يجوز ان يكون حكما
 هذا لو كان مقصورا فاما في صورته في ادراكات التصورات العقلية
 والكلام في الثانية فان ادراكات المستفاد من حصول العلم
 هي التصديقات والفروع الجزئية والقضايا الشخصية المندرجة
 تحتها ومثل ذلك الخط من المحتسب **قوله** فان ادراك الحكماني
 من خبريات ادراكات خبرية باضافتين الجزئيتين **قوله** انما يحسم انما يحسم
 واصافة الجزئيتين للصير الراجح الى الحكماني في قوله ان زيدا امثلا
 وان كان فردا لكان ان ادراكه ليس فردا او ادراكه
 وليس خبريا من خبريات اصلا وكذا ان ادراكه ليس خبريا من خبريات
 من خبريات يحسب ان ادراكه ليس خبريا من خبريات ادراكه

لحق
 في خبريات ادراكه
 في خبريات ادراكه

فان

غايته انما اذا ادرك الانسان بالكنة تفضيلا كان ادراكه متعلقا على
 ادراك الحيوان وادراك الحيوان خبر ادراكه لا انه صادق عليه
 كما يشبهه على المحسوس حال ادراكه كحال المدرك كذا في قوله قد يحاج
 بان الحق انه يصدر عن ادراك الانسان مثلا انه ادراك الانسان
 وانه ان حيوانا فينتج انه ادراك الحيوان وهذا مثل قولنا زيد
 عمرو وعمرو كاتب ينتج ان زيدا ان كاتب ومثل هذا القياس اي
 ما لم يكن الوجه بانه مكرر في قياس صحيح فينتج على ما حققه كساد
 في تعلقاته على المحركات والحاصل ان المحسوس لم يرد ادراك الحيوان
 كادراك المتعلق بمفهوم الحيوان بل مراده ما يصدر عن مفهوم
 ادراك الحيوان وقد ظهر مما ذكرنا ان ادراك الانسان ما يصدر عن
 ادراك الحيوان اقول كمال ادراك الانسان ليس الا ما متعلقا
 بمفهوم الحيوان لك ليس خبره خبريات مفهوم ادراك الحيوان
 فان هذا المفهوم ما يصح صدقه على ادراك متعلق بالحيوان لا
 متعلق بغيره وما يتجمل من الدليل فيتحصيله اما اولا
 فلانه لو صح لك ان الانسان مباين للحيوان لانه مباين للكون
 النفس حيوان والكلان لا يصح ان نقضي للحيوان نقض للحيوان
 والحيوان جسم هذا مع اجتماعها والنيات فيجتمع النقيضان على
 غير ذلك من المفاسد التي لا يخفى لادها وهاهنا وما على من لا يوفق
 وانما ثانيا ملان اللازم من هذا الترتيب ان يصدر عن ادراك الانسان

ان ادراك

انه ادراك لغرض الحيوان في كونه لا المفهوم الحيوان ولا لغرضه حيث
 هو حيوان لكن الكلام ليس في قولنا انه ليس من ادراك الكائن
 شي وكيف يمكن خبر ادراكه في ادراك الكائن لا يخفى صدقه عليه
 وبما جعله خبره شبهة ناشئة من عدم التميز بين الاستعارات الثلاث
 ثم اننا الجيب مع اشتهاؤه واقطاره بتلك المفاهيم الموصولة
 بما يفيض من التجرب يفيض فكله كسوة نردب لغرضه انما هو
 واضحا من الحق **قوله** فوجب خبرية ادراك هذا الحق اي الاشارة
 الى ادراك الكلي المستخرج تحت هذا الخبر لا بمعنى مفهوم وقوع
 الشكرية منه **قوله** ولما كان خبرية ادراك الحق الملائكة والخبرية
 والاخرية من ادراك يخفى من الشكرية لا يكون الا والمدرك خبرية
 حقيقة **قوله** اي وتلت مقول قول الجلي **قوله** لم يحسن اولم يخبر
 بيانه انما ان يلاحظ العطف اذ لا رخصة ثانيا او بالعكس
 فقولنا ان يصير الحق كقولنا وهو من صحيح لعدم التباينة على
 الحق **قوله** وعلى الثاني يصير التقدير كقولنا لا وجه لكل خبر والى
 الا ان يكون تأكيد الفطرية الاول ملازم لاوله وهذا مع ان قولنا
 العبارة موهمة للحق في قولنا الفاسد كانه مع عدم حسنة فندبه
قوله وكانه مرئيل بعد المضاف اليه قبل النظر الحق في مكان
 المراد به من العبارة كل فرد على التفصيل ومن فادى الكلام
 على الوصفية **قوله** وقد استلزامه فهو قد توافقه **قوله** وانما خبري

كل فرد

تشرح صاحب المصنف ثمانية الكيفية لا يخطئ في شرح اسمها بالكلام
المكثف وموضوع المسائل لا يجوز ان يكون مرادها موضوع
العلم لان البحث عن اجزاء الموضوع من مبادئ العلم لا يحل
كما انقل منه وفي بحث لان العوارض كالاتية لا يجوز ان يكون
العلم اعراضا لموضوع باقائهم ولو جعل هذا اجزاء لموضوع المسئلة
ويجوز عرضا فانه ان كان بحثا عن اعراض الذاتية لموضوع العلم
فلا يبعد كونه من مبادئ العلم كلف لا وقد صرح المحقق الطوسي بان
موضوع المسئلة وقد يكون جزء من موضوع العلم وانما ذكره في
ان معرفته اجزاء الموضوع من المبادئ فانما يتصور ان يكون اجزاء
ولذلك جعله من المبادئ التصورية وانما كون التصديق بالوارض
الذاتية لا اجزاء الموضوع من المبادئ التصديقية فليخبركم به
بل انفتحت كلمتهم على ان العارض بوجهه اجزاء ومحتاج الى ما يبين
في الصدق عرض ذاتي وانما العارض بوجهه اجزاء ليس له الحق
نقطا فاما المذكور في الحاشية الشريفة الشريفة على المطالع انه من
ذاتية قال الشريف سبب الصواب ان الكيفية في الخارج مطلقا او
فان المبين اذا قام بالموضوع مساويا له في الوجود ووجهه
موضوع حقيقة لكنه يوصف بالموضوع كان ذلك التفسير في احوال
المطلوبة في ذلك العلم اقول وانما اكتفى في الخارج بمطلق المبادئ
في اجزاء بطريق كونه في مرتبة تحقيق المقام فطلب معلقاه على اجزاء

انما

منطوق

احوال
منطوق التمهيد **قوله** وذلك ان قد بين ان احوال الكلام
الكلام ومنهم من قال ان اجواب الالكلام هو ان ساد وانما المطالع
منطوقه ويخفى بعده **قوله** يعرضه بجزء الذي هو من ساد والمنطوق
المشهور من كسب المنطوق وهو ان اجزاء المقربين قولهم في العرض
الذاتية ما يعرض النفس لجزءه هو غير المحمول المستلزم لاجزاء
المباين الذي لا يحيل على الكل وترتبات وليس جزء محمول اعتبار
بذاته فقررات الحاشية وانما اخذ من كلام لم يصل اليها كما ان
قد قلنا عن حاشية المطالع ما يقع بتحقيق الملو ودفع كذا **قوله**
موضوع المسئلة في حقيقة انما هو الكلام فموضوع المسئلة
نفس موضوع العلم الاجزؤه والجزء انما وقع عرضا للفظ لا
عرضا للمعنى فادفع كذا **قوله** في قوله انما هو فموضوع **قوله** وارجع
المعنى ذلك ان كونه احوال الكلام ومن احوال الكلام **قوله**
وهو انتساب حقيقة والمجاز على انما هي على تقدير جعلها احوال
الكلام الذي هو امر عقلي **قوله** اي الفعل بنفسه فوجه انه
عدل المعنى الواجب لقصد التبيين على ان انتساب كونه حقيقة
او مجازا لا العقل بنفسه انتساب الكلام لا الفعل انما هو
بسبب ان ساد الذي ذكره انقل منه **قوله** فاضنه مصر بالجملة ثلثة
المعلوم ومنه بعض لسنه مصر بالجملة ومنه الميم وهو تحريف النسخين
ومصر اوبقيلة وهو من براز من سعدن عدنان **قوله** الخ

المقصد للتيقظ بما يخرج من الحقيقة العلم انما هو ما يليق وما جرت
 من امور المذكورة في المقصد لو كانت من العالم ما يليق به وهذا هو
 المقصود كونه الشيء من العلم وليس من مقصود **قوله** بل هو المقصود
 في ابواب الى النور على ما ذكرنا **قوله** انما يكون ذلك لو كانت من
 قول الله المقصود من المعاني **قوله** لانه يتبع على خروج ما ذكر في التعريف
 واخر **قوله** لان ما يقصد في الشيء يكون خارجا عنه في تقدير
 ان يكون المراد بالعلم من اصول القواعد كما هو الظاهر في الملة
 ايضا فلا يجوز ان يكون من صفة المقصد لان المقصد من الملة
 هو القواعد بل لا يخرج عن الخط كما هو المقصد من القواعد كذا قيل
قوله بل الصريح على هذا التقدير لان ابواب الملائكة خيرات لهذا
 المعنى من المقصد الذي هو بعض علم الحق لا يخرج **قوله** الا
 بتكليف عظيم وهو ان يخص المقصد بجميع المسائل فيكون كل باب
 الملائكة جزء من مجموع المقصد بجميع هذا المجموع وكل جزء من ذلك
قوله وغاية العناية ان يفتح اقول يمكن ان يجاب بان كل عين
 بيانته وصلة المقصد من ذلك المقصد من الحق وذلك لان
 الفتح عبارة عن انفاذا المعينة للعلم وليسان ان الحفا و غيره
 ولكن المقصد من جملتها وهو العلم **قوله** واذا كان من غير المقصد
 لزم ان يجعل حصة الكل في الخارج **قوله** في قول الله ويحيط المقصد
 من علم الحق بان الحاصل المعنى المراد لا يتبين لرجح انه في كل

الذرة

قوله

ح حجة على البعض **قوله** فيهم لا يخرج من ان يتبع المقصد المقصود
 في حجة بيان الحق في المقصد هو الكلام الذي ذكره او سببه في الكل
 بموجب الفصل كما هو الواقع **قوله** على ما هو واقع رجوع النظر الى المقصد
 لم يرد ان ما نحن فيه مثل تلك الحقيقة بل انه نظرا لما كان المتبادر
 من قوله ليس زيد قائما في القيام عمر زيد الموجود لا انما انما زيد
 اذا كان الشئ راجعا في القسم الذي انما يخرج كان المقصد المشترك
 بين القسمين هو الكلام المشترك على النسبة ونقص النسبة
 بالاشكال في اننا لم نجد المقصد على انما في علمهم صريح
 قائل حتى لا يترجم ان هذا جواب بغير الدليل **قوله** لان الخارج من
 الواقع المقصد في انما بيان الدليل في ذلك في قوله **قوله** و
 نفس من امره وجزا الكاذب لا يدل على الواقع في نفس امره بل على خلاف
 الواقع **قوله** فينبغي مطابقة البنية فكذلك مقصود عدم المطابقة **قوله** في
 قول الله قال في السجدة وكان وجهنا يديره ان انظر ان يكون
 اجز هو موقع نسبة لاطابقة نسبة للنسبة انما رتبة قائل **قوله** و
 ان لا خبايا مستقبلية فقط ايضا ايجابية في حال في كذا اب الى هنا
 واجملة الدلائل كذا النسبة المستقبلية مطلقا قائل **قوله** ان لا يخرج
 بغير على حارب اعتباري بغير حقيقة على حسب ما يقول انما يستمر في الخارج
 هو حقيقة انما زيد في المستقبل انما تواتر كون انما يخرج لهذا الكلام
 قيام زيد في الخارج فيقال فيصير كلف ونبأ التواتر على كونه خارجا في

الكلام وكلام الله لا يقضي كون التوهم في النسبة **قوله** وانما خبر ان ذلك
 من على ان المراد بخارج ما يدل اذ ما يدل على الكلام من النسبة متبالية
 لا يكون الا في المستقبل وانما اذا كان المراد من الخارج ما هو الواقع
 في نفس الامر فلا شك ان بين طرفي النسبة لا مستقبلية في كل كائنة
 الثلاثة نسبة ترتبية او سببية في الواقع فلا يجوز مستقبلية خارج في حال
 الماضي والمستقبل ايضا لان مناط الصدق والكذب المطابقة واللا مطابقة
 هو الواقع في المستقبل كما ان المناط في الماضي هو الواقع في
 الماضي وفي الحال هو الواقع في الحال فانهم **قوله** بمعنى النسبة الواقعة في
 نفس الامر بين طرفي نسبة الكلام لكن نسبة الكلام في الخارج لا يطابق
 فيلزم كذب اخبارنا كما بينة لا مستقبلية كما ذكره اولاً فثبت التوهم
 الذي ذكره المحقق في على محل الخارج على النسبة المتحققة بين طرفي
 الكلام في الواقع وثبت التوهم الذي ذكره الله على كونه خارجاً عن النسبة
 المدلولة لنسبة الكلام فتدبر **قوله** رتباً فيهم من حيثها على فاصلة يرجع
 النسخة الى العيد **قوله** او لا يطابقة على معنى قصد المطابقة وعدمها انه
 يستلزم ان يكون مناط الصدق والكذب قصد المطابقة وعدمها ولم
 يقل به احد وقد تفتن بهذا بعض ائمة كذا فيهم المتردين **قوله** وقد
 عدوها ليت شري ما معنى قصد عدم المطابقة مع الواقع في الجمل الخيرية
 كما ذكر في توجيه عبارة الله بين فان المقصود منها متعلق بان لما نسبة
 خارجة عن المطابقة واللامطابقة وتوهم المطابقة واللامطابقة بيان

واقعه

واقعه تلك النسبة المقصودة واول دليل على ذلك هو اللفظ **قوله** في
 وفيه خبرها خبر قصد لكونه دالاً على نسبة حاصل في الواقع بين
 بلا تعرض للمطابقة واللامطابقة فانهم **قوله** معنى اخضع من سطر المطابقة
 اشار الى ان عدم الملكية قد يعبر مشهوراً وهو عدم الملكية كما مر
 شأن الملكية بحال الوقت الذي يمكن الحصول منه وقد يعبر بحقيقة
 وهو عدم الملكية كما مر شأن الملكية سواء كان مرشاً في نسخة في
 وقت اضافته بالعدم او في ذلك الوقت او مرشاً في زمان وجبه
 القرب او البعد او مرشاً في موضع العام ومع محل الاماظة على
 عدم الملكية لانه وان يكون بمعنى كونه اخضع بحال الواقع **قوله** المطابق
 عنه فيقع على لزوم ارتفاع التقيض في جانب ثبات كذا
 ان يحل على المشهورى انه لا يتم بل يرضى صحيح وكذا على الحقيقة
 مطابقة صحيح بل لا يتم على عدم الملكية كما مرشاً في شخصه او
 نوط المطابقة والافلا شك ان مرشاً في جنس النسبة لانه في نوط
 النسبة المطابقة فكيف يتأتى ان النسبة لانه ليس مرشاً في المطابقة
 واللامطابقة لولا ارادة احد المعنيين فتدبر **قوله** مستر ما قبل من كذب
 حيث قال الكلام انما ان يكون نسبة بحيث يحصل اللفظ ويولد
 اللفظ موجداً لها خبر قصد لانه كما ذكره كذا فيهم لانه من هذا
 كما كونه خبر قصد مشروطة بالخارج للنسبة كانت نسبة معنى على
 الا انه ادريج لفظ القصد في الاماظة في لايتم من نفع القصد

الدلالة في الدلالة مع أن نفي مخرجها من الخارج لا ينافي في الدلالة
 المقصود في حكم نفي النفي في الخارج النسبة لأن نفي المقصود في حكم
 نفي الدلالة حقيقة على أن قول وبالعلة على الثاني وهو أن نفي الدلالة
 في حكم نفي نفي مخرجها من الخارج لا ينافي في الدلالة على أن نفي المقصود في حكم
 ما ذكره اسم مشهور ويمكن أن يجعل جوابا عن السؤال المقصود بل ياتي
 بأن كونه جوابا بتغير الدليل وبسبب شايخ هذا ثم أقول قد اعجز المحقق
 حيث مزج بين المقصود في مقام الفرق يرجع إلى الدلالة على النسبة
 لا إلى المطابقة والدلالة مطابقة وهل هذا من تضاض مع ما نفي كلام
 الشيخ في التوجيه أن قول فلا تعقل **قوله** ولا تفرق بينهما بل عندنا أن نفي
 النفي هو على المقيد وهذا جائز متعارف ولا يستلزم أن نفي نفي النفي
 بين كلامي الشيخ في محله **قوله** ما ذكره كون الكلام دالا عليه عراب
قوله كونه آخر الكلام أي لا كونه الكلام ثانيا في خارج فلا بد أن يرجع
 النفي إلى المقيد كما سبق **قوله** ويجوز أن يراد به أي نفي مخرجها من
 نسبة الكلام **قوله** لكن لا يقصد المطابقة بينه وبين نسبة آخر
 وجود أو عدمه ولا يلتفت إلى ما وقع فالنفي على المقيد كما هو الظاهر
 في رفع النقيضين إلى أحد التوجيهين السابقين وقد عرفت حال
 الأول فتذكر أن نفي نفي مخرجها من الخارج هو التوجيه الأول لأن
 يحصل نسبة مخرجها من الخارج إلى نفس اللفظ مع أنها متماثلة
قوله كما سيجري في مبحث الصدق والكذب وهو خارج عن هذا

المكمل

المكمل والمطابق **قوله** أي نفي التفسير ما يقوله لأن الخروج من الخارج
 أخذ بالنسبة لا بجميع النسخة لأن أخذ بالنسبة لا يحضره إلا عيان لكن
 غير لازم بل يجوز أن يؤخذ بالنسبة لأن من المكمل والمطابق
 بالنسبة إلى الكلام وعلى الوجهين لا يحضره إلا عيان **قوله** فإن كان
 الخارج جرحا يجوز أن يكون مخرجها من الخارج ومخرجها من الخارج
 لوجوده **قوله** في معناه عدم توقف وجود النسبة جوابا باختبار
 الشئ الثاني **قوله** والمناكير أن يجعل أن مخرجها من الخارج
 نسبة أجوابها حاصل لما كان في أجواب الثاني أجال حيث قيل
 أن كونه اختيار الكل من الشقين نسبة على أن المناكير اختيار الشئ
 الثاني كما في قوله وجه المناكير أنه ليس اختيار بين الفريقين
 في أنها من أمور خارجية بل هي من الأمور الموجودة بخارجية **قوله**
 وأصل ترتب أن كان ثانيا أنما يحصل من نسبة مشتقان كاللزام
 أو نقل كسب ونعم ونفس ونسبة ترتب أو زيادة أو كمالا استقام
 التمتني وما نسبته ذلك **قوله** على المحاجة إليه انت حيزان ذلك كما يراد
 حتى على أن كل لفظ في الكلام البليغ مطابق لمقصده محال وهذا
 محل تأمل **قوله** أو أن انقضاء نسبة الفاعلة أي ملاحظ البليغ وهو
 عطف على أن مقصده هو والفرق بين وجهين لا يعتدركه الزيادة
 لفاعلة في أول المحققين من أن طائفة في الثاني للنسخة ما لم
 في ضمن لفظ البليغ **قوله** وما في حكمها من النظائر المعلومة **قوله**

ارادة يستعمل في استيعابها انما يستعمل في الحصول اليه يمكن ان
 يحصل الشبهة في الحصول اليه سبق ذكره فيكون استعماله في الدورات وما
 في حكمها من النظريات العلوية متفرعا على ذلك استعماله في سبق
 ذكرها في نظر العقل ويمكن ان يحل في الحصول اليه في
 حكمه ويقع عليه استعماله في سبق ذكره **قوله** ان المطابقة انما هي للحكم
 في النسبة بوجه الشبهة او السلبية **قوله** في الشبهة الحكم اولو بالذات
 والمجوزات والبرهان وان كان عبارة عن مطابقة حكم آخر في سبق ذكره
 كما ان احسن صفة العالم وحسن العالم يتوهم انه صفة زائدة
 حسن العالم والتحقيق ان حسن العالم انما هي صفة للعالم كغيره
 من الصفات زائدة عنه كونه حسن العالم وهذا هو حسن العالم
قوله كون اجزا مطابقا احكام الواقع **قوله** لكن التحقيق انما هي ثابت
 اي كما انما الصدق في التقدير **قوله** ثابت الحكم او لا كذا شاهد الله
قوله امر ثابت في الحكم **قوله** وهذا ما قيل في تعريفه لانه يعرفهم هو لهذا
 نظائر اخرى في كلامهم لا يخفى على المتبحر منها انهم عرفوا الحكم بحصول
 صورة الشيء في العقل فافترض ان العالم صفة للعالم والحصول
 للصورة فلا يكون احدهما هو الآخر اجبت ان الحصول وان كان
 صفة للصورة لكن حصول الصورة في العقل صفة للعالم فانه الذي
 يحصل الصورة في عقله واما الحصول للصورة في العقل فانه
 صفة للصورة ليس بالمتعلق بالعالم بل بصيرته الصفة له كونه العالم

تحصل

تحصل الصورة في عقله **قوله** بان الفهم صفة العالم كما سيجي **قوله** ان
 المعنى مقول القول **قوله** في ذلك هذا هو محل استيعابها والنظر
 ما نظير بقا ترجمته وتتم له **قوله** لكن يتعلق باللفظ والمعنى ووجه
 صحة التعريف ان يراد بالفهم المخصوص كونه اللفظ بحيث يفهم منه المعنى
 ولو مجازا او يتركب التعريف باللازم الغير المحمول كما ان التسمية هي تعريف
 الغضاضة بخلوص والتعاريف اللفظية واحدة وذكر انما يتوهم
 فيها بالاشكال ذلك بل كذا ما يتركب بل المقول كتعريف العلم بحصول
قوله وكلامه ان كونه زائدا مستعمل في المطلق بل لا بل على ان المطلق
 انما هو الواقع والواقع لا يتوهم ولا يتوهم في الواقع **قوله** انما لا يدل
 الا على الواقع والواقع كونه دالة على ذلك فليس يجوز منها تحلف المطلق
 عن الدال فان تحقق هذا المطلق كان اجزا صادقا وان كان كاذبا
قوله فكيف يتصور مطابقة جميع اتحادها وتوضيح الكلام هو ان
 الصدق والكذب بالمطابقة والمطابقة في الخارج لا بد ان يرد الخارج
 النسبة المحققة في الواقع بين الطرفين لا ان يرد في العالم والالم
 التي مطابقة لما تقدم وقد ثبت في ذلك الشبهة لانه ان الشئين الذي
 اوقع بينهما نسبة في اجزا لا بد ان يكون بينهما نسبة في الواقع اي في
 النظر فانه الذي عماد على الكلام المطابقة تلك النسبة المعقولة
 الكلام للنسبة التي هي خارج لا يخرج في كلامه اشكال في صورة الكذب
 او النسبة المعقولة والكلام في الحقيقة في الواقع وانما صورة الصدق

في شكل او المطابقة ان النسبة المذكورة للكلام هو الواقع المحقق الواقع
يجاب بكفاية التباين اعتبارا **قوله** وقد يجازي ان النسبة في دفعه في الحال
على البحث لا على غيره وقيل في مقام التحقيق كقول الكلام يا **قوله** انا
اي الايطاع لا الواقع **قوله** فان النسبة الممنونة منها لا تنزع الا الواقع
قوله بان يكون الخارج الذي وقع كونهما سلبين **قوله** وعدم مطابقة له
بان يكون متباين **قوله** وهذا التزم **قوله** جز هو صحيح اقول فانهم في آخرهم
عرفوا انهم باختيار الصدق والكذب وان كان ان خبر انك ان الخبر
المعلوم كونه بعد فانه من هذا القبيل في راجعته في كون الكلام قضية شغل
اذ كان بوضع ذلك في تراويف الحقية فقد تناقض وقد
فصلنا الكلام في هذا الموضع على ما في تصاير المطالع **قوله** لان خبرنا
يدل على الحكم فان كان الحكم عبارة عن الواقع والواقع فان كان لا ينافيها
فلا يلزم تخلف المدلول عن الدال وان كان عبارة عن الخارج لا يطاع ولا تنزع
فقط عدم اجتماعها مع ان كان المدلول يتخلف عن الدال في خارج
في الدلالة اللفظية وكلام المحشي بينهما نظر في اختياره في الحكم المدلول
لغيره من تصاع كاختاره في الحقيقة لا الواقع كما قلنا من ان
قوله الا لان الآية الدام صلة للترص **قوله** كما تعرض في الشرح حيث
في سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لسؤال الذم ان يطابق
الواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا **قوله**
وكان وجه ان الآية لا تدل في جعل ذلك جها لعدم التعرض للصدق

مع الترميز

مع التعرض للكذب ليس موضع ان الآية لا تدل على كونه الصدق مطابقة
لاعتقاد فقط كما تدل على كونه الكذب مطابقة لا اعتقاد فقط فانه تدل
على ان يطابق الكذب على ما يطابق الاعتقاد فقط وانما ان الكذب
في هذا الحكم الجواز ان يكون المعبر عن الصدق ان يكون جميعا في الكذب
ان لا يكون كذلك كما لم يطابق الواقع فقط او الاعتقاد فقط او كليهما
والوجه ان يجعل في كذا لراية على استسالة **قوله** وكذا في شغل كون
مطابقة الواقع كما هو منسب لجمهور النحويين ان يكون كلام المحوي
معروف لك كل من لا يثبت في وقيل مطابقة لا اعتقاد الجواز عدما يدل
فقد رتب ان المناقضة الماذبون لم لا يجز ان البطلان في خصم لا
يكون متماثل في ثبات الدليل وقد تحقق القول في الثالث الا ان في
ان الآية تبطل المنزلة الثالث ايضا حيث اثبت ان عدم مطابقة
لا اعتقاد فقط وهذا هو الوجه على ان الكذب في الخارج في غير
من استسالة لاجل اثبات تذبذب خصم لبيان ثبات المدعى في الثالث
اجرا لا ولا على اثبات المدعى بان في اثبت الآية الكذب في صورة هذا
مطابقة لا اعتقاد فقط وكل من في بكن من بعضه وباحض الكذب
فيها بان الصدق مطابقة لا اعتقاد فقط كما هو مقتضى المقابلة
وهذا لما اشار اليه المحشي آخر **قوله** ولا يبعد ان يثبت بالآية كونه الصدق
مطابقة لا اعتقاد فقط وارجح فالتسوية في عدم التعرض في حالة لا
والفكر في ان الآية اثبت ان الكذب المطابقة لا اعتقاد فقط فانه

المشاهد الذي لا يرد له في العلم لا يصدق ان الصدق مطابقة لاعتقاده فقط
قوله في جعل الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فقط لم يجعل الصدق مطابقة
 الواقع واعتقاده جميعا قد سبق لنا في شرح دلالة آية على كذب الكذب
 لا مطابقة الاعتقاد فقط والوجه ان قولهم قد علم ان اطلاق الكذب
 في الجملة على ما يطابق الاعتقاد فقط ومنه ان ذلك لا يخصه
 الكذب عنها وباحضار الصدق فيما يطابق الاعتقاد فقط فعلم ان
 الكذب الصدق هما الاما مطابقة والمطابقة مع الاعتقاد فقط وقد
 حمل كلام المحقق على ذلك **قوله** ولا وجه ان يجعل المذكور وهو ان هذه
 الشهادة بل في اخبار صميم العكس **قوله** متضمنة بصيغة المفعول
 لا لقوله لم يشهد بكفر راجع الكذب لا يجوز ان يضمن المذكور جوابا عما
 ذكره في المتن وارجح ان الشهادة جوابا عما ذكره في المتن **قوله**
 وقد بينا وجهه في احكامية اعلم ان بعضهم قد يقول انهم المصدقون
 في الشهادة بان الكذب راجع لقوله لم يشهد باعتبار كونه خبرا
 في مطالب الواقع وقول الله في الشرح ان هذا ليس في الالام
 خبر بل في ان كانت تعلم في صورة جرحه في منع في مقابلة المنع
 لذلك غير الجارية في بعض المنع لا قوله ليس في ظهوره ليس
 بخبر بل في ان الكذب الفاد في المادة بحال في المحقق في حاشية الشرح
 وكما ذكره لما في فيما ذكره من المنع صنفه المنع في شرح المقام
 اعتبار المنع في الكذب راجع لا لقوله لم يشهد بان كونه خبرا

الواقع

شعر

الشهادة

بالشهادة في حال الاعتقاد لانه ان الشهادة هي في
 المقنن من شرح المقام ان كذب الكذب راجع لا لقوله لم يشهد
 وهو ان شهادة هذا صميم العكس وارجح ان هذه صافية
 والمتضمن هذا الخبر والشهادة انما هو الالام في حاشية المحقق في حاشية
 يشهد بان كونه خبرا هو ان اخبارنا بانك قول الله صادرة عن صميم
 وصدق الرعية لظهور ان الكذب انما هو في الحكم الذي دخلت
 عليه وانما لم يدخل في تشديد بل في انك قول الله في الالام
 ان حاشية قول المصنف الكاذبون في الشهادة بان الكذب راجع لا
 قوله لم يشهد باعتبار كونه خبرا كما اورد البعض في قوله في حاشية الشرح
 كما ذكره في حاشية كلامه في حاشية الشرح انه ان قول الجواب الثالث
 بل لا يجوز في حاشية الشرح في المنع صنفه منسوب ان كان
 في حاشية الدعوى والمعارضة واستدل بالاجابة في حاشية
 في قول الله ان لم لا يجوز ان كونه راجع الكذب في الشهادة
 بوجهة عدم مطابقة الاعتقاد في الالام راجع عدم مطابقة الواقع
 في اعتقاده هم وسون كلامه في حاشية الشرح في حاشية الشرح
 التسليم بان كونه خبرا كما ذكره في الشرح فان المذكور في الشرح
 من راجع الكذب مطلقا لا قول الله في الالام مستند بالوجهين
 ان راجع الشهادة ولا الشهادة وانما ان لو لم راجع الكذب
 في الجملة لا يرد ان كونه المراد الكذب في زعمهم لا في الواقع وحمل

كلام الشيخ المتخرج بلفظ المنع اولا التسليم باننا على ان المانع قد يتغير
 مما ينبغي ان يصادق به ذلك فليست متغيرا في هذا الجواب انما هو
 على انه من غير كون الكذب واجبا لا المشهور في اي وجه يستدل به لا في
 ان يوجب العرف من حيث انه يعلم كذبهم فيه لا بحرف من لا يراد به
 زعمهم الفاسد ووجه محصل تراجمه الشبهة كما قيل هو من كون الكذب
 اي بحرف من لا يراد به اجاب لا قولهم ان كل قول له انما هو لا يجوز ان
 لا قولهم ان كل قول له الله لكن لا بحرف من لا يراد به زعمهم انما هو لا
 على ما ذكره الشيخ وهو ان التسليم انما هو المستدل به من وجه
 ان بحرف من لا يراد به قولهم ان كل قول له الله فليست متغيرا في هذا
 محصله انما هو ان لا يوجب كذبهم بحرف من لا يراد به قولهم ان كل قول
 انه كذبهم في لا بحرف من لا يراد به بحرف من لا يراد به زعمهم انما هو لا
 على المشاغل قد يجاب عنه كآية بان المنع ان المسامحة في قولهم ان
 عاداتهم الكذب بغير اعتد عليه لا يجوز ان يصدر منهم كلام صادق
 فيهم كآية بان الكذب قد يصدر في قولهم ان كل قول له الله
 لا اعتقاد ظاهرا فلو كان انما اذا جعل مع الاعتقاد ظاهرا فلو كان لا
 يكون ماحصة لظاهرة فيكون معنى الكلام ان صدق الجواب الواقع
 مطابقا للاعتقاد ولا يخفى عدم انتظامه وعدم انقضاء المعنى المراد
 مطابقا لغير الواقع ووجهه معناه على نحو لا يجاب الكلام لا مطابقا
 لغير الواقع ولا اعتقاد معناه على نحو السلب الكلي كما هو مبني في التوجيه

الوجه

الوجه الوجه ان يجعل الطرف مستقرا حال احوال المفعول في مطابقة
 صدق الجواب مطابقة الواقع اي مطابقة الجواب الواقع حال كونه الواقع مع اعتقاد
 وكذا حال الكذب في غير مكان الحاشية زعمهم المطابقة على وجهه
 مضافا الى المفعول مع اعتقاد وصلته اياه فيكون الجواب مطابقا للواقع
 وهو كما قال المطابقة لا يتعدى الى مفعولين بل كونه لما لا مفعول
 يتعدى اليه انما هو باللام او كآية مع ما سبق **قوله** ومن دخل في شأن
 انما مطابقا الواقع مع اعتقاد عدم المطابقة وعدم مطابقة الواقع مع
 اعتقاد المطابقة **قوله** وسبق التسامح الباقي انما مطابقا الواقع
 بدون اعتقاد وعدم مطابقة بدون اعتقاد **قوله** في ظاهر
 في كمال المراد بما ذكره هو يجوز انما هو الجواب يتغير في الواقع
 والرجح **قوله** كما لا يخفى في الجواب السلب الكلي فان قولنا مطابقة الواقع
 مع اعتقاد اذا كان معناه انما يجاب الكلي لان المستند في عدم
 مطابقة الواقع مع الاعتقاد في الجواب الكلي **قوله** في ظاهر
 لان عبارة لا يصح في قوله فان المصداق كونه مطابقا للواقع مع
 اعتقاد الجواب ان قولهم انما هو هذا التوجيه كونه انقل منه في حاشية
 الشرح **قوله** اذ يكفى لنا في نسخة لهما اي صحة التعليل **قوله** انما هو
 على ان المستلزم لمطابقة الاعتقاد **قوله** اي حين بنى الجواب
 الواقع المذکور هو مطابقا للواقع المواقف انما هو بان
 موافقة الواقع للاعتقاد انما يلزم من اعتقاد مطابقا لغير الواقع

فلا اعتقاد المطابقة من أجل هذا المستلزم ففتح أن اعتقاد المطابقة يستلزم
 للمطابقة اعتقاداً بوجوبية باقية للثبوت **قوله** وافية التوفيق إنما يظهر
 بحث آية أولاً لأن المدعى بدعي وما ذكره فينبغي لا يتجسس في شئ من
 المصادرة وإنما يتأيدان اسم أو في البداية في الواقع من اعتقاد
 في فلا يتوقف على حفظه المستلزم المذكور وإنما في التأيدان التوافيق
 يظهر على حفظه المستلزم اعتقاداً للمطابقة للمطابقة التوافيق مع اعتقاد
 والتدعي المستلزم اعتقاداً للمطابقة الواقع للمطابقة التوافيق مع اعتقاد
 ابن أحد عام **قوله** أحسن أن يفكر كنهه بخبره بحسن جعل شيئاً
 للكتب أيضاً فالكلام فيها هو حال الخبر مثل الصدق لا في خبر الذي هو
 الخبر **قوله** لا في أن الملازمة يحصل أن قول المصدري لا في
 أي الحكم فانه يجوز أن أي كون الخبر عالمياً لا في ما يفيد كماله أن
 الثاني لازم للأول في الواقع والوجود وليس كذلك لأنه لازم من تحقق
 الحكم فخباره فضلاً عن كون محجراً عالمياً بالحكم فاصحح لا تصرف في أنه لازم
 بجعله بحسب العلم أي علم الخاطيء نفس الخبر فانه قد ذكره في استفاضة
 أما في الطرفين بحسب اللزوم والمزوم نفس العلمين بمرادتين أو لا
 وجه يجمع اللزوم على ظاهره أي كونه بحسب الوجود والتحقيق **قوله** كلام
 لا يأتي من التوفيقين بمجمل شأنا لا في أن فاصحة محتمل **قوله**
 فضلاً عن كون محجراً كذا أي عالمياً بمضمونه **قوله** اعني علم الخاطيء بالحكم كونه
 المحجراً أي العلم بالحاصل من نفس الخبر لا مطلقاً وشيئاً أن يكون قوله الخبر

مستلزم

مستلزمها وإن أمكن تعلقه بأن لا شأن له كونه صفة للاستفاضة
 حال كونه ليس بالمعاني **قوله** وهو أن هذا الحكم مثل حفظ التوفيق في
 الواقع **قوله** وليس لم يكن منزهاً منزهة اللازم **قوله** لأن عدم كونه من
 العلم بوجوب عدم علمه بالحكم المذكور في أن استفاضة العالم يستلزم اعتقاد
 انحصار ليس له نصيب كآخره أصلاً أي ليس له ثواب أصلاً لا في
 الفعل ولا في غيره وإن كان عبارة الآية يفيد إجماعهم باسم **قوله**
 ذكره مغايرة المعنيين وانفكاكهما **قوله** وليس مستلزم أي أو مستلزم أن
 أنه لا نصيب له من ذلك الفعل لأن سلم المغايرة بين المعنيين ومن انفكاكهما
قوله اورده شاهد أي بخبره من قبل العلم منزهة **قوله** ويجوز
 إشارة إلى الرتبة على ترجيح **قوله** وتزويل العلم بالشئ منزهة **قوله** إجماع
 لا اعتبارات خطية كثيرة في الكلام من قوله وتزويل العلم العالم واحد
 علم الآية **قوله** ولا تزويل العلم المقصود حسن تزويله قال صاحب المقاصد
 وإن شئت فقل بك كلام رب العالمين ولقد علموا الآية كيف
 بحدود يصف أهل الكتاب الكلام بالعلم على سبيل التوكيد **قوله**
 وآخرة بنفيه عنهم حيث لم يعلموا يعلمهم **قوله** في شرح الطائفة أن
 شئت أن تعرف إلى العالم بالشئ أي منزهة فانه يجوز في تزويل
 منزهة إجماعاً لا اعتبارات خطية بل لا في الآية منزهة تزويل
 العالم بفاضة يجوز ولا منزهة إجماعاً **قوله** انتهى وعاصم التوفيق
 المستفاد من كلامه في شريعت أن مقصده كما في آيات فاعدهم لهم

ذكره ليشمل ما لا يظن لما نحن فيه قد بذر **قوله** كما قيل ان ثبت هو الذي يثبت
 المنفرد به بطريق تحليل ومع ما ذكره المحقق انه من الغايل بالكتب يحكي
 مجرى جميعها فقال فلا جرمه للتخصيص المخصوص وعنده الغايل لا يصح
 اصلا **قوله** ويرجع الى اثبات نظرية الصورة والشيء فظا لا يصح
 لما ان تصادف المحقق الشرع حيث في هي اربعت حقيقة او تربعت صورة
 لا ان اثنى ذلك الرعي كان خارجا عن حقيقة طرف الشبهة انتهى وفي جواب
 هذه المسئلة قد بعد بغيره لانه انما قيل في الشرح في الشرح
 في الشرح في الشرح **قوله** كمن شمره في شمر طوره ان يكونه لما قيل على
 خلافا وانتهى من محنته به قال ان يجعل مجرى الجواب اصلا فينا فلهذا يرد
 على ان لا يستقيم لما ان نقول صالح في جواب كيف زيد في الاربعة
 ان زيد حتى نقول انه صالح وان في الدار وهذا لا يلائم في قوله وفي
 هذا التعليل **قوله** سوا وجه هذا الشرط او لا هذا التعليل به انما
 المراد بالتردد والمقابل لا انكاره بل انما يظن فكيف وجوب اليك في شوط
 بجزم المتأخر في هذا هو المعنى بالانكار ويكفي المراد من الحكم القطع **قوله**
 لكن نقول كلام الشرح ما ذكره في هذا الكتاب حيث قال لكن المذكور في
 دلالة الجواز انما يحسن التاكيد اذا كان على طلبه في خلاصتك
 فان نقل كلامه هذا الوجه نص على ان الكلام في مطلق التاكيد لا في
 التاكيد بان وانما نقول على الشرح على الوجه الواقع في الشرح من نقل كلام
 الشرح بعبارة فيجمل ذلك ويحتمل ان يكون من منتهى بيان القوة التي ابدى

الشيخ فتدبر **قوله** كان كذا يعني كذا في المتن جوابا لما قيل **قوله** والوجه
 بعونه قال القدر كذا بعونه كذا **قوله** في المرة الاولى من محكاة كذا
 اليكم رسول **قوله** وفي الثانية كذا رتبنا يعلم انما اليكم رسول **قوله**
 باعتبار ان يجعل تقدم المرة الثانية من التكرار مرة او من غير
 ان رسول عيسى بعد كذا او لا عز او اوتوا بآيات وبعد ذلك التفسير
 قالت الفتنة انما اليكم رسولون حينما نطق به الكلام المحمدي
 انما ان لفظ الفتنة بعد التفسير وقيل قوله هذا كذا جوابا لما كان
 التاكيد الثالث في كذا من غير كونه رسلا من عند عيسى عليه السلام
 انهم لم ينكروا ذلك اصلا وجه طرحه فنقول المراد بالمرأة كذا
 ليس هو المرأة من وجه حقيقة التي كذب فيها كذا بل ان لفظ المعبر
 في التفسير بعونه كذا بهما بل المراد بهما قبل المرة الثانية التي قالوا
 فيها رتبنا يعلم **قوله** فيشمل بعد التفسير وقيل قوله انما اليكم رسول
 ويكون اوليهما باعتبار التقدم على الثانية وفي فقد كذب الفتنة
 في كل من المراتين من غير تحلل في اول قوله استند التاكيد في كذا
 على الشرح حيث في كذا في اسئلة على التوجيه على ان يعلق في المرة
 بعونه كذا يستند على ان يكونه الجميع تكذيبا في كل مرة ويحصل
 جواب آخر هو انه يجوز ان يكون عطف اذ لا المرة الثانية على اول
 ثم يتعلق الجميع بالتكذيب فيكونه حاصل ان الجميع كذا في
 جميع المراتين كذا في الثانية استند التاكيد في كذا في المراتين

على الجميع في آخرنا فاد هذا غاية ما اخذناه من افواه اليونان في ترجيح المقال
 قديم ان قولهم التكذيب بيان لما تقدم للمرة الثانية وقوله اول
 ظرف للتكذيب وقوله من مفعول ان لقوله يجعل والصير من مفعول
 على التكذيب مرة ثانية والمفعول لا بد ان لا يحذف المفعول الثاني على المرة
 كما ان لا يجعل المفعول طرما كذا ولا ان يجعل المفعول طرما كذا والمذكور
 ثم يحذف المرة الثانية على قول لا يحذف بعد حذف طرما المفعول الثاني
 لقول القائل باعتبار ان يجعل التكذيب في المرة الاولى والتكذيب
 في المرة الثانية على تقدم اعتبار العطف على التقييد فكل على حقيقة وضع
 فذلك الترجيح معنى ان التامس على رجحان كيد وتثنية لرجحان
 اولى التوحيد **قوله** ولو اطلق التكذيب الذي جعلت جوابا لرب
 بل قاس محض ان ليس التكذيب الرسل في المراتب تكذيب
 بها او بل تكذيب جنس رسل فلهذا ما تركبوا في قول الله تعالى منطوق
 التكذيب امتنع افراده او امكنت ان المراد بها مكان افرادها
 جنس افرادها ليعتبر بغيره لا وحده فرد واحد يعطى امتناع لغير
 لان عمل الفعل عند التقدم على المفعول في غاية القبح قد نزل عليه ان
 مقدرة قبل الفعل فيصير صيغة العمل فلا يسعد الاحتياج الى التقوية
قوله اللهم الا ان يجعل الام زانية فمما حتمه ان لام التقوية انما
قوله ثم الظاهر لا يلزم من استنواف اسباب بل لو كان المحقق قد فك
 اعتراضه ما فاده السيد رفعت في حجة اختيارية العلية ليس المراد

المفرد

المع

الموعود وحصل منه التلويح بالفعل ان الخاطبة قد استنواف
 المترددة والالكان مترددة اسما لا صفة من اخراج الكلام على حقيقة
 الظاهر المراد ان ما قدم من شأنه التلويح المعقضية لا يستلزم
 قطع النظر عن حصول ذلك بالفعل وقد اشار اليه بقوله ايضا في مقام
 مقام ان ترد الخاطبة وقوله حتى ان النفس تنظر والعلم يتابع
 كما ديرة ذوقه في هذا المعنى وتوضيح ذلك ان قوله حكما بالكل
 بالفعل هو استنواف الذي يترتب عليه اذا كان بالفعل يلزم ان
 يكون المستنواف سائلا مترددا فانه لم يكن حكايا بل يكون التأكيد
 على مقتضى النظر لا على ظاهر مقتضاها ولا كذا بل ان لا يحل التلويح
 الاستنواف على ما هو بالفعل بل يوجد ذلك بقوة وان حركنا
 الخاطبة ان يتردد ذلك يستلزم استنواف المترددة حقا
 يخرج الكلام عما هو بحدوده وان اراد قوله ان استنوافها لا يكون
 بقوله ايضا والمقام مقام ان يتردد في المحقق في تمامه لما كان هذا
 الاستنواف استنوافا مثل استنواف اسباب المترددة لا سائلا
 استنواف سائلا مترددا ولم يصير اسبابا مترددا بل سائلا
 ولم يرد ان الاستنواف بالفعل صير اسبابا مترددا
 مستلزم كما لا ينفك **قوله** صرح في انه لم يصير مترددا هذا مما لا شك فيه
 الا انه لم يصير خصم ولا سيفه الذي يكون المترددا وحاصل الفعل
 بل الكلام ان الاستنواف انما يصح لاسيما بالفعل ثم لو كان الكلام

تصحح بان لا تزداد الفصل مع ان استلزم تحقيق الفعل الكائن في
 لئلا ذلك بجملة هذا التصريح المقول تأليس له ليرفع في مقام **قد**
 في هذا القوم تأمل **قد** وقد لم يزد ذلك استلزام هذا ما صار **قد**
 وما اذا جاء المحقق بعد فظهوره لان هذا اللزوم امر محقق لا شك
 فبعد التزاه استلزام المذكور لا يتحقق من هذا العمل **قد** وبعد هذا كتاب
 البعد منها فان لم يتجسدا لغير اسيل مع تحقيق اسيل بمجرد ان
 المخرج لا يقتضيه تحقيق اسيل كذا **قد** ان لم يزل اسيل على اصله
 من حصول هو ما يمكن التوصل بصدق الفطنة لا مطلوب في **قد**
 تصديقات فخرية المراد بها الصدق بها فان الدليل عندنا على المحقق
 هو الموقوف قضاي **قد** فلا بد ان يكون الدليل معلوما للتكفر تأمل فان
 المفهوم من ذلك ان كان مع التكفر نفس اخرى حتى يرد دليل ان تأمل الاصح
 ليس الا ان تأمل في هذا الدليل كانه لا يرتفع مطلقا اولى لا يرتفع
 او سئل ان كان وجوده في بعض الاخر كانه لا يرتفع مطلقا اولى
 كانه لا يرتفع على تقدير التأمل فكلما هو **قد** وكان في قوله آخر فبينما مل منه
 فترتفع ايهام كذا ويؤيده ما يوجد في بعض النسخ بدل ذلك فأنزل في الواقع
قد وبذلك سئل ما يورد وجه الدفع ان لم يقل ان مجرد المعلوماتية كافية
 في كونه المطلق بل في كونه لا يرتفع على تقدير التأمل في بعض المجموع المعقود
 لم يرتفع هذا الا على مجرد المعلوماتية كذا **قد** وايضا ان تأمل في الدليل
 يعيد العلم بما في حاجته يعني ان التأمل على متضمن العلم لا يكون التأمل

بعد في التقيد بالتأمل لا حاجة الى التقيد بالمعلوماتية من لزومه وطرفه
 منوط بالمقدمة المحمودة في قول اجواب وتبين ان لو كان اللازم هو
 من رتبة المطلق صح ان لما شتر لا ذلك التأمل وان تأمل لا يكون الا بعد
 العلم فلا حاجة معه الى شتر العلم بالمعلوماتية وليس كذلك بل اللازم هو
 المذكور اعني ان يرتفع المعقود يكون على تقدير التأمل لا ان يرتفع
 بالمعلوماتية فثبت كذا **قد** لا يقتضيه المذكور ولما لم يزل ان يقول ان
 يوقع اولا التقيد بالتأمل وانما التقيد بالمعلوماتية من ان انما **قد**
 ح التقيد بالمعلوماتية وانما اذ اقتدا اولا بالمعلوماتية وانما بالتأمل لا يقتضي
 ذلك ان التقيد بالمعلوماتية ضرورة بعد التيمات استيعاد في
 الصناعات كذا **قد** وكل ان تقول في الواقع جوابا عن قوله
 وايضا ان لم يرتفع ان التأمل في العلم لا يجواب بان العلم لا يحجب
 عن التأمل ليس في مقابل كذا لا يصح جوابا عن قوله ان
 اعني قوله ان يدل على ان لا ان المعارض لم يرد ان مجرد العلم
 كاف في مقتضى كلامه **قد** حيث قال ما لم يكن محال
 عنه فلا وجه للجواب عنه بانه كاف في الواقع بمقتضى شئ آخر
 عبارة الصريح قال ان اول جواب بل والى ان اعراضا اقتض
 قيل كانه جواب والى هذا ما يمتنع منها ان من سئل ان
 التأمل لا يقتضي العلم كمن يقول العلم يقتضي التأمل فاجاب انه لا يقتضي
 قائل منه **قد** ولا يخفى عليك ان من لا يخفى ان الكلام انما هو

الوجه

وهو ان لا يحل الاخر منه **القول** بل تعليل كونه نظرا للمعنى ان كان
 ان يتج ان نظرا الى ما نحن فيه حيث نزل فيه وجود الشئ منزلة
 عن كمالها فنحن فيه وهذا وان كان بعيدا من حيث اللفظ في الجملة
 الا انه قريب من حيث المعنى **القول** فكان في بعض حقيقة هو عبارة
القول لتوجه المنع عليه تعليل للمعنى وان امكن ومنه بطلان هو شاما
 انا قد في حقيقة الشرح ان العبارة انما هي في مثل ان الموضع
 به المنفصلة فلما عدل عنها الى منه ومنه فلا بد من كونه وهو انما بعد
 لا انحصار اللازم من ان انفصال على ما هو انظر المتبادر في كونه
 فيحل على منه نال لان عدم الدلالة على انحصار ايضا في القول
 غلب لا يحل عليه فالمعنى بان جاز وان كان المختلف مشوا بهذا
 كذا **القول** ذكر على سبيل العادة فيحتمل ان العادة جارية على
 ان صدر به الكلام من المعنى انما يكون النسبة الى امر غير حاله هو
القول منه كذا **القول** يكون كلاما حقيقة ايضا قد كونه حقيقة
 ذلك ان المصنف قد عارضه في خلاف الظاهر اصل السؤال ان يدين
 القيد في ما لا وجه لها اذ لا يتصور مع انتفاء كونه المثل حقيقة
 وتقرر بجوابه ان ذكر القيد في العادة اخرى وهي ان يتبع
 بالمثل كونه حقيقة من لا يحل على خلاف المحل وانما خبر بان عند
 انتفاء القيد لا يحصل هذا الغرض فانهم في كلامهم انما في بيان
 شال العلم الرابع شارة الى هذا المعنى فتبين **القول** ان تعميم المنع

للمعنى

للقصر على العلم على المسند اليه **القول** بل ان كان كذا
 كان مجازا والا انه من قبيل لا يعتد به ولا يعتد في حقيقة ولا في المجاز
 بل انما في كماله كما هو كذا **القول** في المنع **القول** لا يظهر للتقيد بالمال
 فانه اذ يكفي في تعريف المجاز ان لو انما اسناد الفعل او به
 على ما ليس بغير ما هو له وانما كونه في المال ليس الذي هو له فانه زايد
 لا حاجة اليه كونه في المال في الواقع لا يجد كما نفعنا فانه عدد في خط اللفظ
 من حيث جازية لاننا قد كونا الاستشهاد متصلا بمحل المستند
 الملا ليس في حقيقة المستند من حيث في نظر **القول** وانظر كلامه ان لم
 يجعل كل من في قوله الفعل صلة بل جعلها متعلقة بخبر في كونه حال
 من الموضع **القول** ان امره ان لا يند اليه باقيا على معناه اقول ان
 الكلام في انفراد المفعول مع كونه نسبة والمفعول كونه في انما ليس
 المذكورين وان معنى النسبة لا يتبدل بمسند الفعل اليه انما يتبدل
 ما هو معنى لفظ المفعول مع كونه في صطلح **القول** فانه باقيا على معناه
 ان يقول باقيا على صفة فاما ان يراد بالمعنى الصفة كما يراد به اذا
 قوله على معناه او تركه كونه مستخدما في اربعة المفعول مع او ان اراده
 انما يتبادر الى معنى لفظه **القول** بل كونه مفعول الفعل اي مجرد ذلك
 ان انه على نزل ايضا مفعول للفعل **القول** يتبع على معناه وهو ما وقع
 عليه فعل الفاعل منه نال **القول** وقد بين المفعول في الظاهر في
 هذا الجواب في سابقه بل المثل شهد بانما **القول** من حيث في حقيقة المنع

ما يأتى على أنه حكم ببيت للفعل ثم كنتم قد أخذتم إلى تعريف ما يتلزم كونه
 منصوباً ويخرج مفعول الميم فاعلة الما والمفعول الفاعل فعل
 اعتبر اسناداً لا ما هو ماعل حقيقة أو حكماً يخرج به مثل زيدى ضرب زيد
 على صيغة المجهول فانه يعتبر اسناداً على فاعله هذا الكلام وهو صحيح في
 المفعول به اذ ادم باقياً على الصفة المستمرة المصطلح عليها لا يندرج فيه
 الفعل تامل وإنما لم يفسر الصيغة ذلك في قول من رأى ان يفسر
 بذلك في قول من هو مفعول فانه قوله الميمى الفاعل في الميمى للفعل
 كقول الميمى سبعين اذا كان منبياً لم كل ذلك قيد الاسناد لا للعقل
 ولا للمفعول فكيف يفسر هذا القيد في الصيغة الراجحة الفاعل والمفعول
 بل الحق ان قول من يفسر على الفاعل قصد به ان المراد بالاسناد الكائن
 في غير الفاعل على الميمى الفاعل في المفعول في الميمى كونه محتملاً
 لانه ان يرد بالاسناد المذكور بعض ازاده بترسية ما بين فاعله
 والآل ان الاسناد لا ما هو له مجازاً غير ان المجاز ليس هو اسناد
 الواقع لمطلق الملازمة بل هو اسناد لا غيراً هو لمطلق الملازمة
 في امر فوايد بعض جوانبنا المتشاكلين بل لاجل انه هو له في ان
 اني لنتك احصوية بدخول صيغة الاسناد لا ما هو له مجازاً كاسناد لا غيراً
 هو له في الاسناد لا الظرف مثلاً ليس صحيحاً الا بخرجه كونه ملازم
 كالفاعل وانما احصوية كونه لا فاعلاً يصح اسناداً بل اسناداً اليه
 حيث هو ظرف غير صحيح فصح ان الاسناد مجزاة الملازمة الى اسناد

لاحظ

لاحظ احصوية مجازاً في هذا المعنى غير متحقق في الاسناد لا ما هو له
 خصوصية كونه له ما دخل فانهم ليس يحقق ولا مجازاً عند المصنف
 الاسناد لا الملازمة قال في الشرح لفظ ما في التعريف في تعريف
 الحقيقة عبارة عن الملازم كالفاعل او مفعول به هو على ما خرج
 في قوله له ملازمة في هذا أخذ كون الاسناد لا ما هو له في المجاز
 ومع فالاسناد لا المبتدأ عند المصنف ليس بحقيقة ولا مجازاً وذكر الامام
 مثل امثلة افعال الزكرك التوضيفي ولا ينبغي ان يندرج في
 الشرح لا وجه بعد آخر في تفسير اسناداً ما هو في التعريف فان التفسير
 في اسناداً الواقع مقصود من البحث فان وضع الالف المحيطة
 احوال الاسناد اجزى لاندراج المطلق في المقيد فيكون مرجع
 الصيغة وكذا وضعت في القول بالاسناد ام الية او مجزاة مجزاة
 البعض من قول المقدم اعم من المقدم فاذ ذلك واضح الا ان يراى
 بالتم قيد في كونه حقيقة والمجاز فيما نحن فيه قيد في كونه ملازمة
 لا يفسر وغيره في تقييد الحيوان اليها من علفها البعض من مصيبة
 ثم هذا الصلح توصيفاً آخر من قطع الظرف عبارة في قوله بعد كلف فانه خلاف
 في عبارة التقييد جداً لان المعروف في كونه هو المقيد في المطلق
 كما هو المقصود وذلك لان المعروف في كونه هو المجاز العطف الواقع في كونه
 الا انه اعم من الاسناد بالنسبة لا المذكور مجازاً والمذكور ضمناً لكن هذا التقييد لا يخرج
 المعروف عن كونه مقيداً بل هو مقيد بعد كونه في النسبة الاسنادية على الوجه الثاني

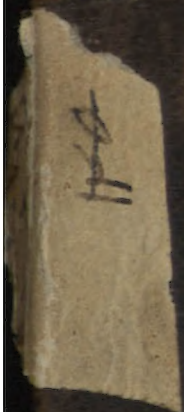
بما لا يعقل لا يعنى ان يتصرف في امر عقل لا يعنى ان يتناول ما يطعن
 على نسبة الاعداد واما قوله في جنس النسبة به كان استعمالها فيما
 له من المصداق واما قوله في ان لا يعنى كونها مستقلة فيما وصفت
 له انتهى فلا يخفى ان معنى من وصل هو عدم سبب فلذا
 رجح على عدم اللاحق ولا حظ حاله دون حال عدم اللاحق وقوله
 وهو الواقع منها جواب بـ لا يخفى قوله واما قوله في نسبة
 لقول المعترض وقد جرحها بما يدل على عدم اللاحق والتكثير هو ما
 افاده ان بقوله تنبها على ان المسند اليه هو الراكب في نظم الراكب
 اجمالية ومع ذلك ان ذلك ليس على التحقيق من ان المسند
 الى ان لم يخطأ بحال السر وان لم يذكر انقضى على بيان الثاني
 في هذا الكتاب بـ ان لا يندفع في المطول الاول والثاني فكيف
 حيث واما قال في تحصيل لان الدال عند اخذ رافعة هو المدلول عليه
 بالقرائن وانما في دلالة اللفظ ولا عند اخذ على العقل انتهى
 لانه اوجه لا البيان فان كنه العقل ذاتية في الدلالة في
 امر كسوف لا يكاد يخفى على احد واما ما تضمنه قوله ان الدال
 عند اخذ رافعة هو اللفظ لا يخفى ان كنه القصد من هذا المقصد
 لصحة ما جرحه من هذا المعنى فلا يخفى ما فيها من الخلف ويجوز
 ان كنهها من التعظيم بناء على الوجهين على ان التعظيم يحصل
 عند اخذ بمسألة القرينة مع ذلك فيلزم ان لا يحصل عند عدم الذكر

ان

ايضا والفرق بينهما ان الدال على التعظيم من التصريح اللفظ المسند اليه
 من التصريح بنسبة المسند اليه المسند اليه ولا ان ذلك المسند اليه
 من حيثية التصريح بنسبة المسند اليه فانهم فاقصروا ذلك العقل
 سابقا فنقول كذا في بن وضرب في هذا ما دار في
 قال في الضم واقتصر ان الزه والحقق كالمقاصد في هذا
 الدين والمحقق في نفسه وقد عرفت ذلك في موضع آخر في جواب
 للمحقق في الشرح وهو ان شرح مختصر الاصول رافعة فالتكاتب
 ان يرجع الضر اليه الى لا الخاطى مع معين لا يوزن الى ان الخطا
 من غير معين وباجل ما فعله لم يغير الميزان في الخطا مع
 تغير الميزان اليه اعني في غير معين معقود للعلامة فيها فلا يخفى
 فصرف اما في تقييد القول او في تقييد الثاني حتى لا يفتقر في ذلك
 المراد من ذلك حسن اتمام حصول العاقبة انه عاين في ذلك ما جاز
 رجاء الراعيين جدير بالحمد لله رب العالمين وقد انعم الله على من اراد
 بهذا البياض على يد ائمتنا العباد ملاحدة

اراد على الله اعف عنه
 فاعلم ان هذا من كلامه
 الخ





V 8 5